

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة: دراسة حالة شمال الضفة الغربية

إعداد
وسيلة محمد عيسى طعمة

إشراف
د. ناصر الدين الشاعر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج
دراسات المرأة بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين.

2019م

الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة: دراسة حالة شمال الضفة الغربية

إعداد

وسيلة محمد عيسى طعمة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2019/03/07م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

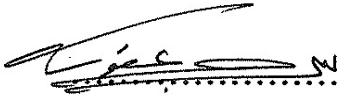
التوقيع



1. د. ناصر الدين الشاعر / مشرفاً ورئيساً



2. أ. د. ذياب عيوش / ممتحناً خارجياً



3. د. سائدة عفونة / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى روح والديّ الغاليين سائلاً المولى أن يرحمهما كما ربياني صغيراً

إلى روح أخي الغائب الحاضر في الوجدان

إلى زوجي الغالي رفيق دربي في السراء والضراء

إلى أبنائي وبناتي مهجة قلبي وقرّة عيني

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل أحرار العالم

إلى زوجات الأسرى والأسرى والأسيرات

إلى كل من له فضل علي

أهدي هذا الإنجاز

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، على هبة العلم وعلى توفيقى لإعداد هذه الدراسة.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى د. ناصر الديب الشاعر لإشرافه على هذه الدراسة، والتي وأكبها منذ اللحظة الأولى بالنصح والتوجيه والإشاد، والمتابعة المستمرة بتوجيهاته القيمة وملاحظاته الدقيقة ونصائحه المهمة، والتعاون سويّاً إلى أن رأى هذا الإنجاز النور.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى عضوي لجنة المناقشة أ. د. زياب عيوش بروفيسور علم الاجتماع مناقشاً خارجياً، و د. سائدة عفونة عميدة كلية التربية وإعداد المعلمين مناقشاً داخلياً لتفضلهما بقراءة الرسالة ومناقشتها، وإلى إدارة جامعة النجاح الوطنية بتكريمي بفوز الدراسة بجائزة جيزنر العالمية للأبحاث العلمية مع المؤسسة الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية، وإلى أساتذتي بالجامعة.

وأتقدم بالشكر إلى المختصين مع ذوي الشأن على ما منحوني مع وقتهم لمقابلتهم، فقد كانوا مساهمين بإثراء الدراسة. وشكر خاص إلى زوجات الأسرى بالموافقة على مقابلتهم، فكنّ العامل الأساسي في إنجاح هذا الإنجاز.

والشكر موصول إلى الجهات الدينية، والجهات الطبية " مركز رزان للعقم وأطفال الأنابيب"، وإلى هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير وخاصة الأخت عصمت أبو صاع مديرة هيئة شؤون الأسرى في محافظة طولكرم، ودوائر الأحوال المدنية بكل المحافظات، ومركز الدراسات النسوية، وإلى كل من كان له بصمة في إنجاح هذا الإنجاز.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإيجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة: دراسة حالة شمال الضفة الغربية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة: وديعة محمد طعمة

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: ٧ / ٣ / ٢٠١٩

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرست المحتويات
ط	فهرس الجداول
م	فهرس الملاحق
ن	الملخص
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة وأهميتها
2	مقدمة الدراسة
9	مبررات الدراسة
9	مشكلة الدراسة
10	أسئلة الدراسة
10	أهداف الدراسة
11	فرضيات الدراسة
11	أهمية الدراسة
12	حدود الدراسة
13	التعريفات الإجرائية للدراسة
13	صعوبات الدراسة
14	أخلاقيات الدراسة
15	هيكلية الدراسة
16	الفصل الثاني: الطريقة والإجراءات
17	منهجية الدراسة
17	مجتمع الدراسة
18	عينة الدراسة
19	إجراءات الدراسة
27	الفصل الثالث: النظريات والدراسات السابقة والأدب التربوي

الصفحة	الموضوع
28	أولاً: النظريات الاجتماعية والنفسية المَعْلَلَة لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة
28	1. النظرية الوظيفية
31	2. نظرية الصراع
34	3. نظرية التفاعل الرمزي
36	4. نظرية النمو النفسي الاجتماعي
38	5. نظرية التبادل الاجتماعي
40	ثانياً: الدراسات السابقة
41	الدراسات العربية
53	الدراسات الأجنبية
55	التعليق على الدراسات السابقة
56	ثالثاً: الأدب التربوي
56	الحركة الأسيرة الفلسطينية والأسرى الفلسطينيين
56	1. ميلاد الحركة الأسيرة ونشأتها
60	2. أرقام وحقائق عن الأسرى الفلسطينيين
63	3. حال الأسير الفلسطيني داخل السجون الإسرائيلية
67	4. حماية الحق في الإنجاب في ظل تهريب النطف
71	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
72	أولاً: نتائج الاستبانة
75	النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
82	الفرضيات المتعلقة بالبعد الاجتماعي
95	الفرضيات المتعلقة بالبعد القانوني
108	تحليل نتائج الاستبانة ومناقشتها
115	ثانياً: نتائج المقابلات الشخصية لزوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر زراعة النطف المهربة
138	تحليل نتائج المقابلات الشخصية لزوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة ومناقشتها
147	ثالثاً: نتائج المقابلات مع ذوي الاختصاص

الصفحة	الموضوع
147	أولاً: الأبعاد الاجتماعية
147	1. البعد الديني
153	2. البعد الطبي
154	3. البعد الوطني
157	4. البعد الاجتماعي والنفسي
161	5. التجارب الشخصية
165	6. الرؤية النسوية
166	7. المعارضون للموضوع
169	ثانياً: الأبعاد القانونية
169	1. البعد القانوني والحقوق
172	2. الأحوال المدنية
174	تحليل نتائج مقابلات ذوي الاختصاص والشأن ومناقشتها
178	تأملات الباحثة
186	الفصل الخامس: النتائج العامة والتوصيات
187	النتائج العامة
201	الاستنتاجات الخاصة
206	التوصيات
209	الخاتمة
210	قائمة المراجع والمصادر
221	الملحقات
b	Abstract

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	العينة التي تمت مقابلتها من ذوي الاختصاص	18
جدول (2)	توزيع العينة تبعاً لمتغيرات الدراسة المستقلة حسب التكرار والنسب المئوية	73
جدول (3)	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية للبعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة في شمال الضفة الغربية	76
جدول (4)	التكرار والنسبة المئوية لفقرات البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة	80
جدول (5)	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عمر الزوجة	82
جدول (6)	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للمعدل العام للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عمر الزوجة	83
جدول (7)	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عمر الزوجة	83
جدول (8)	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير منطقة السكن	84
جدول (9)	نتائج اختبار (ت) (Independent t-test) لمجموعتين مستقلتين لفقرات البعد الاجتماعي تبعاً لمتغير ملكية المسكن	84
جدول (10)	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير طبيعة السكن	85
جدول (11)	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير طبيعة السكن	85
جدول (12)	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عدد الأولاد	86
جدول (13)	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عدد المواليد	86

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (14)	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير مقدار الحكم بالمؤبدات	87
جدول (15)	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير مقدار الحكم بالمؤبدات	87
جدول (16)	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير مخصصات الأسير	88
جدول (17)	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير مخصصات الأسير	88
جدول (18)	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة غير مخصصات الأسرى	89
جدول (19)	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة غير مخصصات الأسرى	89
جدول (20)	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عدد سنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال:	90
جدول (21)	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عدد سنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال	90
جدول (22)	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عملية الزراعة	91
جدول (23)	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عملية الزراعة	91
جدول (24)	معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية حسب عملية الزراعة	92
جدول (25)	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الحالة الصحية	93
جدول (26)	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الحالة الصحية	93
جدول (27)	نتائج اختبار (ت) (Independent t-test) لمجموعتين مستقلتين لفقرات البعد الاجتماعي تبعاً لمتغير طبيعة العمل	94

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (28)	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الدرجة العلمية	95
جدول (29)	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الدرجة العلمية	95
جدول (30)	فحص Kolmogorov-Smirnov للتوزيع الطبيعي	96
جدول (31)	متوسط الرتب حسب عمر الزوجة	96
جدول (32)	فحص مربع كاي للبعد القانوني حسب عمر الزوجة	96
جدول (33)	متوسط رتب البعد القانوني حسب لمنطقة السكن	97
جدول (34)	فحص مربع كاي للبعد القانوني حسب منطقة السكن	97
جدول (35)	متوسط رتب البعد القانوني حسب ملكية المسكن	98
جدول (36)	فحص Z للبعد القانوني حسب ملكية المسكن	98
جدول (37)	متوسط رتب البعد القانوني حسب لطبيعة السكن	99
جدول (38)	فحص مربع كاي للبعد القانوني حسب لطبيعة السكن	99
جدول (39)	متوسط رتب البعد القانوني حسب عدد الأولاد	100
جدول (40)	فحص مربع كاي للبعد القانوني حسب عدد الأولاد	100
جدول (41)	متوسط رتب البعد القانوني تبعاً لمقدار الحكم بالمؤبدات	101
جدول (42)	فحص مربع كاي للبعد القانوني تبعاً لمقدار الحكم بالمؤبدات	101
جدول (43)	متوسط رتب البعد القانوني تبعاً لمخصصات الأسير	102
جدول (44)	فحص Z للبعد القانوني تبعاً لمخصصات الاسير	102
جدول (45)	متوسط رتب البعد القانوني تبعاً للدخل الشهري للأسرة	103
جدول (46)	فحص مربع كاي للبعد القانوني تبعاً للدخل الشهري للأسرة	103
جدول (47)	متوسط رتب البعد القانوني تبعاً لعدد السنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال	104
جدول (48)	فحص مربع كاي للبعد القانوني تبعاً لعدد السنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال	104
جدول (49)	متوسط رتب البعد القانوني تبعاً لعملية الزراعة	105
جدول (50)	فحص مربع كاي للبعد القانوني تبعاً لعملية الزراعة	105
جدول (51)	متوسط رتب البعد القانوني تبعاً للحالة الصحية	106

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (52)	فحص مربع كاي للبعد القانوني تبعاً للحالة الصحية	106
جدول (53)	متوسط رتب البعد القانوني تبعاً لطبيعة العمل	107
جدول (54)	فحص Z للبعد القانوني تبعاً لطبيعة العمل	107
جدول (55)	متوسط رتب البعد القانوني تبعاً للدرجة العلمية	108
جدول (56)	فحص مربع كاي للبعد القانوني تبعاً للدرجة العلمية	108
جدول (57)	نتائج المقابلات الشخصية لزوجات الأسرى التي أنجبن عبر زراعة النطف المهرية	115
جدول (58)	نتائج أسئلة المقابلات بالنسبة المئوية وفقاً للأسئلة المطروحة	142
جدول (59)	المتغيرات المشتركة والمتفاوتة بين زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة وزوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهرية بالنسب المئوية	143

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق (1)	الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء	222
ملحق (2)	تقرير صحفي لانجاب الأسرى من خلال النطف المهرية	225
ملحق (3)	التقرير باللغة الإنجليزية	227
ملحق (4)	شهادات ميلاد الأطفال المنجبين عبر النطف المهرية	231
ملحق (5)	الاستبانة	236
ملحق (6)	أسئلة المقابلات مع زوجات الأسرى اللاتي أنجن عبر النطف المهرية	243
ملحق (7)	اللجنة المحكمة للاستبانة والمقابلات	245
ملحق (8)	كتاب تسهيل مهمة الباحثة	246
ملحق (9)	كتاب الموافقة على تحديد عنوان الأطروحة والمشرف	247

الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة: دراسة حالة شمال الضفة الغربية

إعداد

وسيلة محمد عيسى طعمة

إشراف

د. ناصر الدين الشاعر

المُلخَص

هدفت الدراسة الى التعرف على الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة، ومعرفة الدوافع والمبررات التي تدفع الأسرى وزوجاتهم للإقدام على هذه العملية. اعتمدت الدراسة على المنهجين الكمي والكيفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها، من خلال توزيع الاستبانة على عينة قصدية منتظمة من زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة، وبلغ عددهم (63) زوجة أسير؛ وتشمل محافظات شمال الضفة الغربية (نابلس وسلفيت وجنين وطوباس وطولكرم وقلقيلية)، وكذلك إجراء مقابلات مفتوحة ومعمقة مع عينة قصدية منتظمة من زوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة، وبلغ عددهنّ (17) زوجة أسير. إضافة الى المقابلات الشخصية المباشرة مع ذوي الاختصاص وبلغ عددهم (27) شخصية ذات الصلة بالموضوع. تتبع أهمية الدراسة لأهميتها في طرح ومعالجة واحدة من قضايا المجتمع الفلسطيني، والمرأة الفلسطينية الحساسة لأول مرة.

خلصت الدراسة إلى أن البعد القانوني يُعد أهم الدوافع المؤثرة باتجاه العملية؛ ويتمثل بالقانون العنصري الإسرائيلي بحق الأسرى الفلسطينيين، وكذلك خلصت إلى تقبل المجتمع الفلسطيني لهذه العملية، واعتراف الدولة الفلسطينية بشرعية الأطفال المنجبين عبر النطف المهربة. توصي الدراسة بضرورة تضافر الجهود الدولية وخاصة الصليب الأحمر ومنظمات حقوق الانسان بالأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطة الوطنية الفلسطينية، من أجل الضغط على سلطات الاحتلال بفرض اتفاقية جنيف الثالثة بحق الأسرى الفلسطينيين فيما يتعلق بالسماح بالزيارات العائلية وإلتقاء الأسير مع زوجته.

الفصل الأول

مقدمة الدّراسة وأهميتها

مقدمة الدّراسة

مبررات الدراسة

مشكلة الدّراسة

أسئلة الدّراسة

أهداف الدّراسة

فرضيات الدّراسة

أهمية الدّراسة

حدود الدّراسة

التعريفات الإجرائية للدّراسة

صعوبات الدّراسة

أخلاقيات الدراسة

هيكلية الدّراسة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وأهميتها

مقدمة الدراسة

يرتكز القانون الإنساني على مجموعة من المبادئ المنبثقة من القواعد والأحكام والاتفاقيات العرفية التي تنطبق على النزاعات المسلحة بما فيها مقاومة الاحتلال، التي تكافح فيها الشعوب من أجل نيل الحرية، وتقرير المصير، وعمليات المقاومة ضد الأنظمة العنصرية.

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وهي تواجه مقاومة أبناء الشعب الفلسطيني الراض للاحتلال، إذ ترتب على ذلك وقوع العديد من أفراد المقاومة في الأسر، ونشأت قضية الأسرى في السجون الإسرائيلية، ومارست سلطات الاحتلال الاسرائيلي سياسة اسر الفلسطينيين بصورة ممنهجة.

إن إسرائيل لا تعترف بوضع الأسرى الفلسطينيين في ظل القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية بصفته القانون المطبق بشكل واسع على الحالة الفلسطينية، وتحديداً اتفاقية جنيف الثالثة واتفاقية جنيف الرابعة، التي تتحدث عن وضع المدنيين في زمن النزاعات، وتنطبق على الأسرى الفلسطينيين، مع أنها ملزمة بنصوص هذه الاتفاقيات إما لكونها طرفاً فيها، أو لكونها مقرة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالتالي هي ملزمة حتى للدول غير الأطراف أو غير الموقعة.

ومن هذه الاتفاقيات التي تنطبق على الأسرى الفلسطينيين اتفاقية جنيف 12/آب 1949 والتي نصّت في الكثير من موادها على المبادئ الإنسانية العامة، والمتفق عليها بين الدول، والتي لا يجوز المساس بها، أو مخالفتها في التعامل مع الأسرى، ونصّت المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الخاصة بأسرى الحرب، على حظر الاعتداء على السلامة البدنية، والاعتداء على الكرامة الشخصية،¹.

¹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر : اتفاقيات جنيف 1949، اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب ، يوليو تموز 2003، ص 94.

ونصّت المادة (13) من الاتفاقية ذاتها على وجوب "معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات"¹، وأشارت المادة (14) إلى أنّ "لأسرى الحرب حق في احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال"، وأيضاً أنّه "يجب أن تُعامل النساء الأسيرات بكل الاعتبار الواجب لجنسهن، ويجب على أي حال أن يلقين معاملة لا تقل ملائمة عن المعاملة التي يلقاها الرجال"²، ونصت المادة (17) من الباب الثالث (الأسرى) في الاتفاقية ذاتها على أنّه "لا يجوز ممارسة أي تعذيب بدني أو معنوي أو أي إكراه على أسرى الحرب لاستخلاص معلومات منهم من أي نوع"³.

وفي السياق ذاته أشار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966 في المواد (7 ، 9 ، 10 ، 26) ضمن الكرامة والمعاملة الإنسانية الخاصة بالأسير إلى عدم جواز إخضاع أحدٍ للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المنتقصة من الكرامة، كما أنّه لا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً، ولا يجوز حرمان أحد من حريته، وأن يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة الإنسانية في الشخص الإنساني"⁴.

كما تنص المواثيق والإعلانات الدولية على حماية حقوق المرأة بشكل عام، ومن بينها حق الإنجاب، وقد ورد هذا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 في المادة الثانية منه، والتي تقرر أن لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في الإعلان دون تمييز بسبب الجنس ودون تفرقة بين الرجال والنساء، ونصت المادة الخامسة والعشرون منه على أنّه "للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بذات الحماية الاجتماعية..."⁵، وتشكل هذه النصوص ضمانات عامة لحماية حق المرأة في الإنجاب في

¹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر : اتفاقيات جنيف 1949، اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب، مرجع سابق، ص 100.

² المرجع السابق، ص 101.

³ المرجع السابق، ص 102.

⁴ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د.21) بتاريخ 16/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ : 23 مارس 1976، وفقاً لأحكام المادة 49.

⁵ الاعلان العالمي لحقوق الإنسان
<http://www.moj.pna.ps/userfiles/file/Universal%20Declaration%20of%20Human%20Rights.pdf>

جميع الظروف، وهو ما يجب أن ينطبق على المرأة الفلسطينية التي يكون زوجها أسيراً لدى الاحتلال الإسرائيلي.

وأما حق الأسير وحق زوجته في الإنجاب، فإنَّ الاحتلال الإسرائيلي يحرمه من حقه في الزيارات العائلية، على خلاف معاملة الاحتلال الاسرائيلي للأسرى الإسرائيليين - حتى الجنائيين منهم- حيث يتم السماح لهم بإجازة لمدة 48 ساعة شهرياً، وهذا ما يحرم منه الأسير الفلسطيني، مما يمنعه من فرصة اللقاء بزوجه وبالتالي فرصة الإنجاب¹.

ومن الأمور التي لا بدَّ من الانتباه إليها أنَّ إسرائيل اتبعت عدة وسائل ضد الشعب الفلسطيني، ومن هذه الوسائل تعمد إسرائيل اعتقال الشباب وسجنهم، وأغلبهم في سن الإنجاب، ومن الجدير ذكره أنَّه يوجد داخل المعتقلات الإسرائيلية أسرى ومعتقلون منذ عام 1967 حتى اللحظة، هذا يدل دلالة واضحة على أنَّ هدف الاحتلال من سجنهم لم يكن إضعاف المقاومة فقط، وإنما لهم أهداف، ومساعٍ أخرى، لا تقل خطراً على المجتمع الفلسطيني من خطر الاحتلال نفسه، وهي الحرب الديموغرافية، وهي حقيقة أشد من الحرب العسكرية، بحيث يحتفظ دائماً بعدة آلاف من الشباب من الذكور والإناث في داخل المعتقلات، حتى لا يتاح لهم الزواج والإنجاب، وحتى لا يتاح للمتزوجين منهم بالإنجاب وهم في السجن، ولا يقف الأمر عند الاعتقال فحسب، بل حتى عند الإفراج عن أسير انتهت مدة محكوميته تلجأ سلطات الاحتلال إلى اعتقال عدد أكبر من المفرج عنهم سابقاً، فيمكن القول إنَّ هذه السياسة واحدة من العناصر التي استخدمها الاحتلال لإبقاء الشعب الفلسطيني في حجم أو عدد لا يشكل خطورة سكانية عليه ضمن السياسات الإسرائيلية المرسومة.

إن إبقاء عدة آلاف منهم في السجون يعد جزءاً من هذه الحرب، وأيضاً منع تصاريح لم الشمل، فلم يعودوا بإعطاء هذه التصاريح، وأجبروا السكان في بعض مناطق مدينة القدس على الرحيل من داخل القدس بسبب الضغط الاقتصادي، فلم يستطيعوا أن يصمدوا بعد فرض

¹ دوريش، سمية: الأسير الفلسطيني يحلـم بالأبوة ويرفض الخـوة، 2006:

<http://elaph.com/Web/Reports/2006/12/199432.htm?sectionarchive=Reports>

الضرائب الاسرائيلية الباهظة، فانتقلوا إلى مناطق الضفة الغربية لأنهم لا يريدون أكثر من 25% من سكان القدس من العرب، كما يحاولون أن يضيفوا عليها طابعاً يهودياً، وكذلك داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1948 منعوا الزواج التعددي.

ناهيك عن عمليات القتل، فعدد الشهداء ما زال في ازدياد، أيضاً أبعادوا أعداداً كبيرة عن الوطن لذلك هذه السياسات استخدمها الاحتلال لابقاء الشعب الفلسطيني في حجم أو عدد لا يشكل خطورة سكانية عليه، ومن أجل الضغط على العدد السكاني وعلى العامل الديموغرافي الفلسطيني وهي حرب معلنة من المحتل.

لقد كانت وما زالت الاعتقالات واحدة من أبرز السياسات التي انتهجتها سلطات الاحتلال لقمع الفلسطينيين والسيطرة عليهم، وبث الرعب والخوف في صفوفهم، فغدى الاعتقال جزءاً أساسياً وثابتاً في سياسة تعاملهم مع الفلسطينيين، فأصبحت ظاهرة يومية شملت الكل الفلسطيني، وجميع شرائح المجتمع الفلسطيني على كافة المستويات والطبقات والفئات، ذكوراً وإناثاً، صغاراً وكباراً.

وبينت الإحصائيات أنّ ما يقارب مليون فلسطيني مروا بتجربة الاعتقال منذ عام 1948 إلى الآن¹. وبلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي مع نهاية 2018 أكثر من (6000) أسير، وأسيرة، قرابة (250) طفل من بينهم فتاة قاصر، وعدد الأسيرات (54) فتاة وامرأة، والاداريون منهم (450) معتقلاً².

فقد وصلت الاعتقالات خلال عام 2018 ما يقارب (6489) حالة اعتقال، شملت (1063) طفلاً وطفلة، (140) فتاة وامرأة، كما أصدرت محاكم الاحتلال الاسرائيلي (988) أمراً اعتقالاً إدارياً منها: (389) اعتقالاً إدارياً جديداً، كما أصدرت (590) أمر تجديد لأوامر اعتقال جديدة، كما أن (215) أسيراً استشهدوا داخل سجون الاحتلال منذ عام 1967³.

¹ تقرير شامل عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين في الذكرى السنوية ليوم الأسير الفلسطيني ف 17 نيسان 2018.

² التقرير السنوي لهيئة شؤون الأسرى والمحررين، نشر بتاريخ 4 نيسان 2018 .

³ التقرير السنوي لهيئة شؤون الأسرى والمحررين لعام 2018، نشر بتاريخ 29-12-2018 .

مرت الحركة الأسيرة بعدة مراحل منذ عام 1967، وكان الشعب الفلسطيني يقاوم، وهو على ثقة بأنّ الفرج قريب، ولكن بعد اتفاقية أوسلو وجد أنّ الأمر لم يستمر على ما كان عليه، بل تفاقم أكثر لغير صالح المعتقلين، والأعداد زادت، الاتفاقية لم تنه سجن السجناء الذين كانوا مسجونين من قبل، بل اكتفت بوضع الحركة الأسيرة ما يدعى بقائمة المفاوضات، على الرغم من وجود صفقات تبادل حصل بعضها عن طريق أحمد جبريل، والبعض الآخر عن طريق حزب الله، وبعضها عن طريق حماس، وعن طريق فتح... الخ، إلا أنّ هذه الصفقات استطاعت إسرائيل أنّ تلتف حولها، ووصل بها الأمر أنّ تعيد بعض الأسرى المحررين من جهة، وأنّ تزيد أعداد جديدة من جهة أخرى في سجونها.

يعدّ الاعتقال من أصعب السياسات التي يتعرض لها الإنسان، ويمتد تأثيرها ليصل إلى أهله وعائلته وأبنائه، وإن كان متزوجاً تبقى زوجته مع أطفالها الصغار، تصارع بنفسها في هذا المجتمع الذي تشوبه بعض التعقيدات الاجتماعية التي تقيد من حريتها، وتمنعها من التعبير عن ذاتها وفي التعليم والعمل، فعندما يغيب زوجها تقف ثابتة في مكانها لتربية أبنائها، والحفاظ على ذاتها، وانتظار زوجها الغائب ربما لسنوات طويلة، أو سنوات غير معروفة، استجابة لتوقعات المجتمع ونظراته لها؛ أنّها زوجة أسير، وتقوم بتمثيل الأدوار كونها وكيلة عن الأسير في الخارج، وهذا ما يسبب لها الضغط في بعض الأحيان، وذلك لأن الرقابة المجتمعية تكون على زوجة الأسير وزوجة الشهيد، أكثر من رقابته على المرأة العادية، وهذا يعود إلى طبيعة الموروث الاجتماعي، وذلك لأنّ موضوع الشرف من أهم الموضوعات التي يهتم بها المجتمع الفلسطيني، ويحرص المجتمع في الوقت نفسه على سمعة زوجها الأسير، إذ لا بدّ لها أن تمارس دورها في المجتمع دون خشية من أحد، لأنّها من المفترض أنّ تجد لها مكانة وتقديراً في المجتمع، ولكن تبقى رواسب اجتماعية وراثتها المجتمع من العادات والتقاليد الماضية، تتمثل بوضع محددات سلوكية لا يجوز الحياد عنها، وإلا فإنّها توصم بوصمة سلبية.

ولمّا أدرك الأسرى أنّ السياسات الإسرائيلية لم تقف عند حد اعتقال الشباب، وإيقائهم في السجن، وأنّها عملية مستمرة، ومتكررة في ظل صمت دولي تجاه قضيتهم، ساد بين الأسرى

حالة من اليأس، وفقدان الأمل بالإفراج عنهم، فبدؤوا بالتصدي ومقاومة هذه السياسات من داخل السجون، هذا يسمى بـ "ثقافة صمود الأسرى"، وذلك باستخدامهم وسائل سلمية لا عنفية بأجسادهم للحصول على مطالبهم، ومثال ذلك: اضرابهم عن الطعام، وكذلك حقهم في الانجاب، وتكوين أسرة وامتداد لهم خارج السجن، خصوصاً أنّ نسبة كبيرة من الأسرى متزوجين، فمنهم من مكث مع زوجته عدة أيام، والبعض بضعة شهور، ومن لم يكن له أولاد، ومن عنده بنت أو ولد، فبدؤوا يفكرون في الإنجاب وهم داخل السجون.

رداً على ذلك ونتيجة لكل ما سبق، تولد في عقول الأسرى الاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي في الانجاب عبر التلقيح الصناعي. الموضوع معقد اجتماعياً، طبيياً، امكانية التهريب بحد ذاتها، امكانية نجاح الفكرة، كل ذلك يعد موضوع تساؤلات. هناك من استطاع أن يفحص الموضوع بكل جوانبه كما فعل الأسير عباس السيد المحكوم 35 مؤبد و 100 سنة، فقد احتاط واخذ بعين الاعتبار، لأنه صاحب تجربة نضالية، والحركة الأسيرة أمضت سنوات في السجون لدى عباس السيد حتى عام 2003 عندما قام بالتجربة هو وزوجته عن طريق نطفة مخزنة، وضعت عام 1997 بغرض العلاج ولم يكتب لها النجاح.

الفكرة كانت بحاجة إلى انضاج من عدة نواحي، هناك ناحية مهمة من يقبل بذلك؟ إن كان أسيراً أو زوجة أسير، وكيف يقبل المجتمع هذه الظاهرة؟ كيف يفسرها؟ حساسيتها أمام الزوجة وعائلتها ومحيطها كل هذه التعقيدات حالت دون أن ترى الفكرة النور، حتى ظهر من هو جريء وقوي هو وزوجته للتصدي لأي مفاهيم قديمة أو تحول دون تنفيذ الفكرة، وهو الأسير (ع. ز) المحكوم 27 مؤبد 25 سنة، وزوجته في عام 2012، كانت أول عملية إنجاب ناجحة عبر النطف المهربة في تاريخ الحركة الأسيرة في فلسطين.

جاءت الفكرة من أسير مناضل إلى زوجته، ويجيز المجتمع الفلسطيني الاستثناءات وفاءً للأسرى وزوجاتهم، لينجبوا أطفالاً رغم كل المحاذير والتعقيدات والتساؤلات التي أثيرت وتثار، فقد أفتت بذلك الجهات الدينية، ووافق الأطباء، وذوي العلم، والجهات القانونية والحقوقية وغالبية الوسط الاجتماعي، وهذا إن دلّ على شيء، فإنه يدل على تقديرهم بأن من قام بهذه الخطوة

مناضل، ويريد أن يتحدى الاحتلال، ويعزز صمود زوجته التي تنتظره حتى لا يفوت الأوان، وتكون الخسارة أكبر، وهذا في حقيقة الأمر وفاء من أبناء الشعب الفلسطيني للمناضلين.

الخطوة بحد ذاتها لها محاذير ولها مخاطرها وحساسيتها، وبالتالي الاقدام عليها بحد ذاته يكشف بأن من أقدم عليها تفكيره غير نمطي يحاول القفز على الحدود الموضوعة له، ويحاول الخروج عن المألوف من أجل اثبات الذات، لأن المجتمع العربي يقدر الرجل الذي لديه أبناء، وبالتالي هو يرى بأن حضوره ومعنى حياته ووجوده الآن أصبح في السجن، محاولاً أن يخلق حالة من الوجود والمعنى لحياته خارج السجن بانجاب طفل أو طفلة، فهذه المسألة لها أكثر من رسالة بعد ذاتي، بعد اجتماعي وبعد وطني.

والأمر كذلك بالنسبة للمرأة، فالدور الانجابي من أهم أولويات حياتها، وبالتالي زرع في عيها بأن تكون أم، وكونها أصبحت متزوجة فهذا الدور لا يمكن أن يتم تحقيقه إلا من خلال الانجاب، وبالوقت ذاته لا تستطيع أن تكون مخيبة لآمال زوجها على اعتبار أن زوجها يدفع ضريبة نضالية.

الفكرة بحد ذاتها قد تشكل ضغطاً بالنسبة للمرأة، صحيح انها ترغب بانجاب طفل ولو كان باختيارها ورضاها مثلاً هي مجبرة على هذا الاختيار بارادتها بحكم أنها بفترة محدودة للانجاب وبعدها لا تستطيع ، ولو كان انجاب الأطفال ضمن هذا السياق هو سياق غير اعتيادي، والسياقات الغير اعتيادية والغير مألوفة قد تشكل ضغطاً نفسياً عليها، فيعتقد أن بعض الحالات قد تكون مرغمة على ذلك، ولكن هناك نساء أخريات هنّ اخترن الخوض في هذه المسألة، يشرن بأن هناك رسائل مزدوجة خلف هذه الظاهرة مرتبطة بالوجود والانسانية، ورسائل صمود وتحدي، فالدوافع بالنسبة للزوج والزوجة هي كذلك متباينة لا يمكن تحديدها في إطار دافع واحد.

تعد فكرة الانجاب عبر النطف المهربة قضية معاصرة، من المؤكد أنّ أي ظاهرة جديدة يوجد لها من يؤيدها ويشجعها، وعلى النقيض يوجد طرف آخر معارض لها؛ المؤيدون من

الأسرى وزوجاتهم كما المجتمع لهم دوافعهم، والمعارضون من الأسرى وزوجاتهم كما المجتمع لهم أسبابهم وتخوفاتهم، وكله يصب في مصلحة المجتمع الفلسطيني، والاختلاف دليل على صحة المجتمع.

مبررات الدراسة

جاءت هذه الدراسة وفقاً للمبررات الآتية:

- رغبة الباحثة في طرق موضوع وطني متميز، لم يسبق إليه الباحثون أكاديمياً في الأبعاد كافة، حيث بدأت الفكرة في عام 2003، وحتى عام 2018 لم تحفل المكتبة العربية والفلسطينية بدراسة أكاديمية شاملة للجوانب بأكملها، هذا ما دفع الباحثة إلى وضع القاعدة الأساسية ليكون مرجعاً وانطلاقاً للباحثين.
- إثثار الباحثة الحديث عن قضية نسوية، وذلك لكونها ضمن برنامج دراسات المرأة، فكانت زوجات الأسرى وإنجابهن عبر النطف المهربة القوة الفاعلة في هذا المضمار.
- التساؤلات التي تركها موضوع الإنجاب عبر النطف المهربة في علاقته ومحاوره بكافة الرؤى والأبعاد، فقد عايشَت الباحثة أجواء التجربة الأولى، وموقف النظرة المجتمعية والدينية حولها، وشهدت ردود الفعل حول الموضوع بين استهجان ورفض وقبول والتي ما زالت شائكة وكانت محل الدراسة .

مشكلة الدراسة

انطلاقاً من بروز ظاهرة اجتماعية جديدة في مجتمعنا العربي الفلسطيني، ممثلة بإنجاب عدد من زوجات الأسرى المعتقلين المحكومين بأحكام عالية ومؤبدة عبر النطف المهربة من أزواجهن المعتقلين، فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول الكشف عن الأبعاد الاجتماعية والقانونية للظاهرة، وذلك من خلال التوجه إلى هؤلاء الزوجات اللواتي أنجن، وزوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة، وإلى المتخصصين بالعلوم الاجتماعية والقانونية والشرعية وغيرهم،

وذلك لمعرفة طبيعة هذه الأبعاد وقوتها تمهيداً للوصول إلى نتائج واستنتاجات تساعد على وضع توصيات ومقترحات تضاف في خدمة من يعينهم الأمر.

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي؛ وهو:

ما هي الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهرية؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما هي الأبعاد الاجتماعية لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهرية؟
2. ما هي الأبعاد القانونية لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهرية؟
3. هل تختلف تقديرات عينة الدراسة حول الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهرية في فلسطين؟
4. ما هي الدوافع التي تحذو بالأسير وزوجته إلى الإقدام على الإنجاب عبر النطف المهرية؟
5. ما هي الأسباب التي تحول دون إقدام زوجات الأسرى المحكومين مؤبد مدى الحياة على الانجاب عبر النطف المهرية؟
6. ما دور المشرّع الفلسطيني في حفظ حق الطفل المولود عبر النطف المهرية وفق القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الطفل؟

أهداف الدراسة

- تسليط الضوء على ظاهرة مجتمعية خاصة بالفلسطينيين بجميع أبعادها الاجتماعية والقانونية.

- التعرف على طبيعة عملية الإنجاب عبر النطف المهرية ونشأتها وشروطها.

- وضع حلول وتوصيات وفقاً للنتائج الناجمة عن هذه الظاهرة من خلال هذه الدراسة.

فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن أسئلتها تم صياغة الفرضيات الصفرية الآتية:

أولاً: الفرضيات المتعلقة بالبعد الاجتماعي

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات الاستجابة لعينة الدراسة حول أثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة تبعاً للمتغيرات المستقلة من وجهة نظر زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد مدى الحياة.

ثانياً: الفرضيات المتعلقة بالبعد القانوني

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات الاستجابة لعينة الدراسة حول أثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة تبعاً للمتغيرات المستقلة من وجهة نظر زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد مدى الحياة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى من نوعها في فلسطين؛ وذلك لمعالجتها واحدة من أهم قضايا المجتمع الفلسطيني، والمرأة الفلسطينية حساسية بالأبعاد كافة، فهي فكرة فلسطينية بامتياز ابتكرها الأسرى وزوجاتهم معلنين استمراريتهم في الحياة.

- تتبع أهمية الدراسة من مركزية وحساسية قضية الأسرى والأسيرات، وما يمسه من قضايا جوهرية وفرعية في ظل غياب الوعي عن قضيتهم في صمت دولي.

- إثراء البحث العلمي حول فئة مهمة من فئات الشعب الفلسطيني، وهي زوجات الأسرى، لا اعتبارهنّ المحور الرئيس في هذه العملية، ولا تقل معاناتهن عن معاناة الأسرى داخل السجون، وذلك لأنهنّ يواجهنّ مجتمعاً بعبادات وتقاليد، وثقافة ومعايير تحكم الزوجات ولا يصح تجاوزها.

- إبراز أهمية هذه الدراسة، وذلك لأنها أول دراسة أكاديمية خاضت الموضوع في الأبعاد كافة، وبالتالي ستكون نقطة انطلاق لدراسات متطورة حول الموضوع نفسه، أو موضوعات مشابهة.

- الاستفادة من نتائج الدراسة وتوصياتها للمتخصصين والباحثين والمسؤولين والمهتمين في شؤون الأسرى، وكذلك على الصعيد النسوي المهتمين بشؤون زوجات الأسرى.

حدود الدراسة

تم تحديد هذه الدراسة بالمحددات الآتية:

الحدود الزمانية: زوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر زراعة النطف المهربة من عام 2012 حتى عام 2018، وزوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد مدى الحياة دون حد زمني.

الحدود الزمنية لعملية إجراء الدراسة: تم إجراء هذه الدراسة خلال العام الدراسي 2017-2018.

الحدود الجغرافية: تم تطبيق هذه الدراسة في محافظات شمال الضفة الغربية (نابلس، طولكرم، جنين، طوباس، سلفيت، قلقيلية).

الحدود البشرية: تم تطبيق هذه الدراسة على عينة قسدية منتظمة لزوجات الأسرى المحكومين بأحكام مؤبدة مدى الحياة في شمال الضفة الغربية، وعلى جميع زوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة في المنطقة ذاتها (لأسرى محكومين أحكاماً عالية، ومؤبدة مدى الحياة).

التعريفات الإجرائية للدراسة

البعد الاجتماعي: ويشمل الجوانب المتعلقة بالإنجاب عبر النطف المهربة كافة، البعد الديني، والبعد الطبي، والنفسي، والبعد الوطني، والتجارب الشخصية، والرؤية النسوية.

البعد القانوني: الجوانب المتصلة بالقوانين والاتفاقيات الدولية والقانون الفلسطيني، من حيث كيفية معالجتها لعملية الانجاب عبر النطف المهربة والضمانات القانونية في هذا الصدد.

الإنجاب: هو عملية التخصيب التي تتم بين الذكر والأنثى، والتي ينتج عنها الحمل والولادة، وهو في هذه الدراسة مقصور على الإنجاب عبر التخصيب عن بعد؛ بما يعرف بـ " طفل الأنابيب".

الأسير: هو الأسير الفلسطيني المتزوج الذي حكم عليه داخل السجون الاسرائيلية لنشاطه النضالي والوطني، ومقاومة المحتل بأحكام عالية، أو مؤبدة مدى الحياة؛ بمعنى غير معروف بعدد سنوات، وبغض النظر أيضاً عن عدد المؤبدات، علماً أن المؤبد يبلغ 99 سنة للأمني أو السياسي، أما الجنائي 25 سنة المؤبد.

النطف المهربة: هو جزء من السائل المنوي الذي يتم تهريبه من داخل السجن من قبل الأسير الفلسطيني؛ ولا يخضع للرقابة الاسرائيلية إلى خارج المعتقل، ليتم بعد ذلك مخبرياً عمل إخصاب بين حيوان من هذا السائل مع بويضة داخل رحم زوجة الأسير.

زوجات الأسرى: هن زوجات الأسرى اللواتي خُصنَ تجربة الإنجاب، وأنجبن أطفال عبر النطف المهربة من أزواجهن الأسرى، وزوجات الأسرى المحكوم على أزواجهن بأحكام مؤبدة مدى الحياة شمال الضفة الغربية.

صعوبات الدراسة

واجهت الباحثة الصعوبات التالية:

- عدم وجود مصادر ومراجع ذات صلة بموضوع الدراسة، فلم تجد الباحثة دراسة أكاديمية سابقة شاملة لكافة الجوانب.
- المسافات التي قطعها الباحثة لتتمكن من الوصول إلى عينة الدراسة، وذوي الشأن، مع وجود العديد من العقبات في الوصول إلى الفئة المطلوبة.
- تغيير أرقام هواتف زوجات الأسرى من حين لآخر مما يصعب الوصول إليهن.
- عدم تعاون من قبل بعض زوجات الأسرى لرفضهن الفكرة رفضاً تاماً.
- عدم وجود حرية كاملة أحياناً لزوجات الأسير لإجراء المقابلة، وذلك لسيطرة أهلها أحياناً، وأهل زوجها الأسير أحياناً أخرى.
- واجهت الباحثة أيضاً صعوبة في الوصول إلى المعلومة من مصدرها الأصلي، فقد لاحظت أنّ الأمر لم يكن سهل الوصول إلى المعلومة الصحيحة من زوجات الأسرى، وذلك لأن بيوت الأسرى أسوارها عالية جداً، ولا يستطيع أحد الدخول إليها، والحصول على المعلومات بسهولة، ولكن من الجدير ذكره أن زوجات الأسرى اطمأنن إلى الباحثة بعد تأكدها أنها باحثة لغرض البحث العلمي، حتى أنه في بعض الحالات يتواصل الأسير من السجن مع زوجته من أجل الاطمئنان.

أخلاقيات الدراسة

نظراً لخصوصية الموضوع والحساسية الخاصة به كموضوع اجتماعي وطني، قامت الباحثة بعدة خطوات لضمان التزامها بأخلاقيات البحث العلمي وهي:

1. السرية التامة: وتم ذلك من خلال قيامها بنفسها بجمع البيانات واستكمال الاستبانات والتواصل الشخصي مع المبحوثين، وطمأنتهم على سرية التعامل مع البيانات. كما قامت الباحثة بالاحتفاظ بملفات البيانات الأولية مع المشرف على الرسالة حفاظاً على خصوصية البيانات.

2. الخصوصية: الحرص على عدم ذكر الأسماء للمبحوثين واستخدام رموز للتعبير عنهم.

3. الاستئذان في نشر البيانات من قبل المبحوثين قبل النشر.

هيكلية الدراسة

تنقسم هيكلية الدراسة إلى خمسة فصول رئيسية، يتناول الفصل الأول الحديث عن مقدمة الدراسة، ومبرراتها، ومشكلتها، وأسئلتها، وأهدافها، وفرضياتها، وأهميتها، وحدودها، ومصطلحاتها، وصعوباتها، وأخلاقياتها وهيكلتها.

ويتضمن الفصل الثاني طريقة الدراسة وإجراءاتها، فتناول منهجية الدراسة، ومجتمعها، وعينتها، وإجراءاتها.

ويتناول الفصل الثالث النظريات والدراسات السابقة والإطار النظري، فقد عرض النظريات الاجتماعية والنفسية المعلقة لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة؛ النظرية الوظيفية، ونظرية الصراع، ونظرية التفاعل الرمزي، ونظرية النمو النفسي الاجتماعي، ونظرية التبادل الاجتماعي، وبيّن الدراسات السابقة التي وقفت على موضوع الدراسة. وتناول الإطار النظري أ. الحركة الأسيرة الفلسطينية والأسرى الفلسطينيين؛ ميلاد الحركة الأسيرة ونشأتها، أرقام وحقائق عن الأسرى الفلسطينيين، حال الأسير الفلسطيني داخل السجون الإسرائيلية، وحماية الحق في الإنجاب في ظل تهريب النطف.

أمّا الفصل الرابع فتضمن نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها في ثلاثة عناوين رئيسية الأول نتائج الاستبانة وتحليلها، وعرض الثاني المقابلات الشخصية لزوجات الأسرى اللواتي أنجن عبر النطف المهربة وتحليلها، وعرض الثالث نتائج المقابلات مع الأشخاص ذوي الاختصاص وتحليلها. وانتهى الفصل بتأملات الباحثة.

وناقش الفصل الخامس أهم نتائج الدراسة، ووقف على أبرز الاستنتاجات الخاصة والتوصيات. وانتهت الدراسة بخاتمة للدراسة.

الفصل الثاني

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة

عينة الدراسة

إجراءات الدراسة

الفصل الثاني

الطريقة والإجراءات

تضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة، وعينتها، وبيان أداة الدراسة، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف متغيرات الدراسة، والمعالجات الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

منهجية الدراسة

استخدمت الباحثة المنهجين الكمي التحليلي، والكيفي التحليلي، اللذين تبين ملائمتها لطبيعة هذه الدراسة وأهدافها. فقد قامت بجمع البيانات بعد الاطلاع على الاتفاقيات الدولية، والدراسات القانونية والاجتماعية، والإنسانية، والإحصائية الرسمية، للخروج بدراسة مستقلة ذات مضمون جديد وفق الاشكاليات المطروحة، عبر الاستبانة التي وزعتها شخصياً على زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد مدى الحياة، والمقابلات الشخصية المباشرة، المعمقة والمفتوحة مع زوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة، واستخراج النسب المئوية للإجابات، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات التي لها علاقة مباشرة بقضايا الانجاب عبر النطف المهربة، وهم مختصون قانونيون وحقوقيون، ومختصون بعلم الاجتماع، وعلم النفس، وسياسيون، والجهات الدينية، والجهات الطبية، وأسيرات وأسرى محررون، ومؤسسات نسوية.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد مدى الحياة البالغ عددهن (239) زوجة أسير في فلسطين التاريخية؛ الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس والأراضي الفلسطينية المحتلة 1948، وأيضاً زوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة البالغ عددهن ما يقارب (50) زوجة في فلسطين التاريخية أيضاً¹. ومقابلة عدد من ذوي الشأن وبلغ عددهم سبعة وعشرون شخصية بموضوع الإنجاب عبر النطف المهربة، ومختصين بالأبعاد

¹ وفقاً لإحصائية وزارة شؤون الأسرى عام 2018.

الاجتماعية والقانونية، فقد اتخذت المقابلات مرجعاً أساسياً قامت عليه الدراسة لعدم وجود دراسات سابقة تتناول الموضوع بكافة جوانبه.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من عينة قصدية من زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد مدى الحياة في محافظات شمال الضفة الغربية؛ نابلس، طولكرم، جنين، سلفيت، وطوباس، وقلقيلية، بلغ عدد أفرادها (63) زوجة أسير لأداة الدراسة (الاستبانة). وبعد توزيع الاستبانة شخصياً، جمعت الباحثة المعلومات، واستعادت (57) استبانة. كما تكونت عينة الدراسة للمقابلات من عينة قصدية عددها (17) زوجة أسير من مجتمع الدراسة؛ زوجات الأسرى اللواتي أنجبت عبر زراعة النطف المهربة في فلسطين في محافظات شمال الضفة الغربية، لأداة الدراسة (المقابلات المفتوحة)، وقد تمكنت الباحثة من مقابلة (14) زوجة أسير أنجن عبر زراعة النطف المهربة. ومقابلة شخصية مع عدد من ذوي الاختصاص، فتكونت من 27 شخصية موزعين كما يلي:

جدول (1): العينة التي تمت مقابلتها من ذوي الاختصاص

الرقم	الجهة	العدد
1	رجال دين	3
2	علم الاجتماع	2
3	الأحوال المدنية	3
4	شخصيات قانونية	3
5	شخصيات وطنية	3
6	البعد النفسي	1
7	البعد الطبي	1
8	المعارضون للانجاب عبر النطف المهربة	3
9	التجارب الشخصية	6
10	الرؤية للنسوية	2

إجراءات الدّراسة

قامت الباحثة بالإجراءات الآتية لتنفيذ الدّراسة:

1. فحص البيانات الثانوية

اطلعت الباحثة على البيانات المتوفرة في الوثائق الرئيسية، من دراسات وأبحاث، ومقالات ونشرات ذات صلة بموضوع الدراسة، سواء كان ذلك ورقياً، أم الكترونياً، وتمكنت أيضاً من الوصول إلى التجارب الشخصية وذوي الشأن الذين لهم صلة بالموضوع، وتم حصر الحالات.

2. أدوات الدراسة

1. الاستبانة

2. المقابلات الشخصية لزوجات الأسرى

3. مقابلات ذوي الاختصاص والشأن

1. الاستبانة

تم اعداد الاستبانة بعد انتهاء مرحلة القراءات الأولية والدراسات السابقة، فقامت الباحثة بوضع محاور الاستبانة، ومن ثم تم وضع فقرات تعبر عن كل محور، وتحتوي على فقرات مغلقة وفقرات مفتوحة، خصصت لمعرفة الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة: دراسة حالة شمال الضفة الغربية. وقد احتوت الاستبانة على (40) فقرة مغلقة، وسؤالاً واحداً مفتوحاً، وتمت الإجابة عليها باستخدام مقياس (Likert) الخماسي للبعد الاجتماعي (موافقة بشدة، موافقة، محايدة، معارضة، معارضة بشدة)، وذلك باختيار مربعاً واحداً من السلم الذي يمثل ما يقتنع به، وأيضاً الإجابة على البعد القانوني، باختيار إحدى مؤشرات، وهي (نعم، لا، لا أعرف).

وتم عرض الاستبانة على المشرف وأخذ ملاحظاته، وتم عرضها على مجموعة من المحكمين وعددهم ستة، وتم تعديل الاستبانة بناء على ملاحظاتهم.

متغيرات الاستبانة

تمحورت متغيرات الاستبانة في متغيرين؛ متغير مستقل، وآخر تابع، وجاءت كما يلي:

أولاً: المتغيرات المستقلة

- متغير عمر الزوجة، وله ثلاث مستويات:
أقل من 30 سنة، ومن 30- أقل 40 سنة، و 40 سنة فأكثر.
- متغير منطقة السكن، وله ثلاثة مستويات:
القرية، والمدينة، والمخيم.
- متغير ملكية المسكن، وله مستويان:
ملك، وإيجار.
- طبيعة المسكن، وله ثلاثة مستويات :
مستقل، ومع أهل الزوجة، مع أهل الزوج.
- عدد المواليد، وله أربعة مستويات:
بلا أولاد، وولد واحد، وولدان، و 3 أولاد فأكثر.
- متغير عملية الزراعة، وله ثلاثة مستويات:
قمت بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل، لم أقم بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل، أرغب بالقيام بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل.

- الحالة الصحية، وله ثلاثة مستويات:
- أعاني من مرض يعيق الإنجاب، لا أعاني من أي مرض يعيق الإنجاب، لا أعلم
- طبيعة العمل، وله مستويان:
- أعمل، لا أعمل.
- الدرجة العلمية، وله ثلاثة مستويات:
- توجيهي فأقل، دبلوم، بكالوريوس فأكثر
- مقدار الحكم بالمؤبدات وله ثلاثة مستويات:
- مؤبد واحد، مؤبدين، ثلاث مؤبدات فأكثر.
- مخصصات الأسير ولها مستويين:
- تتقاضاه كاملاً، تتقاسمه مع أهل الزوج.
- الدخل الشهري وله ثلاث مستويات:
- أقل من 1500 شيكل، 1500 شيكل فأكثر، لا يوجد.
- عدد السنوات التي قضتها الزوجة مع الزوج قبل الاعتقال وله ثلاث مستويات:
- أقل من خمس سنوات، 5- أقل من 10 سنوات، 10 سنوات فأكثر
- ثانياً: المتغيرات التابعة
- متوسط فقرات ومجالات الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإنجاب زوجات الأسرى عبر
- النطف المهربة: دراسة حالة شمال الضفة الغربية.

صدق الاستبانة وثباتها

وللتحقق من صدق الاستبانة وثباتها، تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين، حيث تم تعديل بعض فقرات الاستبانة، وحذف فقرات، وإضافة أخرى، وأُجريت التعديلات اللازمة، وخرجت الاستبانة بصورتها النهائية. وللتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا للدرجة الكلية لجميع فقرات البعد الاجتماعي البالغ عددها (30) فقرة بحيث بلغ (0.83)، وهو دال إحصائي، أما بالنسبة للبعد القانوني والبالغ عدد فقراته (10) فقرات فقد بلغ معامل الثبات (0.88)، وبالنسبة لجميع فقرات الأداة، والتي بلغ عدد فقراتها (40) فقرة فقد بلغ معامل الثبات (0.73) وجميع هذه القيم مقبولة إحصائياً، وأكثر من معامل الثبات (0.70).

- **جمع البيانات الأولية:** جمعت الباحثة البيانات الأولية بعد توزيع الاستبانة شخصياً على زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد مدى الحياة، وذلك بعد زيارتهن في بيوتهن، وتوضيح الأسئلة لهن، ومناقشتهن بها، وذلك لاختلاف الأعمار، والمستوى التعليمي، وفقاً لموعد مسبق، وقد تم ذلك بمساعدة وزارة شؤون الأسرى في المحافظات ذات الحدود الجغرافية لعينة الدراسة، ونادي الأسير.

_ تمكنت الباحثة من الوصول إلى (57) حالة من أصل (63) حالة، ومن الجدير ذكره أن حالتين فقط من الحالات قامت الباحثة بطرح أسئلة الاستبانة عليهن عبر الهاتف، وذلك لطبيعة عملهن طيلة اليوم، إضافة لعامل البعد المكاني. أما (6) حالات المتبقية فلم تتمكن الباحثة من الوصول إليهن أبداً، وذلك للأسباب الآتية:

1- حالتان رفضتا الاستبانة، وأسئلتهما جملةً وتفصيلاً، وذلك لرفضهما الفكرة قطعياً مع العلم أنهن أمهات لأبناء.

2- وحالتان قامتا بتغيير هواتفهما، ولم تتمكن الباحثة من الوصول إليهما.

3- حالة أخرى رفض أخ الأسير مقابلة زوجة الأسير وذلك لأسباب خاصة.

4- والحالة الأخيرة تسكن في أراضي فلسطين المحتلة عام 1948، وعدم ردها على اتصال الباحثة.

_ وفي المرحلة التالية قامت الباحثة باسترداد الاستبانات، والاحتفاظ بها كاملة حتى اللواتي لم يقمن بالإجابة.

- **إدخال البيانات:** وبعد ذلك تم إدخال البيانات إلى جهاز الحاسوب، وإدخالها إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، ومراجعة البيانات وتدقيقها، والاستعداد لتحليل البيانات.

- **تحليل البيانات:** وبالاعتماد على البيانات التي تم إعدادها وباستخدام برنامج (SPSS) قامت الباحثة بتحليل البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها.

- اعتمدت الباحثة البرنامج الإحصائي (SPSS) في استخراج التحليلات الإحصائية، وكانت على النحو الآتي:

1. التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات المستقلة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة.

2. تم استخدام اختبار (Independent Sample t- test) لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات الحسابية، وذلك حسب المتغير المستقل ذي المستويين، مثال الجنس.

3. تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova) لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات الحسابية حسب المتغير المستقل ذي الثلاث مستويات فأكثر، مثال ذلك عمر الزوجة، الدرجة العلمية.

4. استخدام معامل كرونباخ ألفا (α) لمعرفة معامل الثبات للمجالات ولجميع فقرات الأداة .

2. إجراءات المقابلات الشخصية لزوجات الأسرى اللواتي أنجن

- قامت الباحثة بوضع أسئلة المقابلات (ملحق 6)، وذلك بعد الاطلاع على الأدبيات المنشورة بخصوص موضوع الدراسة، وقامت بعد ذلك بعرضها على مشرف الدراسة، ومحكمين من أعضاء الهيئة الأكاديمية.

- تم تحديد موعد معهن واعلامهن بأهداف البحث وسريته.

- بدأت الباحثة مقابلاتها بالتعريف بذاتها؛ أنها باحثة علمية، والمقابلات لغرض البحث العلمي فقط، ولا تمت بأية صلة لأية جهة إعلامية.

- قابلت الباحثة زوجات الأسرى اللواتي أنجن عبر النطف المهربة بعد استئذانهن في إجراء المقابلة، واستئذان الزوجات أزواجهن داخل السجن على الموافقة في إجراء المقابلة على موضوع الإنجاب عبر النطف المهربة، وأكدن لأزواجهن أن ذلك للأغراض البحث العلمي، واستأذنتهن أيضاً في أن تكون المقابلة على انفراد، وذلك بعد اهتمامها بالتعرف إلى جميع أفراد البيت، واستأذنتهن أيضاً في أن تكون مسجلة.

- توجهت الباحثة إلى الزوجات اللواتي أنجن عبر النطف المهربة وفق موعد مسبق يتلاءم مع ظروفهن، وذلك بمساعدة مركز رزان الطبي للعقم وأطفال الانابيب، بعد أن تم توجيه كتاب رسمي لها من قبل عمادة كلية الدراسات العليا، حيث قدّم للباحثة أسماء وعناوين الزوجات اللواتي أنجن عبر النطف المهربة، وأيضاً بعض الجهات الإعلامية، وشؤون الأسرى، وأصدقاء ومعارف الباحثة للتمكن من الوصول إليهن ومقابلتهن.

- قابلت الباحثة زوجات الأسرى اللواتي أنجن عبر النطف المهربة في بيوتهن، فقد توجهت إليهن من الصباح الباكر، فذهبت إلى المدن والقرى والمخيمات والخرب (المناطق النائية) في الحدود الجغرافية لعينة الدراسة.

- ومن الجدير ذكره أيضاً أن الباحثة تقدمت إليهن باحترام شديد، مدركة الحالة الإنسانية الخاصة بزوجات الأسرى، واتسمت بالصفة الانسانية الودية، والمؤازرة للأسرى ولقضاياهم.

- وقد تمكنت الباحثة من الوصول إلى (14) زوجة، ومقابلتهن وجهاً لوجه وفق مقابلة مفتوحة، و(3) حالات متبقية لم تصل إليهن الباحثة، وذلك للأسباب الآتية:

1- سبب عائلي قاهر.

2- رفض الأسير المحرر؛ خلال إحدى الصفقات، في الحالة الثانية مقابلة الباحثة لزوجته المنجبة عبر النطف المهرية قبل خروجه من السجن بأربعة شهور، وذلك لعدم رغبته في تداول الموضوع على مسمع من ابنه، فقد أكد أنه لا يرغب في معرفة طفله أنه منجب عبر النطف المهرية، مبيّناً أن ذلك سيؤثر عليه نفسياً، وأكد أنه يخشى على ابنه من التناقض كيف أنه ابن نطفة مهريّة ووالده خارج السجن.

3- الحالة الأخيرة لم تتمكن الباحثة من الوصول إليها والحديث معها بعد أن طرقت كل السبل.

- وجهت الباحثة الأسئلة إلى زوجات الأسرى المنجبات عبر النطف المهرية، وقد أجبن بأمان وراحة تامة عما في نفوسهن من مشاعر وأحاسيس سارة وحزينة، وقد تم تسجيل كافة المقابلات بلا أية اعتراض.

- وفي ختام المقابلة شكرت الباحثة الزوجات اللواتي قابلتهن على تعاونهنّ معها، وإفادتهنّ، وعلى الوقت الذي منحنهنّ لها، وعلى سعة صدورهنّ، وحسن ضيافتهنّ أيضاً.

- وبعد ذلك تم تفريغ المقابلات، كل مقابلة على حدة، وطبعتها إلكترونياً، ثم تدقيقها وربط الأسئلة بالأجوبة، واستخرج النسب المئوية للإجابات.

3. مقابلات ذوي الاختصاص والشأن

لما كانت الدراسة تتناول الأبعاد الاجتماعية؛ الدينية والطبية، والوطنية، النفسية وعلم الاجتماع، والبعد النسوي، والأبعاد القانونية والحقوقية، ولما كانت هذه الدراسة الأولى أكاديمياً تتناول هذه الجوانب والأبعاد كافة اضطرت الباحثة إلى الرجوع لأهل العلم والاختصاص الثقافات المعاصرين الذين لهم علاقة بموضوع الدراسة، لكون موضوع الدراسة معاصر، ويمثل التجربة

الأولى عالمياً، لتشكل الباحثة مرجعية أساسية تنطلق منها. كما أنّ الباحثة حرصت على تكامل الموضوع من كافة الجوانب، فقد قابلت بعض الأسرى المحررين الذين لديهم تجارب شخصية، وأهل الأسير، وأهل زوجة الأسير، وأبناء الأسرى وبناتهم.

وقد تم إجراء المقابلات شخصياً في مكاتبهم، أو بيوتهم، أو في مكاتب أصدقائهم، وفق مقابلات مفتوحة، بترتيب موعد مسبق بمساعدة مشرف الدراسة بالدرجة الأولى، وبعض المقابلات تمت بمساعدة وزارة شؤون الأسرى.

وقامت الباحثة باستئذانهم في أن تكون المقابلة مسجلة، فقد رحب معظم بفكرة التسجيل، وامتنع البعض، مقتصرًا على الكتابة، وقد قامت الباحثة بتحضير أسئلة خاصة لكل شخصية، بحسب مجال عملها ونوع اهتمامها وعلاقتها بالموضوع، فضلاً عن الأسئلة المشتركة. وبلغ عددهم 27 شخصية ذكراً وإناثاً.

سألت الباحثة الوزير، والمفتي، والطبيب، والحقوقي والقانوني، وعلماء الاجتماع والنفس، والجانب النسوي، والأسرة الفلسطينية، وقد استغرقت مدة المقابلة ما بين (30)، و(40) دقيقة. وفي النهاية شكرت الباحثة المقابلين على تعاونهم، وشهدت احترامهم وتقديرهم لموضوع الدراسة، مدركين أهمية الدراسة، وأهمية البحث العلمي في هذا المجال، وبعد ذلك قامت الباحثة بتفريغ المقابلات وطباعتها إلكترونياً، وثم تحليلها واستنتاج خلاصة المقابلة، ثم تعقيب الباحثة عليها.

الفصل الثالث

النظريات والدراسات السابقة والأدب التربوي

أولاً: النظريات الاجتماعية والنفسية المَعْلَلَة لإنجاب زوجات الأسرى عبر
النطف المهرية

ثانياً: الدراسات السابقة

ثالثاً: الأدب التربوي

الفصل الثالث

النظريات والدراسات السابقة والأدب التربوي

توقفت الباحثة في هذا الفصل عند النظريات الاجتماعية والنفسية المُعلَّلة لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهرية، وعرضت الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، فبيّنت أهم ما توصل إليه الباحثون، وأشارت إلى ما يميز هذه الدراسة، وعرضت الأدب التربوي، فقد وقفت على الحركة الأسيرة والأسرى الفلسطينيين، والإنجاب عبر النطف المهرية بالأبعاد والرؤى كافة.

أولاً: النظريات الاجتماعية والنفسية المُعلَّلة لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهرية

من الأمور المهمة التي لا بُدَّ من الوقوف عليها حول دراسة إنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهرية رؤية نظريات علم الاجتماع، فقد تناولت الباحثة النظريات الاجتماعية والنفسية المُعلَّلة لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهرية؛ فوقفت على النظرية الوظيفية، ونظرية الصراع، ونظرية التفاعل الرمزي، ونظرية النمو النفسي والاجتماعي، ونظرية التبادل الاجتماعي، وسيتناول هذا المبحث تحليل إنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهرية وفقاً لتلك النظريات، وسيبيّن مدى تفاعل الخلية الأولى في تكوين المجتمع؛ ألا وهي الأسرة وعلاقتها وتواصلها مع كافة الأعضاء لتكون المجتمع الكلي الحي المنتظم، وتسلط الضوء على مدى أهمية دور المرأة باعتبارها أم وزوجة أسير في ذلك البناء، وتحدد موقفها بناءً على النظريات الاجتماعية والنفسية؛ وذلك على النحو الآتي:

1- النظرية الوظيفية

تعدُّ النظرية الوظيفية من أبرز النظريات الاجتماعية، وتعرف باسم النظرية البنائية الوظيفية أيضاً، ومن الجدير ذكره أنها ليست رؤية حديثة العهد والولادة في علم الاجتماع، بل تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكنها تطورت فيما بعد، وغدت من النظريات القديمة الحديثة، وتعود جذورها إلى "بارسونز" و"دوركهايم" و"فيبر"¹.

¹ انظر: كريب، إيان: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: د. محمد حسين غلوم، مراجعة: د. محمد عصفور، (د. ط)، الكويت: مطابع الوطن، 65، 1999، 66.

تقوم هذه النظرية على أساس التكامل والتساند بين أجزاء النظام الاجتماعي ، وترى أن أي تغيير يطرأ على أحد الأجزاء تتأثر به الأجزاء الأخرى، وتشير إشارة واضحة إلى وجود ترتيب وتناسق بين الأجزاء كافة، وهذا بدوره يكون عنصراً متماسكاً متمائزاً¹. وبمقتضى هذا النهج فإن النظرية الوظيفية تنطلق من ثلاث مسلمات؛ أولها: أن جميع أجزاء النسق وعناصره الاجتماعية والثقافية على درجة كاملة من الانسجام والتناسق الداخلي، وأنها خالية من أية صراعات، ثانياً: أن الأنماط الاجتماعية والثقافية المعيارية كافة تؤدي وظائف إيجابية للمجتمع، وتؤكد ثالثاً: أن كل عضو ينجز وظيفة ما، وبالتالي يمثل جزءاً لا غنى عنه في المجتمع².

يرى أنصار النظرية الوظيفية أن الأشخاص يستجيبون ويتأثرون بمجتمعاتهم وحاجاتهم، وينتهون إلى أن مكانهم الصحيح والأنسب يقع ضمن النظام العام، فتجدهم يميلون إلى البقاء في المكان ذاته، وقد تقتضي الضرورة أحياناً إلى تغيير وتجديد أساليب الأفراد استجابة وملائمة لحاجة المجتمع الذي يعيشون فيه، وتكيفاً مع بيئة النظام العام، وبذلك يخلص الموظفون إلى أن المجتمع هو القوة الفاعلة في التاريخ، والمحرك الرئيس، وكافة المؤسسات المختلفة الأخرى لها دور، وتخضع لقوانين وقيم ثابتة. وأشارت إلى أن الناس غارقون في الضغط الاجتماعي تلبية لتوقعات اجتماعية، ووضحت أنهم يعبرون عن هذه الضغوطات طيلة الوقت، وبالوقت ذاته إذا أراد الأفراد أن يتصرفوا بشكل مغاير، ومتحرر فإنهم تلقائياً يتصرفون بما يتوافق مع النسق الكلي، ألا وهو المجتمع³.

ومن أهم المفاهيم الأساسية والمتفق عليها في النظرية أن المجتمع نسق اجتماعي، وأن هذا النسق يتشكل من تفاعل مجموعة من الأفراد، تحقيقاً لحاجاتهم ورغباتهم، وأكدت أن لهذا النسق مواصفات خاصة تحده، تتمثل في توازنه، وحفاظه على حدود واضحة محددة، ويحرص على تبادل العلاقات بين أجزاء النسق وتفاعلهم معاً، وخلاصة الأمر يمكن القول إن النسق

¹ انظر: عيوش، ذياب: مدخل إلى المشكلات الاجتماعية، ط4، (د.ن)، 2011م، ص147_148. مقدمة في علم الاجتماع، ط2، (د.ن)، 2015م، ص189.

² انظر: ذياب، عيوش: مقدمة في علم الاجتماع، ص190.

³ انظر: المرجع السابق، ص191.

الاجتماعي أشبه ما يكون بالوحدة العضوية المتكاملة، فكل عضو يؤدي دوره، ويرتبط بالأعضاء الأخرى ويتكامل معها ليؤدي دوراً آخر¹.

عند إسقاط هذه النظرية على الدراسة الحالية فقد فسرت الباحثة، بأن النضال والمقاومة أيقونة المجتمع الفلسطيني، حيث أصبح النضال ضد المحتل من أبرز محددات الهوية الشخصية للفرد وللمجتمع على السواء، فالشهيد والأسير والمقاوم والمناضل والمطارد والمعتقل جميعها مسميات ذات دلالة لها مكانتها واعتبارها لدى المجتمع الفلسطيني، وذلك لارتباطها بالهوية وبعلاقة الانسان مع النسق الاجتماعي الذي يعيش فيه، وبناءً على ذلك فإن النسق المجتمعي يسعى جاهداً في مساعدة الأفراد الذين يحملون مثل هذه المسميات، وعلى أرض الواقع الفلسطيني فإن مسمى الشهيد يقترب الى حد كبير من مسمى الأسير، فكلاهما غابا عن الأسرة وعن أطفالهم وعن زوجاتهم، ولكن المصطلح يحمل في طياته ألماً مضاعفاً في حالة الأسير، فالشهيد تتولى النظم الدينية والمعتقدات حل الإشكاليات النفسية الناتجة عن غيابه، أما الأسير وبسبب طبيعة الأحكام الجائرة والغير مسبوقة ضد الشعب الفلسطيني، فإنه حي، ولكنه بعيد عن أسرته وعن زوجته وأطفاله وعشيرته.

وعلى ضوء النظرية الوظيفية فإن كل فرد من أفراد العائلة يؤدي وظيفة، وله مهمة ينجزها، ويعد جزءاً لا غنى عنه في الوحدة المتكاملة، والنسق العائلي، والسؤال الذي يطرح نفسه عند دراسة إنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة، هو ما الدور الذي تقوم به الزوجة في هذه الحالة؟ وهل يمكن لها أن تسد الثغرة الناشئة عند غياب الزوج؟ وهل يمكن تحديد درجة نجاحها بالنسبة لوجهة نظر المجتمع؟ ومن هنا لا بد من كشف الستار عن دور زوجات الأسرى، هذه الفئة التي تتعدى الدور المناط بها كأُم وزوجة في ظل غياب المساندة والاحتضان الأبوي، لتصبح الأم والأب معاً، وتؤدي الدورين الاثنين في آن واحد.

ففي هذه الحالات تجبر الظروف زوجة الأسير المحكوم بالسجن المؤبد إلى القيام بأكثر من دور، وبالتالي تستنزف كل طاقاتها استجابة للظروف وتلبية للحاجات، وتعويضاً لنفسها ولأبنائها عن فقدان الزوج نتيجة للأسر، وذلك حتى تحافظ على توازن النسق العائلي الأسري.

¹ عيوش، ذياب: مقدمة في علم الاجتماع. مرجع سابق، ص 191.

وتعلل النظرية الوظيفية محاولة انجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة رغبة الزوجة بطريقة غير مباشرة إلى تكامل الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، في قيام الابن (الطفل المنجب) مقام أبيه السجين، وسد الفراغ الذي تسبب عند غياب الأب عن الأسرة، وبالتالي فإن الابن (الطفل المنجب) يسهم في خلق توازن جديد في داخل الأسرة.

2- نظرية الصراع

ولدت نظرية الصراع الاجتماعي على يد "هرقليط اليوناني"، والعلامة "ابن خلدون" من خلال أفكارهما الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي طرحاها في رؤيتهما للمجتمع الإنساني وتحليله لموضوع العصبية والسلطة السياسية¹.

وقد برزت أفكار الصراع ضمن الفلسفة المثالية في كتابات هيجل الذي أكد على وجود صراع الأفكار، إلى أن جاء ماركس وطورها فيما بعد، وعرفت (بالماركسية)، محولاً هذه النظرة إلى أفكار مادية تتمثل في صراع الطبقات الاجتماعية والمادية، وقد تطورت هذه الأفكار إلى نظرية أهم ما جاء فيها أن النظم الاجتماعية ليست متحدة ومنسجمة، بل متباينة في القوة فيما بينها، وبالتالي تميل إلى التغيير سعياً لتأكيد ذاتها وضمان حقوقها، والتخلص من الطبقة المسيطرة عليها، كل ذلك لن يتأتى إلا عن طريق الصراع².

ويتبلور الصراع حسب هذه النظرية إلى محاور أساسية؛ المحور الأول: يتمثل في الموقف الصراعى، وهو بداية تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، ويتجلى في إدراك وقف وعيها بهذا التناقض، يتطلب توافر أو تحقق الرغبة من جانب أحد الأطراف في تبني موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر، أو (الأطراف الأخرى)، بل إن هذا الموقف قد يتصادم مع باقي هذه المواقف. أمّا المحور الثاني لمفهوم الصراع فإنه يتعلق بأطراف الموقف الصراعى، وبوجه عام يمكن التمييز بين الموقف الصراعى من حيث أطرافه على ثلاث

¹ بوجلال، مصطفى: علم الاجتماع المعاصر بين الاتجاهات والنظريات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009م، ص93.

² زيدان، جميلة: نقد نظرية الصراع واسقاطها على الواقع العربي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع20/ ص189. 2016.

مستويات: جاء المستوى الأول بالصراعات الفردية: أي التي تكون بين الأطراف، فإن دائرة هذا الصراع وموضوعه يتجهان إلى أن يكون الصراع فيها بين الأفراد. ويتعلق المستوى الثاني في الصراع بين الجماعات: وتتعدد أنواع هذا الصراع بتنوع أطرافه، كما أن دائرته ومجالاته تكون عادة أكثر اتساعاً وتنوعاً عن نظيرتها في دائرة الصراع الفردي. أما المستوى الثالث فإنه يختص بالصراع بين الدول، والذي عادة ما يعرف بالصراع الدولي.¹

وترى النظرية أن الصراع هو أساس تكون التنظيمات الاجتماعية كلها، على الرغم من عدم وجود صراع بحت، وعلى أية حال تستمد النظرية أساسها من وجود القوة والسلطة، وهما من أهم عناصر نظرية الصراع، فالقوة تشير ببساطة إلى وجود القدرة على تحقيق الأهداف، والرغبة في إشباع الحاجات، أما السلطة فتوحي بإمكانية فرض الأوامر على الآخرين وإخضاعهم لها، وبالتالي هي تشير إلى استخدام القوة، وعلى صلة مباشرة بالأدوار الاجتماعية، وأخيراً يمكن القول إن نظرية الصراع تخلص إلى وجود قوتين متعارضتين في النسق الاجتماعي قوة قائمة، وأخرى رغم تناقضها تابعة لها. ولم يقتصر الصراع على الأفراد داخل النسق المجتمعي، بل ينعكس ذلك أيضاً على الهيئات كما يرى " رالف داهرندوف"، فهو يعتقد أن الصراع يكمن أيضاً في المؤسسات الاجتماعية ذات الطابع السلطوي، ويعلل سبب الصراع مساعي أحد أطراف الهيئة للهيمنة على قوى النفوذ، عندئذ تتباعد المصالح، وتتسع دائرة الصراع، استجابة للطرف وتلبية لحاجة كافة أطراف الهيئة وتحقيقاً للتوازن والاستقرار بين أجزاء النسق المجتمعي.

أما الصراع الاجتماعي فقد تناوله "لويس كوزر" وأشار إلى أن النظام الاجتماعي نسق مترابط من أجزاء مختلفة في إمكاناتها، وبذلك يدل دلالة واضحة على وجود اختلال في التوازن، وبالتالي نشوء صراع بين الأجزاء، وأكد أن الصراع المصلحي يطول أمده كلما كانت أهداف الجماعات متباعدة أو أقل تحديداً، فيشعر كل طرف بأنه مهدد أكثر، وبالتالي يصبح تحقيق استسلام غير مشروط من العدو أو الخصم أكثر صعوبة من عقد هدنة لإجراء

¹ بدوي، منير: مفهوم الصراع "دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع". مجلة دراسات مستقبلية، ع3/ ص39-

المحادثات، كما أن حدة الصراع تزداد كلما كان التضامن الداخلي لكل من الجماعات المتصارعة أكبر، على ما يعرف بـ "معنا أو ضدنا"، ويعود ذلك إلى التعبئة الأيديولوجية التي تحصل تحت الضغط، كما تفترض نظرية الصراع بأن حدة الصراع تزداد كلما كانت الحدود الفاصلة بين الأطراف المتصارعة أكثر وضوحاً، والسبب في ذلك أنه تحت ضغط الصراع العنيف لن يكون هناك إيقاف المبارزة مسموحاً، وبشكل تلقائي تسود عقلية "معنا أو ضدنا" وسيكون هناك جهود قوية أيضاً للانسحاب عن العدو.¹

ترى الباحثة أن نظرية الصراع تحتل مكاناً بارزاً في تفسير الكثير من المشاهدات التاريخية، وتعلل الكثير من التصورات في الواقع المجتمعي، بشكل لا تضاهيه فيه أي نظرية أخرى من نظريات علم الاجتماع، وأقرب ما تكون هذه النظرية أيضاً إلى الواقع الفلسطيني، وذلك لأن الصراع يشكل جزءاً أساسياً من مسيرة تاريخ الشعب الفلسطيني، فترى النظرية أن الاحتلال الإسرائيلي يسعى جاهداً إلى رفع سقف الأهداف والمصالح التي يطلبها من الشعب الفلسطيني، فكانت هذه الأهداف منذ البدء تحمل شعارات ذات طبيعة متدرجة في الارتفاع في سلم المطالب، فكان شعار الأرض مقابل السلام، ثم الأمن مقابل السلام، ثم الاعتراف بالهوية اليهودية مقابل السلام، ثم الانتقال إلى سياسات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بشكل غير مسبوق مقابل السلام، وبالتالي هذه المتطلبات تجعل موقف الصراع موقفاً بعيداً كل البعد عن مصالح الأطراف، وبالتالي تزداد حدته ويطول أمده، وهذا الامتداد يجعل العقلية بين مع أو ضد، هي السائدة.

إن تفسير الباحثة لنظرية الصراع وربطها بموضوع الدراسة، وهي إنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة يمثل عرضاً للمشكلة الاجتماعية التي تواجهها زوجات الأسرى، فالسؤال هنا كيف تستطيع هذه النظرية تصوير شكل علاقة زوجات الأسرى وسط هذا الصراع المجتمعي؟ فتؤكد هذه النظرية أن الصراع يفرض على زوجة الأسير بشكل خاص تحمل المصاعب الناتجة عن الأسر، واستيعاب الضغوط التي تفرض عليها بوصفها محور الصراع ومركزه، فهي العنصر الاجتماعي الأول الذي يواجه المشاكل الناتجة عن هذا الصراع نتيجة

¹ عيوش، ذياب: مقدمة في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 194_196.

لغياب الزوج بسبب الأسر، وتفرض طبيعة الصراع واحتدامه وامتداده عليها الحرج من اللجوء والمطالبة بحقوقها الفردية والقانونية، فهي في الكثير من الأحيان تترفع عن العديد من القضايا كالطلاق مثلاً أو الزواج، و تخضع في الوقت نفسه لرغبات المجتمع وخصوصاً العائلة الممتدة في اللجوء إلى الإنجاب عبر النطف المهربة. وبالتالي يمكن القول إن نظرية الصراع لم تقدم حلاً لواقع زوجات الأسرى، وإنما حاولت ربط صراعهن بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي أولاً وبالصراع العائلي ثانياً.

3. نظرية التفاعل الرمزي

ومن النظريات الاجتماعية والنفسية أيضاً التي حاولت فهم وتحليل موضوع الدراسة نظرية التفاعل الرمزي، وتعتمد على أساس التفاعل والاتصال والتواصل في النسق الاجتماعي، وتعدّ "اللغة أساساً مهماً للتفاعل والاتصال البشري، وتستخدم الرموز، والنفس البشرية، والأنا، والذات، والعقل البشري، كأدوات علمية أو ركائز نظرية للاعتماد عليها في دراسة السلوك الانساني، وحل مشكلات المجتمع"¹.

وتطورت النظرية فيما بعد على يد "هربرت بلومر" ويعتبر من أشهر ممثلي النظرية التفاعلية الرمزية، وهو من أطلق مصطلح (التفاعلية الرمزية) عليها، ويرى "أن الفاعل يختار المعاني ويغيرها ويشكلها بناء على الموقف الذي يتخذه وباتجاه ما يقوم به من فعل، لذلك يجب أن لا يعتبر تطبيقاً أوتوماتيكياً لمعان راسخة، إنما عملية توليدية تستعمل فيها المعاني وتقنن كأدوات لتشكيل الفعل وتوجيهه"². وبناء عليه يرى أن النظرية تقوم على ثلاثة عناصر أساسية، وهي: أن الناس يتصرفون حيال الأشياء على أساس المعاني التي تعنيها لهم هذه الأشياء، وهذه المعاني مستمدة من التفاعل الاجتماعي بين الفرد والآخرين في المجتمع، وهذه المعاني تعدل وتغير من خلال عملية تفسيرية³.

¹ عيوش، ذياب: مقدمة في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 197.

² عيوش، ذياب: مدخل إلى المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 150.

³ انظر: المرجع السابق، ص 150. مقدمة في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 198.

أما على صعيد التواصل الأسري فقد أشار أبرز ممثلي النظرية "كولي" إلى تركيز النظرية على عمليات التفاعل الأسري والتي تشمل اتخاذ القرار، والتنشئة الاجتماعية، وأداء الدور الأسري وأنماط السلوك والتكيف الأسري، وأضاف أنها تهتم أيضاً بالتفاعل الاجتماعي ضمن البناء الاجتماعي كله إيماناً بتأثيره في التفاعل الأسري، وأكد أن التفاعل الأسري الدائم يؤدي إلى صياغة مجموعة من القيم والمعايير والأدوار التي ترسخ عملية الضبط الاجتماعي، وارتباط الأسرة بالتنظيم الاجتماعي¹.

ويمكن إسقاط هذه النظرية كما ترى الباحثة على واقع حركة الأسرى ومشكلات التقيح الصناعي لدى زوجات الأسرى بكونها قائمة على أن طبيعة المجتمع الفلسطيني متغيرة، وتخضع كما المجتمعات الأخرى إلى التغير والتحول، فما كان صالحاً وملائماً لزمن معين ربما لا يكون كذلك ملائماً لزمن آخر، ولعل النظرة البراغماتية لنظرية التفاعل الرمزي تفسر هذا التغير في النظرة إلى المسميات، والتفاعلات التي تنشأ منها، وبالتالي تفسير السلوك الإنساني والاجتماعي، فقبل عقود من الزمن كانت النظرة إلى جوهر الصراع الفلسطيني - الصهيوني تقوم على محاور مختلفة وصلبة، فكانت الأرض هي جوهر الصراع إلى أن انتقل المجتمع الفلسطيني من مجتمع زراعي إلى مجتمع عامل مدمج مع الاقتصاد الإسرائيلي بحيث أصبحت الزراعة مهنة قديمة لا تحتل كثيراً من الاهتمام. هذا الانتقال أدى بالضرورة إلى هيمنة الأسرة النووية على الأسرة الممتدة، وتباعدت العلاقات الأسرية، وأصبحت مسائل الزواج من خارج العائلة أمراً شائعاً في المجتمع الفلسطيني، ولم يقف الأمر على هذا الحد، بل امتد إلى التغيرات الإقليمية التي أصبحت متقاربة بالمصالح مع دولة الاحتلال، وبالتالي جعلت مواقف المجتمع الفلسطيني مواقف غير مساندة من الناحية العملية، وهو ما أدى بالاحتلال الإسرائيلي للانتقال إلى مرحلة متقدمة في الصراع وأن يفرض على أسرة الأسير عقوبات اقتصادية تحرمها من مصادر عيشها، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى سعي الزوجة إلى البحث عن البدائل الاقتصادية داخل المجتمع، وصولاً بها إلى حالة ما لا يمكن لها الاستمرار بلعب دور الأب والأم، وأن لا تكون

¹ الطيار، فهد: العلاقة التفاعلية في التنشئة الاجتماعية بين الآباء والأبناء وعلاقتها بالأمن الأسري. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، ع58/ص360، 2013.

قادرة على إيفاء متطلبات الحياة لوحدها، فهي بحاجة إلى الشريك الذي يتواجد معها في مواجهة هذه المتطلبات المتزايدة في المجتمع، وبهذا الواقع الجديد يصبح مسمى الأسير عبئاً على الزوجة أولاً، وعلى الأسرة ثانياً، والتي تكون هي المرحلة الثانية في القيام بمتطلبات وحاجات أسرة الأسير وأبنائه وزوجته، وبالتالي تصبح فكرة الإنجاب عبر النطف المهربة عبئاً حقيقياً على زوجة الأسير، وذلك لأنها تزيد من مسؤوليتها، وفي الوقت ذاته تزيد من حاجاتها إلى معين وسند في ظل غياب الزوج.

4. نظرية النمو النفسي الاجتماعي

يرى "إريك إريكسون" أن النمو عملية مستمرة، ولكل مرحلة منها جزء متساوٍ من الاستمرارية، وذلك لأن كل مرحلة تجد سوابقها في المراحل السابقة، وتجد حلها النهائي في المراحل التالية لها، وفي كل مرحلة متتابعة إمكانية حلول جديدة لمسائل سابقة، وأن الفرد ينمو إلى المرحلة التالية بمجرد أن يكون مستعداً لذلك بيولوجياً ونفسياً واجتماعياً، واستعداداته الشخصي يقابله الاستعداد المجتمعي. ولذلك يصف "إريكسون" ثماني مراحل متتابعة من مراحل النمو، تقع المراحل الأربعة الأولى منه في دور الطفولة وتشمل مراحل المهد والطفولة المبكرة، والطفولة المتوسطة، والمتأخرة والتي تتضمن: "حاسة الثقة الأساسية، حاسة الاستقلال الذاتي، حاسة المبادأة، حاسة الاجتهاد، حاسة الهوية"، وتقع المراحل الأربع الثانية في دور البلوغ وتشمل المراهقة والرشد، ومنتصف العمر، والشيخوخة والتي تتضمن: حاسة الألفة، حاسة الانتاج، حاسة التكامل. وقد اعتبر "إريكسون" كل مرحلة أزمة راسية تنتهي بحل نفسي اجتماعي فردي، وأزمة أفقية تتطلب حلاً مرضياً على المستويين الفردي والاجتماعي لمشكلة القوى الدافعة.¹

وفسرت الباحثة هذه النظرية بالدراسة الحالية، من حيث أن هناك حاجات نفسية يجب اشباعها عند الأفراد وفقاً لمراحل نموه المختلفة، فمثلاً: يحتاج الطفل في سنواته الأولى للرعاية

¹ عبد المعطي، حسن، قناوي، هدى: علم نفس النمو، دار قباء للطباعة والنشر، ج2، ص 275، 276.

والحنان من قبل الوالدين، وبعد ذلك من الممكن أن يكون بحاجة لأن يكون أكثر استقلالية، بمعنى أن هناك حاجات نفسية معينة يجب إشباعها كمربين عند أطفالنا.

ولكن اذا ما تم الكلام عن زوج وزوجة الآن أصبحوا في مرحلة الرشد عملياً، هناك حاجة أشار إليها "اريكسون" ألا وهي: الحاجة للألفة، والتي لا تتم إلا إذا كان هناك تواصل حميمي بين الزوجين، وأيضاً الألفة لا ترتبط فقط بالزواج وإنما بالعلاقات، الشبكة الاجتماعية زملاء أصحاب، بمعنى الشعور بأن هناك انسان قريب مني أشكي له همي.

أما الحديث عن موضوع الزواج، فهو ليس مجرد تواصل جنسي بين الزوجين، هو كذلك له بعد نفسي عميق فيه بعد تواصلي وبعد حميمي، وموضوع الألفة تكفل كلاهما يشعر نفسه متقبل عند الآخر ومرغوب بمعنى قادر على جذب الشريك.

فموضوع الانجاب عن طريق تهريب النطف بحد ذاتها، ممكن أن يكون مجرد نقل حيوان منوي إلى زوجة، ولكن البعد الحميمي والتواصلي بالمعنى النفسي والانساني والعاطفي ليس وارداً، وبالتالي ممكن أن تشعر المرأة بأنها مجرد وعاء يحتضن هذه النطفة من أجل الاخصاب بعد ذلك دون "الاهتمام بالجوانب النفسية لدى المرأة" كونها جاذبة بالنسبة للرجل، فهي تعتبر بالنسبة له شيء ثمين. فعبر هذا الاجراء وإن كان إجراءً مبرراً على الصعيد الوطني والسياسي والأخلاقي وحتى الشرعي إلا أنه يفتقد لجانب مهم جداً، ألا وهو الجانب النفسي.

كذلك بالنسبة للرجل، فهو بطبيعته يحب أن يشعر بذكوريته، فإذا لم يكن هناك تواصل جنسي بالشكل الطبيعي وكان مجرد نقل للنطف، هو أيضاً سوف يشعر بأنه مجرد معطي "يحقن". إذاً هناك بعد انساني وبعد نفسي بأن النطف المهربة لا تشبعه، وهذا متصل مرة أخرى بنظرة كل واحد لذاته ونظرة كل واحد نحو الآخر خاصة بما يتعلق بالبعد الحميمي.

ولكن هناك بالمقابل احتياج نفسي آخر ألا وهو الإنتاجية، الانسان يقدر ذاته ويشعر بقيمته سواء على الصعيد الاجتماعي أو النفسي إذا كان منتجاً، والإنتاجية لها معاني عدة: من الممكن أن يكون فلان من منطلق الانتاجية لديه عمل ويأتي بدخل هذا يعني هو منتج، ممكن أن

يكون يقدم خدماته للجمهور ويشعر بأن عمله بحد ذاته مفيد للناس والمجتمع، هذا يعتبر إنتاجية. والإنجاب بحد ذاته من أبرز صور الانتاجية، يعني هناك فرق بين انسان أنجب وبين انسان لم ينجب، الانسان الذي أنجب يشعر نفسه بأنه منتج، والذي لم ينجب يشعر بالنقص في هذا الجانب، وبالتالي ممكن أن يرى نفسه على أنه أقل قيمة وأقل جدارة واستحقاق عن الآخر الذي "يستطيع الانجاب"، ويساهم بالتالي في استمرارية المجتمع ونمائه.

فتأتي هذه النطف المهربة وتشبع هذه حاجة الانجاب، على اعتبار هي احتياج بيولوجي، احتياج ذو علاقة بالانتاجية، فالكلام حول حاجتين تبدو المسائل فيها إلى حد ما متعارضة، هناك المسألة المرتبطة بالنطف المهربة تشبع الحاجة الانتاجية والانجاب، ونحن في المجتمع العربي نقدر من ينجب، ونقارن بين المرأة العاقر والمرأة المنجبة، وبالتالي ينتصر المجتمع لصالح المرأة المنجبة. وكذلك الحال بالنسبة للرجل، فالرجل يشعر بذكوريته وأن " هناك من سيحمل اسمه بعد حين" عبر هذا الكلام، فهذا جانب ايجابي للمسألة، ولكن بالمقابل موضوع الحميمية والتواصل ما بين الرجل والمرأة، هذا إلى حد ما يكون مفقود، ولكن بمجرد إنجاب ابن أو بنت عبر هذه النطف المهربة، يساهم بشكل أو بآخر في "انعاش" العلاقة الزوجية، بمعنى أن يصبح هناك رابط ما بين الزوج والزوجة متمثل بوجود طفل.

5. نظرية التبادل الاجتماعي

ومن النظريات الاجتماعية التي تصلح لمعالجة موضوع الدراسة أيضاً نظرية التبادل الاجتماعي، وهي نظرية اجتماعية نفسية، تفسر التغيير والاستقرار الاجتماعي كعملية تبادل تفاوضية بين الأطراف المختلفة. وتطرح هذه النظرية فكرة أن العلاقات الإنسانية تنشأ من حسابات غير موضوعية للتكلفة والمنفعة ومن مقارنة البدائل، وترجع جذور هذه النظرية إلى الاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع، وأكثر ما تُستخدم هذه النظرية اليوم في عالم الأعمال. وتقوم هذه النظرية على أساس فهم الأجزاء التي يتكون منها المجتمع، والعمليات التبادلية التي تتم بينها، وإلقاء الضوء على سلوك الأفراد، واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معهم ومع مشاكلهم، وذلك لأن السلوك هو المكون الأساسي للمجتمع أو المنظمات التي تعمل في إطاره.

وعلى هذا يمكن القول إنَّ نظرية التبادل الاجتماعي تركز على ثلاثة محاور، وهي (الفرد، الجماعة، المجتمع)، وكما أن للنظرية تفسيرات عديدة حسب توجهات المفكرين القائمين على هذه النظرية، سنتناول أكثرهم مقاربة للمسؤولية الاجتماعية؛ فنجد "جون هومانس" ركز على أن عملية التبادل بين الأفراد أو الجماعات عملية تهدف لتحقيق المنفعة والربح بين الطرفين، في حين وضع "جورج هومانز" العلاقة بين هذه المحاور؛ وبيّن أن الفرد في إطار سعيه واهتماماته يشبع حاجاته ويقضي مصالحه، وبالتالي يدخل في علاقة تبادلية مع الأشخاص والجماعات المختلفة والمؤسسات المجتمعية التي قد تفرض عليه القيام بأنشطة معينة في مقابل حصوله على ما يريد، ويتم ذلك الأسلوب تبعاً لظروف المجتمع ومعايير¹.

وكذلك الحال مع "بيتر بلاو" وهو أحد العلماء الذين ساهموا في تطوير النظرية، فقدم منظوره عن التبادل في البناء الاجتماعي وبيّن أن التبادل الاجتماعي مبدأه الرئيس، وأكد أن ما يجري في البناء الاجتماعي من علاقات تبادلية بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، قد تختلف في أهدافها وأشكالها حسب رغبات وإمكانيات كل طرف، وكما أوضح أن عمليات التبادل تشمل مظاهر مختلفة من توزيع القوة والاعتماد واللامساواة، إلا أنها تسهم في الاستقرار الاجتماعي وبالتالي التغير الاجتماعي. وكلما زادت قيمة الجوائز والمكافآت خلال علاقات التبادل زادت العلاقة صلابة واستمرارية بين أفرادها. بينما يرى "جون اميرسون" أن العلاقات التبادلية يمكن أن تكون أكثر نفعاً وفائدة عندما تتخذ منحى شبكة العلاقات بين مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات تحكمهم قوانين في العلاقة، وتجسد العلاقة مبدأ الديمقراطية والحرية؛ بحيث كل فرد أو مؤسسة لها فرص في الدخول في هذه العلاقة، وجميع الموارد أو الأرباح توزع بالتساوي بين أفراد المجموعة².

ويتضح للباحثة أن مداخل نظرية التبادل تعني بأن المسؤولية الاجتماعية هي عملية تبادل موارد وتحقيق منافع بين أفراد المجتمع، عبر تفعيل وتسخير جميع الإمكانيات المتاحة من مؤسسات اجتماعية واقتصادية رسمية وشعبية خاصة وأهلية؛ من أجل تقديم مساعدات وخدمات

¹ عبد الرحمن، عبد الله : علم الاجتماع الاقتصادي، مج1، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،2003، ص117-118.

² آل مظف، عبيد: علم اجتماع الحياة الاقتصادية ، جدة: مكتبة الشقري،2013، ص48-50.

لأفراد المجتمع ليست فقط لإشباع رغباته، وإنما لمزيد من ضمان استمرارية عجلة تبادل المنفعة واستثمار الموارد والإمكانات؛ لتحقيق تنمية مستدامة وعدالة اجتماعية.

ويمكن إسقاط محور هذه النظرية على الدراسة الحالية، بأن عملية إنجاب أطفال عبر النطف المهرية، من شأنها أن تحقق منفعة متبادلة بين الطرفين، تتجلى هذه الفائدة في أن الطفل المنجب عبر النطف المهرية يُسهم بشكل أساسي في تقوية أواصر الترابط والعلاقة الأسرية والزوجية بين الأسير وزوجته من خلف القضبان، ويمكن القول بأنه يقلل من حالات انفصال الزوجة عن زوجها الأسير، فمع وجود الطفل المنجب يكون الأمر صعباً.

وبالوقت ذاته تعتبر عملية الانجاب عبر النطف المهرية وسيلة لاشباع غريزة الأمومة لدى المرأة والأبوة لدى الرجل، وتبادل المشاعر وتعزيزها بين الأم وزوجها الأسير، وتثبت قدرتهما في تحدي الظروف والأوضاع الصعبة، وتحقيق الاستقرار النفسي لهما ولعائلتهما، فوجود الأطفال يكفل للأسرة الاستمرارية، ويحقق الاستقرار والحضور المعنوي لدى الزوج والزوجة من خلال قيامهما بأدوارهما الاجتماعية.

وأخيراً، يمكن القول إن النظريات الاجتماعية والنفسية جميعها تتكامل معاً، وتعزز موضوع الدراسة لما له من جوانب اجتماعية ونفسية واقتصادية وسياسية إيجابية تعود على النسق الاجتماعي العائلي بالنفع والفائدة، وبدورها تزيد من تكامل الأدوار والتفاعل مع النسق الاجتماعي الكلي المنتظم. وتدعم زوجات الأسرى في حقها الأساسي، ألا وهو الانجاب وتحقيق دور الأمومة والأبوة لدى الأسير وزوجته، وتخفف من حدة المشكلات الاجتماعية والنفسية التي من الممكن أن تتعرض لها زوجة الأسير لكونها الشريك الأساسي في العملية، وأكثر الأطراف تحدياً.

ثانياً: الدراسات السابقة

بعد اطلاع الباحثة على الأبحاث والتقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة "إنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهرية" بشكل عام، توصلت إلى أن الموضوع لم يدرس دراسة

أكاديمية سابقة، لكنها بالوقت ذاته قامت بالرجوع إلى مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة من جانب، أو بعض الجوانب، فقامت بعرضها بشكل موجز وموثق، ووقفت على أهم ما توصل إليه الباحثون في هذا الصدد، وأشارت إلى ما يميز هذه الدراسة من غيرها من الدراسات السابقة.

الدراسات العربية

دراسة لافي، باسم (2005) بعنوان: "الضغوط النفسية لدى زوجات الأسرى الفلسطينيين وعلاقتها ببعض المتغيرات"¹

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن علاقة الضغوط النفسية لدى زوجات الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وارتباطها بعمر زوجة الأسير، ومستواها التعليمي والاجتماعي والاقتصادي، وعدد أبنائها ومستوى التزامها بالقيم الدينية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات والوصول إلى نتائج من خلال اختيار عينة من زوجات الأسرى انحصرت في (93) زوجة. وقد توصلت الدراسة إلى: عدم وجود فروق في مستوى الضغوط النفسية لدى زوجات الأسرى الفلسطينيين تعود إلى عمر الزوجة، وعدد الأبناء ومستوى التزام الزوجة بالقيم الدينية، ولكن في الوقت ذاته تبين وجود فروق في مستوى الضغوط النفسية التي تُعزى إلى مستوى تعليم الزوجة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي لها. انتهت الدراسة بتوصيات أهمها: نشر التوعية النفسية والصحية والقانونية لزوجات الأسير الفلسطيني بهدف دعم دورها الريادي في المجتمع الفلسطيني، وزيادة البرامج والندوات الإرشادية والإعلامية للجمهور، ودمج زوجات الأسرى في المجتمع من خلال توفير فرص التعليم والعمل لهنّ، فذلك بدوره يساهم في خفض الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية لديهن، وعقد المؤتمرات المحلية والندوات المختلفة والمشاركة في المؤتمرات الدولية لمناقشة آثار اعتقال الفلسطينيين على زوجاتهم.

¹ لافي، باسم: الضغوط النفسية لدى زوجات الأسرى الفلسطينيين وعلاقتها ببعض المتغيرات، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين، 2005.

تري الباحثة أنّ هذه الدّراسة تختلف عن الدّراسة الحالية في المضمون والعنوان، إلّا أنّها اتفقت معها في المنهج والعينة المستهدفة؛ ألا وهي زوجات الأسرى، واتفقت أنّ الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها زوجة الأسير تلعب دوراً في موضوع التفكير بالانجاب عبر النطف المهربة، حيث تبين أنّ بعض الأسرى المحكوم عليهم مؤبداً يرفضون إنجاب طفل عبر النطف المهربة إدراكاً منهم لما سيسببه وجود الطفل من تعب نفسي واجتماعي للأُم وارتباطها وتعلقها به، وأنّ سجن الأب وغيابه يؤثر على الأسرة من الناحية الاقتصادية، وهذا ما شهدت به الدّراسة الحالية من خلال الاستبانة التي أجرتها الباحثة، حيث انتهت أنّ معظم زوجات الأسرى اللواتي يفكرن بالانجاب عبر النطف المهربة تزوجن بعمر صغير ولم يكملن تعليمهن، وبالتالي انعكس ذلك تلقائياً على الناحية الاقتصادية للأسرة، وفي الوقت نفسه باتت مخصصات الأسير هي المصدر الرئيسي، ولا يوجد مصدر دخل آخر للأسرة.

دراسة حسن، خضر (2007) بعنوان: "المقاومة اللاعنافية في فلسطين، فلسفتها، أدواتها، وآثارها (1967-1993)"¹

ناقشت الدّراسة مفهوم المقاومة اللاعنافية في التجربة الفلسطينية، وسعت إلى التوصل لمفهوم محدد للمقاومة اللاعنافية في فلسطين، والتعرف على مدى أهميتها في مواجهة الاحتلال والحفاظ على صمود شعب فلسطين على الأرض الفلسطينية والحفاظ على هويته الوطنية، والآثار التي تركتها على النضال الفلسطيني.

وقد استخدم الباحث المنهج التحليل التاريخي المقارن، والمنهج الوصفي الكمي، فقد تتبع مفهوم المقاومة اللاعنافية ونشأتها في فلسطين، محللاً الوثائق والبيانات التي حصل عليها من مصادر ومراجع وبيانات وتصريحات وصحف ومقابلات، والتي ساهمت في فهم الأبعاد التي أثرت فيها المقاومة اللاعنافية.

توصلت الدراسة إلى: أن المقاومة اللاعنافية ليست خياراً نضالياً جديداً على الشعب الفلسطيني، فالمقاومة اللاعنافية لها أشكال وتعبيرات تتناسب تبعاً للظروف السياسية والتاريخية

¹ حسن، خضر: المقاومة اللاعنافية في فلسطين، فلسفتها، أدواتها، وآثارها (1967-1993)، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت، رام الله_ فلسطين، 2007.

التي مرَّ بها العمل الجماهيري الفلسطيني، وتمكنت المقاومة اللاعنفية من تحقيق العديد من الأهداف الوطنية لتعزيز الهوية الفلسطينية، ودعم الصمود على الأرض، كذلك دفعت العديد من الدول والمؤسسات الأجنبية والرأي العام للسعي إلى التعاطف مع القضية الفلسطينية، مما أسهم في تعزيز شرعية النضال الفلسطيني.

وأوصت الدراسة بأنه لا بُدَّ من التأكيد على إدراك تفاوت اللاعنف عند منظره ونشاطه على المستوى الدولي، حيث لا يتفق الجميع في نظرتهم أو إدانتهم للعنف المقاوم، ولا بُدَّ من التأكيد على أن الجماهير الفلسطينية استخدمت الكثير من أدوات المقاومة اللاعنفية وباستمرار من اليوم الأول للاحتلال.

تري الباحثة أنَّ هذه الدراسة تتعارض مع الدراسة الحالية من حيث العينة والعنوان والمنهجية، إلّا أنها تتفق في كون موضوع الدراسة الحالية يُعدُّ وجهًا من أوجه المقاومة اللاعنفية من داخل السجون الاسرائيلية، فعندما يعتبر إضراب الأسرى عن الطعام شكلاً من أشكال الاعتراض على السجن وسياسته، تأتي فكرة تهريب النفط أيضاً صورة من صور الرد والتحدي على السياسات الاسرائيلية التي تحرمهم وتسلبهم حقوقهم الانسانية.

دراسة زغول، لؤي، الصباح، سهير (2008) بعنوان: الاضطرابات السلوكية لدى أطفال أسر المعتقلين الفلسطينيين في محافظة بيت لحم من وجهة نظر الأمهات¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المشاكل السلوكية المنتشرة بين الأطفال من وجهة نظر الأمهات، وتحديد الفروق في المشاكل السلوكية لدى الأطفال تبعاً للعمر ومكان السكن والمستوى التعليمي للأم، تكونت عينة الدراسة من (201) أماً من أمهات أطفال أسر المعتقلين في محافظة بيت لحم، تم اختيارهن بطريقة العينة الطبقية العشوائية، وتم استخدام استبانة خاصة من إعداد الباحثين والتأكد من صدقها وثباتها. أظهرت النتائج أن درجة المشاكل السلوكية لدى

¹ زغول، لؤي، الصباح، سهير: الاضطرابات السلوكية لدى أطفال أسر المعتقلين الفلسطينيين في محافظة بيت لحم من وجهة نظر الأمهات، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نُشر الملخص في مجلة جامعة النجاح للأبحاث/ العلوم الانسانية. ع. 3/ 2008، ص 918-949.

أطفال أسر المعتقلين الفلسطينيين في محافظة بيت لحم من وجهة نظر الأمهات كانت متوسطة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لأداء أفراد العينة على أداة الدراسة (3.35)، وأن أهم مظاهر المشاكل السلوكية تمثلت في اضطرابات الخوف، بينما كان السلوك العدواني أقلها، كما كشفت الدراسة عن وجود فروق في درجة الاضطرابات السلوكية تبعاً لعمر الطفل، ولم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الاضطرابات السلوكية تُعزى لمتغير الجنس، ومكان السكن، ومستوى دخل الأسرة، ومستوى تعليم الأم. أوصت الدراسة بتفعيل دور الارشاد النفسي في المؤسسات الفلسطينية بحيث يشمل أطفال أسر المعتقلين الفلسطينيين، والتركيز على ما يعانيه الطفل الفلسطيني بعد لحظة الاعتقال، وكيفية التعامل مع أطفالهم وطرق حمايتهم من الاضطرابات الموجودة لديهم.

تري الباحثة أنَّ الدَّراسة اتفقت مع الدراسة الحالية في الأداة المستخدمة وهي "الاستبانة"، والمنهج، ولكنها اختلفت في عينة الدراسة، فكانت العينة المستهدفة هي أمهات أطفال الأسرى المعتقلين، وعينة الدَّراسة الحالية زوجات الأسرى.

تعرضت هذه الدَّراسة للمشاكل السلوكية التي قد يعاني منها أطفال الأسرى المعتقلين نتيجة غياب الأب الذي يعتبر وجوده عنصراً أساسياً ومهماً في الأسرة، ففي حال غياب الأب تقوم الأم بتعويض أبنائها من خلال تمثيلها لدور الأب والأم في آن واحد، والذي في بعض الأحيان من الممكن أن تكون غير قادرة على تعويضه بالشكل المطلوب نظراً لكثرة الأعباء الواقعة عليها. وبالوقت ذاته التقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنَّ بعض الأسرى وزوجاتهم يرفضون فكرة الانجاب عبر النطف المهربة؛ لأنهم يفكرون بمستقبل الطفل المنجب من حيث تأثير غياب الأب على الطفل من الناحية النفسية والاجتماعية، فأثناء قيام الباحثة بمقابلة زوجات الأسرى أجابت إحداهنَّ: "ما الفائدة من إنجاب طفل لا يستطيع رؤية والده؟!"، في حين كان البعض منهم قلقاً حول مدى قبول الأبناء لفكرة ولادتهم بهذه الطريقة عندما يكبرون، فقال أحد الأسرى المحررين الذين أنجبوا طفل عن طريق النطف المهربة: "هل سيوافقنا أنا وأمه على إنجابه بهذه الطريقة عندما يكبر ويسألنا .. ماذا سنقول؟".

دراسة نجم، أمل (2010) بعنوان "السمات المميزة لشخصية زوجات الأسرى وغير الأسرى الفلسطينيين في ضوء بعض التغيرات"¹

سعت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع الحالة النفسية لزوجات الأسرى مقارنة بزوجات غير الأسرى؛ لمعرفة معدلات الانطواء والعزلة ومدى تأثير الأسر على حالة المرأة النفسية والصحية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات في دراسة الحالة من خلال استبانة شملت (263) من زوجات الأسرى وغير الأسرى، تم اختيارهم بطريقة عشوائية. وكان أبرز نتائجها أن عينة الدراسة حصلت في بعد الانبساط والانطواء² على أعلى نسبة مئوية، وذلك للدور المناط بهذه العينة، حيث أن دورها كأم وزوجة وأخت ومربية، ووجود فروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة في بعد الانبساط والانطواء لصالح غير زوجات الأسرى، وكذلك وجود فروق لصالح زوجات الأسرى في بعد العصابية³، وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة في بعد الجاذبية الاجتماعية تبعاً لمتغير العمر لصالح الفئة العمرية 30 فأكثر، ووجود فروق بين عينة الدراسة في بعد العصابية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وأظهرت النتائج أيضاً وجود فروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد الأبناء.

¹ نجم، أمل: السمات المميزة لشخصية زوجات الأسرى وغير الأسرى الفلسطينيين في ضوء بعض التغيرات، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة_ فلسطين، 2010.

² الانبساط: هو من أبعاد الشخصية المهمة في العملية التربوية، وقد اهتم به علماء النفس والمختصون، وتعددت حوله تعريفاتهم، فقد عرفه كونكلن: "بأنه حالة مستمرة يكون الانتباه فيها مشدوداً بظروف خارجية أكثر من الاهتمام بأخرى ذاتية"، وعرفه أحمد عبد الخالق بالتوجه نحو الخارج كاهتمام الفرد بالاشياء والناس والعالم الخارجي بصفة عامة. "فيمكن القول إن الشخص المنبسط شخص اجتماعي يتفاعل مع الآخرين. أما الانطواء: فهو أيضاً نمط من أنماط الشخصية، يكون فيه مركزاً على الذات، منغلقاً عليها، ويميل إلى التأمل والتفكير والخيال والتركيز على العالم الداخلي والذاتي. انظر: مشري، نسبية: سمات الشخصية (الانبساط والانطواء) وعلاقتها بالتفاؤل غير الواقعي لدى مرضى القولون العصبي، رسالة ماجستير غير منشورة)، إشراف الأستاذة وليدة مرازقة، الجزائر_جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016_2017، ص35، 34، 28.

³ العصابية: هي إستجابة لاشعورية لمشاكل الحياة، وخاصة تلك التي ترتبط بتوترات داخلية ناتجة عن علاقات غير مشبعة مع العالم الخارجي، ويتسم العصابي بمعرفته بالمرض النفسي، وشعوره بالقلق والتوتر. "وبشير (وارن) أن العصاب اضطراب وظيفي في الجهاز العصبي لا يحدث تغيراً مرضياً. انظر: عباس، فيصل: الشخصية دراسة حالات المناهج_التقنيات_الإجراءات، ط1، بيروت_دار الفكر العربي، 1997، ص145. محمد، محمد جاسم: مشكلات الصحة النفسية أمراضها وعلاجها، ط1، عمان_ مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004، ص124.

أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بقضية الأسرى وأبناء الأسرى، والعمل على إعداد برامج لتطوير مهارات وقدرات زوجات الأسرى عبر البرامج الاستشارية والتثقيفية، وإجراء أبحاث ودراسات على زوجات الأسرى سواء كانت دراسة حالة لزوجات أسير أو مجموعة من زوجات الأسرى.

تري الباحثة أنَّ عينة هذه الدراسة اتفقت مع الدراسة الحالية؛ ألا وهي زوجات الأسرى، واتفقتا أيضاً على المنهج وأداة الدراسة؛ وهي "الاستبانة". ألفت الضوء هذه الدراسة على المنظور السيكولوجي والحالة النفسية لزوجات الأسير وما تعانينه وتكابده في غياب الزوج، وقد أفادت في ذلك الدراسة الحالية وذلك لاعتبار المنظور السيكولوجي والحالة النفسية لزوجات الأسير دافعاً من الدافع التي قد تدفع زوجة الأسير للإقدام على التفكير في الإنجاب عبر النطف المهربة، وفي الوقت ذاته تشعر المرأة بأنها قادرة على الإنجاب والانجاز والامتنان لها ولزوجها وللمجتمع، فالإنجاب عبر النطف المهربة يشبع الحاجة البيولوجية لدى زوجة الأسير حتى وإن افتقدت الحياة الحميمة، وذلك لأنه يشعرها بأنها امرأة كباقي النساء، منجبة قادرة على العطاء، ولو كان لذلك ضريبة تعبها وتحملها المسؤولية.

وتتفق مع الدراسة الحالية في أن العمر والمؤهل العلمي قد يكونان الدافع وراء التفكير بالإنجاب عبر النطف المهربة، فزوجات الأسير التي تعمل تختلف نظرتها للإقدام على هذه الطريقة عن نظرة الزوجات ربات البيوت، وهذا ما شهدت به الباحثة من خلال المقابلات التي أجرتها مع زوجات الأسرى.

دراسة علي، ناصر (2012) بعنوان: "سياسة الاعتقال الإسرائيلية وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية على أسر المعتقلين الفلسطينيين - دراسة عينة من أسر المعتقلين في قطاع غزة"¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي يخلفها الاعتقال على الأسرة الفلسطينية، ومدى تأثير سياسة الاعتقال على التنشئة الاجتماعية للأسرة

¹ علي، ناصر: سياسة الاعتقال الإسرائيلية وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية على أسر المعتقلين الفلسطينيين - دراسة عينة من أسر المعتقلين في قطاع غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة_ فلسطين، 2012.

الفلسطينية ومدى تأثيرها على أنماط المستوى المعيشي للأسرة والعلاقات الأسرية لأسرة المعتقل وملاحم تغييرها. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لرصد التحولات السياسية في فلسطين بعد حرب حزيران 1967، ومدى انعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، وكذلك اتبعت المنهج النوعي التحليلي لمعرفة أثر غياب معيل الأسرة والزوج داخل المعتقلات الاسرائيلية على أفراد الأسرة عن طريق مقابلات بعض أفراد أسر المعتقلين.

تكونت عينة الدراسة من أسر المعتقلين في قطاع غزة، وقام الباحث بتحديد أعمار العينة قيد البحث ما بين 18 عام فما فوق. أسفرت نتائج الدراسة إلى الإثبات بأن سياسة إسرائيل أدت إلى تغيير واضح في الأسرة الفلسطينية، والتي أصبحت نتيجة لهذه السياسة ذات عائل واحد وهو الزوجة، وهو الأمر الذي انعكس على تغيير واضح في اتجاهات الزوجة نحو أساليب التنشئة الاجتماعية والثقافية، والتزامها في بيتها حتى لاتخالف القوانين الاجتماعية السائدة في المجتمع.

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات، أهمها: أن يعطى برنامج الارشاد العائلي أولوية خاصة لاستراتيجيات دعم أمهات وزوجات المعتقلين لأداء رسالتهن في حسن تنشئة الأبناء، كذلك التنسيق بين وزارة شؤون الأسرى والمحررين مع غيرها من المؤسسات المعنية بالأسرى في إعداد خدمات الارشاد العائلي وتقديمها لأسر المعتقلين التي بدورها توفر البرامج الارشادية والتعليمية، وأخيراً توفير فرص عمل لزوجات وأبناء المعتقلين.

ترى الباحثة أنّ هذه الدراسة التقت مع الدراسة الحالية في أداة الدراسة، وهي المقابلات، ولكنها اختلفت في عينة الدراسة فقد استهدفت هذه الدراسة أسر الأسرى، في حين اقتصرَت الدراسة الحالية على زوجات الأسرى بشكل خاص.

وأفادت هذه الدراسة موضوع الدراسة الحالية وهو الانجاب عبر النطف المهربة، من خلال النظريات الاجتماعية ودورها في تكوين الحالة النفسية والاجتماعية للأسرة الفلسطينية جراء الاعتقالات، وكيفية تأثير هذه النظريات الاجتماعية في تفسير الدوافع للاقدام على عملية تهريب النطف، ثم التغيير في مفهوم العائلة الفلسطينية وأثر الاحتلال الاسرائيلي في تشكيل هذا

التغير، ابتداء من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية إلى وجود العائلة بدون أب داخل المعتقل، وانتهاء إلى ما تتطرق له هذه الدراسة من تأسيس عائلة أو زيادة عدد أفرادها والزواج داخل السجن، مما ينتج خللاً أو اضطراباً في بعض الأسر التي أصبحت تعتمد على عائل واحد وهو الأم، فهي أصبحت في وضع أسري مغاير لما ألفته من حياة السلطة والمسؤولية في إدارة حياة الأسرة، وقد أفادت الباحثة من بعض التوصيات التي توصلت إليها الدراسة .

دراسة أبو ريان، نهاية (2014) بعنوان: "التغير في البناء الاجتماعي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية بعد عام 2002"¹

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التغير في البناء الاجتماعي للأسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية بعد عام 2000، ومعرفة ماهية التغيرات التي طرأت على البنية الأيديولوجية والثقافية لمجتمع الأسرى بتسلسل تاريخي. اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي، واستخدمت المقابلات الفردية العميقة أداة لجمع البيانات، فقامت بطرح أسئلة المفتوحة تمكنت من خلالها التوصل إلى إجابات على تساؤلات البحث.

أمّا عينة الدراسة فقد شملت الأسرى المحررين من مختلف التنظيمات والفئات العمرية، والأسرى القدامى ما قبل أوسلو، والأسرى من الجيل الجديد، وأسرى مخرمين عاشوا الفترات التاريخية لمجتمع السجن منذ السبعينيات ولغاية 2011 من المتزوجين وغير المتزوجين، بحيث كانوا قادرين على رصد وملاحظة التحول في البناء الاجتماعي للأسرى في السجون الاسرائيلية.

أسفرت الدراسة إلى أن البناء الاجتماعي للأسرى السياسيين في السجون الاسرائيلية بعد عام 2000 تعرض للعديد من النكسات في بنية النظام المضاد والتي أدت لحدوث تفكك وانحيار في البنية المضادة للأسرة، أوصت الدراسة بالتركيز على القضايا التي تستحق البحث لاثراء المعرفة والمكتبة العلمية فيما يتعلق بقضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية.

¹ أبو ريان، نهاية: التغير في البناء الاجتماعي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية بعد عام 2002، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2014.

تري الباحثة أنَّ هذه الدراسة تتوافق مع الدراسة الحالية في المنهجية، فقد اعتمدنا المنهج الكيفي القائم على المقابلات المفتوحة، وتختلف عنها في عينة الدراسة؛ فقد أُلقت هذه الدراسة الضوء على الأسرى، بينما الدراسة الحالية استهدفت زوجات الأسرى، كما أنها تختلف عنها في المضمون أيضاً. أفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في الاطار النظري، وذلك في صدد الحديث عن الحركة الأسيرة.

دراسة ذوقان، عرفات (2015) بعنوان: "المشكلات الاجتماعية والنفسية لزوجات الأسرى الفلسطينيين"¹

تناولت هذه الدراسة الحديث عن المشكلات النفسية والاجتماعية لزوجات الأسرى، ومدى تأثير تجربة الاعتقال على أداء أدوارهن الاجتماعية، ففي ظل غياب الأب حيث يتعين على الزوجة القيام بالدورين معاً، الأمر الذي يزيد العبء النفسي والضغط الاجتماعي عليها. وكشفت الدراسة النقاب عن حال الزوجة ومدى تقبلها لفكرة القيام بالدورين معاً، وطرحت كيف تعاملت بعض الزوجات في حال غياب الأب عن الأسرة.

اتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وأخذت عينة عمدية مكونة من 75 زوجة من زوجات الأسرى الفلسطينيين في محافظة نابلس، و48 أخصائي اجتماعي في مجال رعاية أهالي الأسرى بمدينة نابلس، وأسفرت نتائج الدراسة عن ثبوت مشاكل اجتماعية متمثلة في اضطراب علاقة زوجة الأسير بأهل زوجها وبأهلها وأقاربها وبالجيران والمجتمع المحلي، ومعاناتها من مشاكل نفسية وصحية.

تري الباحثة أنَّ هذه الدراسة تركز على المنظور النفسي والاجتماعي، وتتفق مع الدراسة الحالية في المنهج والعينة المستهدفة، وتختلف عنها في تناولها الضغوطات الاجتماعية والحالة النفسية التي تعاني منها زوجات الأسرى عموماً. وأفادت هذه الدراسة الحالية في كونها أحد دوافع الاقدام الانجاب عبر النطف المهربة، ورغبة الزوجة في إيجاد سند لها

¹ ذوقان، عرفات: المشكلات الاجتماعية والنفسية لزوجات الأسرى الفلسطينيين وتصور لبرنامج مقترح لمواجهتها من منظور للعلاج الأسري في خدمة الفرد ، ط1، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2015.

قادراً على مآزرتها في تحمل العبء معها في ظل غياب رب الأسرة فترة طويلة، وكذلك اعتبار ذلك أملاً في فترة الأسر.

دراسة شني، ميلود (2015) بعنوان: " الحماية الدولية لحقوق الطفل"¹

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الحماية الدولية لحقوق الطفل، والبحث في الآليات المكرسة لحماية حقوق الطفل على المستوى الدولي، استخدم الباحث المنهج التحليلي لتحليل القواعد الدولية والإقليمية للحماية القانونية والجنائية لحقوق الطفل، خلصت الدراسة إلى أن: المحافظة على حماية الطفل من كل أشكال الانتهاكات والمساس بحقوقه التي يكفلها له القانون، وإلى مدى أهمية الحماية القانونية بصفة عامة في نطاق حقوق الطفل، ثم المبادرات في تكريس هذه الحماية على المستوى الدولي والتي مهدت للحفاظ على حقوق الطفل على المستوى الدولي.

أوصت الدراسة بضرورة صياغة المواثيق الدولية الخاصة بحماية حقوق الطفل، وذلك تبعاً لخصوصية المجتمع، وتفعيل الأجهزة الدولية لحمايته بوضع الوسائل اللازمة لأداء مهامها على أكمل وجه، وضرورة مساعدة الدول النامية والفقيرة للنهوض بالقطاعات الحيوية لرعاية وحماية الطفل، وتفعيل الآليات الإقليمية والأجهزة التي تهتم بالطفل وذلك بمساعدتها مادياً، تفعيل القضاء الجنائي على المستوى الدولي في مجال التصدي للانتهاكات في مجال حقوق الطفل كما في حالات النزاعات والحروب.

تري الباحثة أن هذه الدراسة تتفق مع الدراسة الحالية من حيث المنهج المستخدم، ولكنها تختلف عنها من حيث العينة المستهدفة، وأفادت هذه الدراسة الدراسة الحالية في القوانين الدولية والإقليمية لحقوق الطفل، وألقت الضوء على ما يتعرض له الطفل الفلسطيني المولود عبر النطف المهربة من الحرمان من أبسط حقوقه، ألا وهي زيارة والده الأسير في السجون الإسرائيلية، وهذا إن دلَّ على شيء فإنه يدل على المبالغة بالتضييق على الأسير الفلسطيني.

¹ شني، ميلود: الحماية الدولية لحقوق الطفل، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجزائر، بسكرة جامعة محمد خيضر،

دراسة أبو بكر، فادي (2016) بعنوان: "عائلات الأسرى الفلسطينيين ومواجهة السياسات الحيوية¹ الاسرائيلية"²

سعت هذه الدراسة إلى فحص تأثير السياسات الاسرائيلية على عائلات الأسرى الفلسطينيين، واللحمة الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، كما سعت إلى بيان الآليات التي استخدمها الأسرى وعائلاتهم لمواجهة هذه السياسات، بالإضافة إلى دور المؤسسات الفلسطينية التي تعنى بقضية الأسرى وعائلاتهم في هذه المواجهة.

اتبع الباحث المنهج النوعي في تحليل المحتوى، وقام بمقابلة أربع عشرة عائلة فلسطينية من كافة الجغرافيات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، والذين عاشوا ظروف الأسر في سجون الاحتلال الاسرائيلي في فترات مختلفة، وواكبوا التحولات التي حدثت في السجون.

انتهت الدراسة إلى: اعتماد اسرائيل سياسات حيوية ازاء العائلات الفلسطينية وتنفيذها بصورة منظمة، كما كشفت دور الارث النضالي في دعم ومواجهة السياسات الحيوية الاسرائيلية وابتكار عائلات الأسرى لآليات مواجهة نجحت في افشال أهداف اسرائيل سياستها الحيوية ذات العلاقة، كما أظهرت الاخفاقات المؤسساتية الفلسطينية في بعض الجوانب مثل صفقات تبادل الأسرى، وتوصل الباحث من خلال المقابلات العميقة إلى وجود عوامل فردية وحزبية أثرت في التقييم الفلسطيني. وأوصت الدراسة ببلورة السياسات الفلسطينية والحرص على بقاء تواصل بينها وبين تجمعات ذوي الأسرى على درجة عالية تمكنهم من المواجهة والصمود باستمرارية وفعالية، وكذلك التركيز على خطاب فلسطيني الذي تكمن أهميته في تعزيز الوعي الجمعي الذي يحاول الاحتلال اللعب به عبر سياساته الحيوية المختلفة.

¹ السياسات الحيوية عرفها " فوكو" في كتابه " تاريخ الجنسانية": التشريح السياسي للجسد، والبيولوجيا السياسية للسكان. وكتلتهما تسعيان لإخضاع الجسد وتطويعه واستثماره بحيث يمكن الاستفادة منه بأكبر قدر ممكن، حيث أن التركيز يكون في العمل على ترويض الجسد وتطويعه من خلال زيادة قدراته الإنتاجية، وإنهاك قوته، وتنمية نفعه وخضوعه في آن واحد، و دمج في النظام السياسي والاقتصادي القائم." وتشير هنا إلى مجموعة الاستراتيجيات والسياسات التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية لتحقيق أهدافها. انظر: أبو بكر، فادي: عائلات الأسرى الفلسطينيين ومواجهة السياسات الحيوية الاسرائيلية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، رام الله _فلسطين، 2016، ص15.

² أبو بكر، فادي: عائلات الأسرى الفلسطينيين ومواجهة السياسات الحيوية الاسرائيلية، مرجع سابق.

تري الباحثة أنَّ فكرة الانجاب من داخل السجون الإسرائيلية قد يعتبرها الأسرى رداً على الحرب الديمغرافية التي تمارسها اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، والتي تعتبر أشد خطراً من الحرب العسكرية، فهو يمارس هذه الحرب من خلال زج الآلاف من الشباب "الذكور والاناث" في السجون حتى لا يتاح لهم الزواج والانجاب، بالتالي من خلال هذه الطريقة يكون قد أبقي الشعب الفلسطيني في عدد سكاني لا يشكل خطورة عليه.

تتوافق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث المنهج النوعي في تحليل المقابلات العميقة، وأفادت منها في بعض التوصيات، وهي أنَّ فكرة الانجاب عن طريق النطف المهربة ظهرت فجأة، وخاصة حينما شعر الكثير من أفراد الشعب الفلسطيني عامة، والأسرى وزوجاتهم خاصة أنَّ السياسة الاسرائيلية لم تقف على حدود اعتقال الشباب وابقائهم في السجن، وإنما هي عملية لا نهاية لها، فجاءت فكرة الانجاب عن طريق النطف المهربة أحد عوامل التصدي والرد على هذه السياسة.

رسالة رابعة، عفاف (2017) بعنوان: " انجاب زوجات الأسرى في السجون الاسرائيلية عن طريق التلقيح الصناعي وموقف الشرع منه"¹

ناقشت هذه الدراسة موضوع التلقيح الصناعي وحكمه، والحديث عن الخلوة الشرعية للسجين وحكمها، وموقف الاحتلال الاسرائيلي والأسرى منها، وحق الأسير في الانجاب والاجراءات التي تترتب بعد تهريب النطف من السجون، كذلك حكم التلقيح الصناعي لزوجة الأسير وحكم تحديد الجنس. اتبعت الباحثة المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، فتتبعت آراء العلماء في المسائل المتعلقة بالبحث وأدلتهم والنصوص التي اعتمدوا عليها، ومن ثم تحليلها واستنباط الأحكام الشرعية والترجيح بينها من قوة الدليل والحجة والبرهان.

توصلت الدراسة إلى إباحة التلقيح الصناعي لزوجة الأسير، ولكن ضمن شروط وضوابط، وهي: أن يتم التلقيح بين الزوجين وخلال الحياة الزوجية وبرضاها، وجواز تحديد

¹ رابعة، عفاف: انجاب زوجات الأسرى في السجون الاسرائيلية عن طريق التلقيح الصناعي وموقف الشرع منه. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس_ فلسطين، 2017.

الجنس إذا توفرت ضوابط اتخاذ الضمانات اللازمة لمنع أي إهمال لاختلاط المياه المؤدي إلى اختلاط الأنساب، وكذلك النسب للمولود بين الزوجين، وبينت الحقوق المترتبة على ثبوت النسب. أوصت الدراسة بضرورة تنظيم مؤتمرات وندوات تناقش حقوق الأسرى والقضايا المستجدة المتعلقة بهم، وزيادة الأبحاث في موضوعات حقوق الأطفال المولودين من الأسرى من خلال النطف المهربة، وضرورة تقديم الدعم الكافي لأسر الأسرى ابتداء من الدعم النفسي وانتهاء بالدعم المادي، لكي تستطيع تلك الأسر اجتياز الظروف التي يعيشونها.

تري الباحثة أن هذه الدراسة مشابهة للدراسة الحالية، ولكنها برؤية شرعية، وبالوقت ذاته اختلفت عن الدراسة الحالية في المنهج وعينة الدراسة، كما اختلفت عنها في طريقة الحصول على المعلومات؛ فقد تميزت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها حصلت على معلوماتها من مصادرها الأولية، وذلك من خلال مقابلات شخصية مع ذوي الشأن والصلة بالموضوع مع وجود الوثائق التي تثبت ذلك، في حين اعتمدت الدراسة السابقة على الاعلام والمقالات التي نشرت في هذا الصدد، الأمر الذي أدى إلى وجود أخطاء كونها لم تتحقق من المعلومات من مصادرها، فعلى سبيل المثال: لم تتحقق من تسجيل الأطفال، حيث تم الذكر في الدراسة بأن أطفال النطف المهربة غير مسجلين ولا يملكون شهادات ميلاد ولا رقم هوية شخصية، ورفض تسجيلهم في السجل المدني.

الدراسات الأجنبية

دراسة " الأثر السلبي للسجن على أسر الأسرى المتزوجين" Liddell. Alysia Lynnte (1998) بعنوان: "Length of in carceration" perceived discrimination and social support as predictors of "psychological in mates"¹

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأثر السلبي للسجن على أسر الأسرى المتزوجين، وما يتبع فقدان العزيز والانفصال عنه من معاناة نفسية ومشاكل اقتصادية واجتماعية لأسرته،

¹ Liddell . Alysia Lynnte. (1998). Length of in carceration, perceived discrimination and social support as predictors of psychological in mates . DAI ñ A : 59(01). P. 138.

وتناولت العلاقة التي تولد بين طول فترة السجن والدعم الاجتماعي والتميز الملاحظ على الألم النفسي.

تكونت عينة الدراسة من (108) زوجة لسجناء أمريكيان وأفارقة تتراوح أعمارهم ما بين (18-62) عاماً. وقام الباحث بتحليل الانحدار المتعدد لتناول فرضيات الدراسة، وأكدت الدراسة أن طول فترة السجن والتميز الملاحظ لا تتبئ بالألم النفسي الذي تعانيه زوجات المعتقلين، وأن زوجات الأسرى يعانون من متاعب صحية وجسمية.

ترى الباحثة أن هذه الدراسة تتفق مع الدراسة الحالية في المنهج والأداة والعينة التي اتبعتها الدراسة، وتتطرق هذه الدراسة للحديث عن المواضيع ذاتها التي تتعلق بمعاناة زوجات الأسرى من اضطرابات نفسية وضغوطات اجتماعية.

دراسة "سمات الشخصية وإنجاب الأطفال" Markus, Jokela (2009) بعنوان: Jurnal "of personality and social psychology"¹

ناقشت هذه الدراسة سمات الشخصية وإنجاب الأطفال دراسة ذات بعدين، وقام الباحث بالتركيز على ثلاثة أبعاد في سمات الشخصية: البعد العاطفي، والبعد الاجتماعي والبعد الخاص بالنشاط، ومحاولة التنبؤ إن كان وجود أطفال سيؤثر على سمات الشخصية بأبعادها الثلاثة، وعلى الرغبة في إنجاب الأطفال.

تكونت عينة الدراسة من (889) رجل وامرأة، تم متابعتهم لمدة 9 سنوات، وأسفرت الدراسة إلى أن العاطفة العالية تقلل من احتمال إنجاب الأطفال، بينما البعد الاجتماعي والنشاط العالي يزيد من احتمال إنجاب الأطفال، كما توصلت الدراسة إلى أن وجود أطفال يزيد العاطفة خاصة عند الأشخاص الذين لديهم عاطفة قوية بالأصل، ويزيد وجود الأطفال كذلك الاتجاه الاجتماعي لمن لديهم في الأساس ميول اجتماعية عالية ويقلل الاتجاه الاجتماعي لمن لديهم أسس اجتماعية منخفضة.

¹ Markus, Jokela: Jurnal of personality and social psychology. Washington. Vol. 96. 15.1/ 2009, pg218

ترى الباحثة أنَّ هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية من حيث العينة المستهدفة، ولكن أفادت الدراسة الحالية بأبعادها الثلاثة، فالمجتمع الشرقي يقدر كثيراً الرجل الذي لديه أبناء، وبما أن الأسير يعتبر حضوره ومعنى حياته ووجوده الآن أصبح في السجن، فهو يحاول أن يخلق حالة من الوجود وحالة من المعنى لحياته خارج السجن من خلال انجاب طفل أو طفلة، فهذا بعد ذاتي له علاقة بدوافع الأشخاص نحو الموضوع، وأما البعد الاجتماعي كمجتمع عربي يحب العزوة، فوجود الأبناء يكفل لهذه الأسرة الاستمرار، ويكفل الحضور المعنوي للزوج والزوجة على اعتبار الأدوار الاجتماعية ممثلة بموضوع الانجاب، وهذا ما تمت ملاحظته بالدراسة الحالية، حيث إن بعض الأسرى وزوجاتهم ممن لديهم أبناء بالأصل قبل الاعتقال يسعون لزيادة عدد أفراد الأسرة من خلال الانجاب عبر النطف المهربة ليكونوا لهم عزوة، ولتعزير مكانتهم الاجتماعية حتى وهم داخل السجون.

التعقيب على الدراسات السابقة

اهتمت الباحثة بالدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، فقد عرضت ما يرتبط بموضوع دراستها من جانب أو بعض الجوانب، وقد أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد الإطار النظري للدراسة، وفي تعزيز وإثراء الدراسة من خلال التوصيات والاقتراحات التي انتهت إليها الدراسات السابقة، وأفادت في التعرف على المشكلات والضغوطات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الأسرى، وتعاني منها زوجات الأسرى على وجه الخصوص، وفي التعرف على الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى داخل السجون الإسرائيلية، وأشارت إلى حقوق الطفل وفق المواثيق الدولية، وما ينطبق على الطفل الفلسطيني المنجب عبر النطف المهربة.

لقد تناولت الدراسات السابقة الجانب الاجتماعي والإنساني لموضوع زوجات الأسرى، فقد بيّنت أنهن ضحايا وحياتهن كلها مشاكل اجتماعية ونفسية واقتصادية، والقليل من الدراسات أشارت إلى الجانب الوطني لزوجات الأسرى، وأن دورهن يعزز فكرة المقاومة ونزعة التحدي، في الوقت ذاته سلطت هذه الدراسة الضوء على الجوانب كافة؛ الجانب الوطني والجانب الاجتماعي والنفسي، والجانب الذاتي؛ الأمومي والأنثوي لدى زوجات الأسرى.

وعلى الرغم من أن دراسة واحدة من الدراسات السابقة؛ وهي دراسة (ربايعة، عفاف 2017) تطرقت لموضوع تهريب النطف برؤية شرعية، إلّا أنّ الدراسة الحالية تعتبر من الدراسات الأولى التي تناولت الموضوع من جوانبه كافة؛ فقد وقفت على الأبعاد الاجتماعية والقانونية، والنفسية والدينية، وذلك من خلال المقابلات الشخصية المعمقة مع ذوي الاختصاص في التخصصات كافة؛ علم النفس، وعلم الاجتماع، والقانون والحقوق، والجهات الطبية، ورجال الدين، والمؤسسات النسوية والأسرى والأسيرات المحررين، هذا يدل دلالة واضحة أن الباحثة اعتمدت في جمع معلوماتها من مصادرها الأصلية، ولم تأخذ أي معلومة من مصدر ثانوي، وكما أن هذه الدراسة تسهم في تعزيز مكانة المرأة الفلسطينية وحقوقها في الانجاب والأمومة، لجرأتها في طرح الموضوع رغم حساسيته، هذا ما يعزز قيمة الدراسة على الصعيد الفلسطيني، وعلى المستوى العربي والعالمي عامة.

ثالثاً: الأدب التربوي

تناولت الباحثة في هذا المبحث الحركة الأسيرة والأسرى الفلسطينيين؛ فعرضت ميلاد الحركة ونشأتها، أرقام وحقائق عن الأسرى الفلسطينيين، وحال الأسير الفلسطيني قانونياً داخل السجون الإسرائيلية، وحماية الحق في الإنجاب في ظل تهريب النطف.

الحركة الأسيرة الفلسطينية والأسرى الفلسطينيين

1. ميلاد الحركة الأسيرة ونشأتها

شهدت فترة السبعينات ميلاد الكيان الأسير داخل السجون الإسرائيلية، وبناء الوضع الداخلي للحركة الأسيرة¹؛ ليشكل ذلك نداً للمستعمر، وكانت بدايته بداية شعبية عشوائية غير منظمة، وذلك لأنه لم يكن هناك موروث نضالي وتجربة يعتمد عليها الأسرى، وكانت تلك الفترة هي الأصعب من حيث ظروف الاعتقال؛ فقد كان يتم احتجاز الأسرى في ظروف صعبة بعيدة

¹ فارس، عوني: ملامح من الحياة الثقافية والتعليمية للأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال في العقد الأخير، مجلة الدراسات الفلسطينية - لبنان، ع 90، 2012، ص 33.

كل البعد عن الإنسانية والكرامة؛ تشمل الإهانات والضرب والإذلال، ساعين بذلك إلى كسر روح المقاومة في نفس الأسير الفلسطيني، ومن صور تعامل المحتل مع الأسرى الفلسطينيين منيعهم من الحصول على الأوراق والأقلام والكتب، لكن ذلك لم يقتل عزيمتهم، فقد استخدموا أوراق السجائر ليتراسلوا وينظموا أمورهم، وعلى الرغم من ذلك واجهت الحركة الأسيرة صعوبات في تنظيم نفسها في تلك الفترة، فقد كان الأسرى يقسمون أنفسهم على أسس جغرافية، أو انتماء لمجموعة فصائلية، إلا أن ذلك لم يحلّ دون تنظيم أنفسهم في نهاية تلك الفترة من خلال عمليات احتجاجية ومحاولة بناء كيان منظم¹.

ولقد تمّ تنسيق وتنظيم تلك الأفعال الاحتجاجية من خلال الإجراءات الاعتقالية، واللوائح الانضباطية، والالتزام في صفوف الأسرى الذين أسسوا "النظام الداخلي"، ووضع اللوائح الداخلية في السجون، وذلك بالتزامن أيضاً مع بدء الانتماء الفصائلي بين المعتقلين في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، وفي أعقاب اعتقال الخلايا التنظيمية والخبرات الإدارية والشخصيات القيادية التي عملت على القضاء على حالة التسبب والفوضى من جهة، ولمواجهة إدارة السجون التي تفرض أوضاعاً قاسية تتنافى مع أبسط القيم والأعراف الدولية والإنسانية من جانب آخر².

وكان مستوى ذلك الكيان من الوعي والإدراك لواقع القضية الفلسطينية عميقاً، فقد كانت تتملكهم رغبة في المحافظة على الإنجازات الوحودية، واستمرار الالتزام بأسس مشتركة من خلال اللوائح والأنظمة والرغبة في تحسين الحياة الثقافية والتوعوية، وتحسين الظروف المعيشية في مواجهة مصلحة السجون الإسرائيلية كجهاز أمني يسعى إلى تحطيم كل إنجازات الأسرى وإضعاف نفوسهم التواقة لنيل الحرية، وتحجيم كل محاولاتهم لبناء نظام متوازن بديل عن الحياة خارج السجن، وذلك من خلال ألاعيبهم وحيلهم لبث الدسائس والعملاء وتحريض الأحزاب

¹ أبو ريان، نهاية محمود: التغيير في البناء الاجتماعي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000، رسالة لنيل شهادة الماجستير، فلسطين_ جامعة بيرزيت، 2014، ص 64-66.

² محمد، لطفى ياسين : التجربة الاعتقالية في السجون الاسرائيلية ، الأردن ، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، 1989، ص 115.

والتكوينات ضد بعضها البعض، لخلق الفرقة والنزاع وبالتالي ضياع الجهود المشتركة، إلا أن تلك الجهود فشلت في مواجهة صمود الحركة الأسيرة والنظم والاستراتيجيات المضادة التي خلقوها بعد نضال وتضحيات¹.

أما بعد اندلاع الانتفاضة الأولى؛ فقد تطور وضع الحركة الأسيرة، وذلك لما رافق الانتفاضة من تغيرات وتقلبات في واقع السجن نظرًا لاختلاف الإيديولوجيات والأحزاب، وكذلك الحراك خارج السجن، ومحاولة الحركة الأسيرة في مواكبة الحدث خارج السجن والاستمرار في ضبط البوصلة داخل السجن لمواجهة مصلحة السجون، وما رافق ذلك من محاولات تضيق، ونشوء حركة حماس أثناء الانتفاضة، وهذا ما فرض على الحركة الأسيرة ضرورة التعاطي مع هذا المتغير الجديد، والعمل على تكثيف الجهود لخلق كيان صلب، وواعٍ وذو ثقافة عالية، ونضال موحد².

فكان السجن أشبه ما يكون بالأكاديمية الأمنية، التي خرّجت العديد من الأجيال الواعية والمتقفة، والتي تتمتع بالحس الأمني والانتماء الوطني، بالإضافة إلى الكادر الأسير القيادي الذي قاد المجتمع الفلسطيني في الخارج اجتماعيًا وسياسيًا بسبب النقلة المعرفية التي أنارت سجنهم ودرّبهم³.

وكانت مرحلة (1885-1994) مرحلة "البطولات الجماعية" والمحافظة على الإنجازات، والإدراك الكلي بأن الوحدة تكمن في التنظيم والوعي الثقافي والإيديولوجي، فتمكنت الحركة الأسيرة من السيطرة على تقلبات السجن، والحياة الداخلية، وتأسيس مرجعية متينة وموحدة مع ضرورة الالتزام بها، وقد نجحت ككل تنظيمي موحد في التنسيق للإضراب الذي سبق عام 1885، وحافظوا على إنجازهم لعام 1987. ولقد اجتمعوا ككل تنظيمي يساري فتحاوي

¹ أبو ريان، نهاية محمود: التغير في البناء الاجتماعي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000، مرجع سابق، ص 69-71.

² شعبان، خالد رجب: دور الحركة الأسيرة في تعزيز الوحدة الفلسطينية، أعمال المؤتمر الدولي لنصرة الأسرى : الأسرى الفلسطينيون .. نحو الحرية، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين، 2014، ص 12-13.

³ حمدونة، رأفت خليل: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة، 2017، ص 15-16.

حمساوي تحت مظلة التنظيم، واللجنة الوطنية العليا وكانوا تنظيما بوحدتهم أقوى من السجن والسجان، نجحوا في النظام الداخلي، والإضراب عام 1992، وحققوا فيه العديد من الانجازات، وما ذلك إلا لانتمائهم وبدافع قوي للتنظيم الوطني الثوري، في وجه السجان ومقاومة واقع السجن، فكان عقداً ذهبياً من النضال وتحقيق النظام¹.

ثم شهدت حقبة أوسلو وما بعدها تراجعاً ملحوظاً في فعالية النظام من ناحية البنية الأيديولوجية الوحدوية، والتراخي في البنية الثقافية، لدى التنظيمات أغلبها؛ من حيث الالتزام، والانضباط بالنظام الداخلي، واللوائح الاعتقالية، وبدلاً من أن تكون أهم شروط اتفاق أوسلو إطلاق كافة الأسرى وتحريرهم، اكتفت الاتفاقيات بوضع الحركة الأسيرة تحت ما يدعى بقائمة المفاوضات، ففي هذه المرحلة ضعفت التنظيمات داخل السجون وترهلت بنيتها التنظيمية، وسادت بين الأسرى حالة الترقب وانتظار التحرر وغلب لديهم الهم الشخصي والفردى على حساب الهم العام، الأمر الذي انعكس سلباً على جوانب الحياة كلها في معظم الشواهد والمواقع².

وشكّل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية عقب معاهدة سلام تحولاً ثقافياً ومفاهيمياً في معنى المقاومة، حيث تم ترويض الأسرى من تبني مفهوم المقاومة الثورية إلى مفهوم المفاوضات السلمية، وبالتالي تغيرت الإجراءات والتدابير المضادة للحفاظ على النظام الداخلي للأسرى في السجون الإسرائيلية، فسادت هنالك حالة من الفكر الأيديولوجي السياسي التنظيمي لكل تنظيم دون الالتزام بالتنظيم الوحدوي العام لكل التنظيمات الوطنية، فتشكّلت أيديولوجية حسب البرنامج السياسي³.

وبناء على ذلك، فقد شكّلت مرحلة أوسلو نقطة تحول رئيسية في "نظام الأسرى"، أدت إلى عدم القدرة على خلق نظام خاص بهم، أو الحفاظ عليه كحركة أسيرة موحدة، نتيجة للانقسام

¹ أبو ريان، نهاية محمود: التغير في البناء الاجتماعي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000، مرجع سابق، ص 75-77.

² وزارة الأسرى والمحربين، الحركة الأسيرة الفلسطينية : تاريخ طويل وإنجازات وطنية عظيمة: <http://mod.gov.ps/wordpress/?p=533>.

³ أبو ريان، نهاية محمود: التغير في البناء الاجتماعي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000، مرجع سابق، ص 100-102.

الأيدولوجي العميق، والسياسي العملي إزاء اتفاق أوسلو بين "فتح" من جهة، وبين الفصائل الإسلامية واليسارية من جهة أخرى، إذ عملت مصلحة السجون على استثمار الانقسامات وانشغال الفلسطينيين في المجتمع الفلسطيني بالقضايا الحياتية واليومية على حساب القضايا المصيرية وعلى رأسها قضية الأسرى في السجون.¹

انتهاءً بالسنوات الخمسة الأخيرة في حياة الحركة الأسيرة نلاحظ أن فعاليات الأسرى ونضالاتهم لم تعد تلقى ذات الصدى لدى العالم وسمعه، ولدى مصلحة السجون، ولعل ذلك يعود إلى أسباب متنوعة، أهمها؛ ضعف الاهتمام الإعلامي، وخفوت الحركة النضالية في أحيان كثيرة، ومواكبة الشعب الفلسطيني مشاكل الحياة الشخصية، وضعف الثقافة الوطنية، والبعد عن الهم العام، وتحديد الأسرى كقضية محورية يجب أن تظل مشتعلة لكونها وقود القضية الفلسطينية، مع التأمل دوماً بتسليط الضوء أكثر على قضية الأسرى التي هي قضية فلسطين التي لا شك أنها حاضرة بدليل الهبات الشعبية التي لا تكاد تخفت حتى تعود من جديد، وهذا يدل دلالة واضحة على وجود النواة التي تحتاج التأجيج والمتابعة والإحياء.²

2. أرقام وحقائق عن الأسرى الفلسطينيين

ومن الجدير ذكره أن الاحتلال الإسرائيلي منذ وجوده على أرض الوطن؛ فلسطين يعنقل الفلسطينيين بشكل ممنهج، وإذا اعتبرنا أن الاحتلال استكمل عام 1967 احتلال باقي الأراضي الفلسطينية³، فالاعتقال منذ ذلك التاريخ، بل ومن قبله، وهو مستمر، وآخذٌ بالازدياد، ولكن بما أن عام 1967 تاريخ اكتمال احتلال الأراضي الفلسطينية فتم تسليط الضوء على الاعتقال منذ ذلك التاريخ، فوفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإنه منذ عام 1967 وحتى 2013، تمّ اعتقال ما يقارب (800000) فلسطيني، منهم حوالي (78000) حالة اعتقال منذ بداية انتفاضة

¹ حمدونة، رأفت: مراحل تطور الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة : <http://alasra.ps/ar/index.php?act=post&id=26875>.

² وزارة الأسرى والمحررين، الحركة الأسيرة الفلسطينية : تاريخ طويل وإنجازات وطنية عظيمة، 2016.

³ يشار إلى أن ما يقارب 800000 فلسطيني اعتقلوا في السجون الإسرائيلية لفترات متفاوتة منذ سنة 1948، أي ما نسبته 25% من السكان المقيمين بفلسطين، علاوة على الآلاف من المواطنين العرب، انظر: تقرير لوزارة شؤون الأسرى والمحررين، كانون الأول/ديسمبر 2006.

الأقصى عام 2000 ومنهم (23000) أسيراً إدارياً، وحوالي (6000) منذ صفقة تبادل الأسرى عام 2011، وأن حوالي (105) أسيراً اعتقلوا قبل اتفاق أوسلو، ولا يزالون داخل المعتقلات الإسرائيلية¹.

وقد دأبت إسرائيل منذ عام 1967 من خلال جهاز الأمن العام، وقوات الجيش، والشرطة على تعذيب الأسرى الفلسطينيين، والتكيل بهم أثناء فترات التحقيق والاحتجاز والاعتقال، وأكدت على ذلك المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة العفو الدولية، وكذلك مؤسسات إسرائيلية مثل (بتسليم) وجمعية حقوق المواطن، ومركز الميزان لحقوق الإنسان².

وفيما يتعلق بإجراءات الاعتقال وقوانينه يجري اعتقال الفلسطيني من قبل قوات الجيش الإسرائيلي وفق المادة 78 أ- د "أمر بشأن تعليمات الأمن" (يهودا والسامرة) رقم (378) لسنة 1970، والتي جرى تعديلها بعدة أوامر عسكرية لاحقة. واستناداً للأوامر العسكرية الإسرائيلية، يمكن للسلطات الإسرائيلية اعتقال أي فلسطيني لمدة ثمانية أيام دون إبلاغه عن سبب اعتقاله، أو عرضه على قاضٍ، ويمكن منع المعتقل من اللقاء بمحاميه خلال يومين من اعتقاله، وكما أن الجيش غير مكلف بإبلاغ عائلة المعتقل عن سبب الاعتقال أو مكان الاحتجاز، وذلك لتعاملهم معه على أنه مخرب أو إرهابي تجوز في مواجهته الاستثناءات المختلفة، وليس كأسير حرب³.

وبموجب الأمر العسكري رقم 1500 لسنة 2002، فقد تم تمديد فترة التوقيف لتصبح ثمانية عشر يوماً بدلاً من ثمانية أيام، وأعيد تعديل هذه المدة في شهر آب من العام نفسه مرة أخرى لتصبح اثني عشر يوماً. وفي تاريخ 2002/8/4 صدر الأمر العسكري رقم 1531 الذي أعاد فترة الاحتجاز الأولى إلى ثمانية أيام، وأقر منع زيارة المحامي للمعتقل خلال اليومين الأولين للاعتقال، ومن الملاحظ أن هذه التغييرات تخدم رغبات الاحتلال القمعية وسياسته

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة شؤون الأسرى والمحررين، بيان صحفي بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي يصادف السابع عشر من نيسان، صدر بتاريخ 17 / 4 / 2013، رام الله، فلسطين.

² بارود، نعيم سلمان محمد: تعذيب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، أعمال المؤتمر الدولي لنصرة الأسرى: الأسرى الفلسطينيون .. نحو الحرية فلسطين _ غزة، الجامعة الإسلامية، 2014، ص 12.

³ انظر: قبة، كمال: الوضع القانوني لأسرى المقاومة الفلسطينية، شؤون فلسطينية _ فلسطين، ع. 2013، 252، ص 9.

وأهدافه. وبعد انقضاء فترة التوقيف الأولى، يحتجز المعتقل في مراكز التوقيف الإسرائيلية، ليحول بعد ذلك إلى الاعتقال الإداري، أو يتم توقيفه لتقديم لائحة اتهام ضده، أو يتم الإفراج عنه، وحسب الأنظمة العسكرية الإسرائيلية، فإن مدة التوقيف قد تستمر 180 يوماً يتم خلالها تقديم لائحة اتهام ضد المعتقل، وهذا يعني أن القائد العسكري أو ممثل الادعاء غير ملزم بتقديم لائحة اتهام خلال هذه الفترة¹.

وقد حدد الأمر العسكري رقم 1530 مدة إجراء المحاكمة بعامين يجب أن يصدر خلالها الحكم، علماً أن مدة المحاكمة كانت مفتوحة وغير محددة قبل إصدار هذا الأمر، وغالباً ما تطول مدة النظر في قضايا المعتقلين الفلسطينيين قبل إصدار الحكم، حيث ينتظر بعضهم أشهراً طويلة في أروقة المحاكم الإسرائيلية قبل إصدار الحكم، وتتم محاكمة الفلسطينيين في محاكم عسكرية إسرائيلية، يترأسها إما قاضٍ واحد أو ثلاثة قضاة إسرائيليين يتم تعيينهم من قبل الجيش، غالباً ما يكون اثنان منهم ذوو خلفية قانونية².

وهذا ما شهد به الإسرائيليون أنفسهم، فقد كتب الصحفي "جدعون ليفي" أن "جهاز القضاء العسكري، الذي حكم على مئات آلاف البشر، لا يستحق أن يسمى جهاز قضاء، وتُبرهن على ذلك كل زيارة خاطفة للمحكمة العسكرية، وكل محضر جلسات كآلف شاهد. فهناك المداويات القصيرة دون ترجمة مناسبة أحياناً؛ وأدلة ليست أدلة، وشهادات إدانة لمتعاونين ومستنطقين مريبين منهم خبراء بالقانون، وتحقيقات وحشية تنتزع اعترافات باطلة، ومواد سرية لا تُمكن من دفاع مناسب، وعقوبة أفعوانية، إنَّ كل شيء موجود هناك بين الجملة وسجن عصيون ما عدا العدل"³.

يتضح مما سبق، أنَّ المحاكم العسكرية الإسرائيلية لا تراعي أصول المحاكمة العادلة المنصوص عليها قانونياً ودولياً، والتي تحفظ للأسرى حقوقهم المنصوص عليها في المعاهدات

¹ انظر: قبة، كمال: الوضع القانوني لأسرى المقاومة الفلسطينية، مرجع سابق، ص70.

² انظر: المرجع سابق، ص72.

³ المرجع سابق، ص 69.

الدولية في هذا المجال، والتي تقتضي بأن يمثلوا أمام محكمة مختصة ومستقلة وحيادية ومنشأة بحكم القانون.¹

3. حال الأسير الفلسطيني قانونياً داخل السجون الإسرائيلية

وفي صدّد الحديث عن الأسرى لا بدّ من تسليط الضوء على وضع الأسرى في السجون الاسرائيلية، وذلك من أجل تحديد مكانة الأسير الفلسطيني وفقاً للقانون الدولي، ويتبين ما له من حقوق، فيما يتعلق بالالتقاء مع زوجه والإنجاب وما يترتب على ذلك.

منذ البدء لا بدّ من ذكر أنّ وضع الأسرى الفلسطينيين في ظل القانون الدولي الإنساني بصفته القانون المطبق بشكل واسع على الحالة الفلسطينية، وذلك تبعاً لحالة الصراع لكونه قانون النزاعات المسلحة²؛ هو جملة القواعد المكتوبة والعرفية التي تحمي في زمن الحرب الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية (المدنيين)، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، وتقيّد استخدام أساليب ووسائل القتال، وتتمثل غايته الأساسية في الحد من المعاناة البشرية ودرئها في زمن النزاعات المسلحة³.

وقد نصّت اتفاقيات جنيف 12/آب 1949 في الكثير من موادها على المبادئ الإنسانية العامة، والمتفق عليها بين الدول، والتي لا يجوز المساس بها، أو مخالفتها في التعامل مع الأسرى، ونصّت المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب، على حظر الأفعال الآتية فيما يتعلق بالأسرى، بل وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن؛ وهي:

أ) الاعتداء على السلامة البدنية، وخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب.

¹ فرنسيس، سحر: موقع الأسرى الفلسطينيين في القانون الدولي الإنساني، مجلة الدراسات الفلسطينية: لبنان، ع. 98، 2014، ص 107 – 108.

² انظر: الموقع الإلكتروني لمحكمة العدل الدولية (Justice of Court International): <http://www.icj-cij.org/icjwww/idocket/imwpframe.htm>.

³ سمحان، عبدالرحمن فتحي: الأشخاص المحميون في القانون الدولي الإنساني مع التطبيق على الحالة الفلسطينية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مصر: كلية الحقوق جامعة المنوفية، مج 20، ع33، 2012، ص 118.

ب) الاعتداء على الكرامة الشخصية، وخصوصاً المعاملة المهينة، والتقليل من الكرامة¹.

ونصّت المادة (13) من الاتفاقية ذاتها على وجوب "معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات"²، وأشارت المادة (14) إلى أنّ "لأسرى الحرب حق في احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال"، وأيضاً أنّه "يجب أن تُعامل النساء الأسيرات بكل الاعتبار الواجب لجنسهن، ويجب على أي حال أن يلقين معاملة لا تقل ملائمة عن المعاملة التي يلقاها الرجال"³، ونصت المادة (17) من الباب الثالث (الأسرى) في الاتفاقية ذاتها على أنّه "لا يجوز ممارسة أي تعذيب بدني أو معنوي أو أي إكراه على أسرى الحرب لاستخلاص معلومات منهم من أي نوع"⁴.

وفي السياق ذاته أشار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966 في المواد (7 ، 9 ، 10 ، 26) ضمن الكرامة والمعاملة الإنسانية الخاصة بالأسير إلى عدم جواز إخضاع أحدٍ للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المنتقصة من الكرامة، كما أنّه لا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً، ولا يجوز حرمان أحد من حريته، وأن يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة الإنسانية في الشخص الإنساني⁵.

وفي الحقيقة إنّ إسرائيل ملزمة بنصوص هذه الاتفاقيات إما لكونها طرفاً فيها، أو لكونها مقرة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالتالي هي ملزمة حتى للدول غير الأطراف أو غير الموقعة.

¹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر: اتفاقيات جنيف 1949، اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب ، يوليو تموز 2003، ص 94.

² اللجنة الدولية للصليب الأحمر: اتفاقيات جنيف 1949، اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب، مرجع السابق، ص 100.

³ المرجع السابق، ص 101.

⁴ المرجع السابق، ص 102.

⁵ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 (د.21) بتاريخ 16/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ : 23 مارس 1976، وفقاً لأحكام المادة 49.

وبالوقت ذاته تنطبق على الأسير الفلسطيني نصوص اتفاقية جنيف الرابعة بخصوص حماية المدنيين وقت الحرب، والفلسطينيين الذين يتم أسرهم دون أن يكونوا منخرطين في عمل مقاوم أو رد عدوان، وأيضاً تنطبق على الأسير الفلسطيني اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب بتاريخ 12 آب 1949، فإذا نظرنا إلى الاتفاقية نجدها وضعت تعريفاً شاملاً ودقيقاً لأسرى الحرب، على أنهم هم الأشخاص الذين ينتمون إلى إحدى الفئات التالية، ويقعون في قبضة العدو:

(1) أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، والمليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات المسلحة .

(2) أفراد المليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع، ويعملون داخل أو خارج إقليمهم، حتى لو كان هذا الإقليم محتلاً، على أن تتوفر الشروط التالية في هذه المليشيات أو الوحدات المتطوعة بما فيها حركات المقاومة المنظمة المذكورة : أ - أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه. ب - أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد. ج - أن تحمل الأسلحة جهرًا. د - أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها

(3) أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحاضرة.

(4) الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءاً منها.

(5) أفراد الطواقم الملاحية.

(6) سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية دون أن يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية، شريطة أن يحملوا السلاح جهرًا وأن يراعوا قوانين الحرب وعاداتها¹.

¹ اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب 1949، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان:

<http://hrlibrary.umn.edu/arab/b092.html>

وإذا نظرنا إلى الفئات المذكورة فإنها تنطبق على الأسير الفلسطيني تبعاً لاختلاف كل حالة وفق ما ورد، مما يعني ضرورة تمتع الأسير الفلسطيني بهذه الصفة لإمكانية استفادته من الحماية القانونية التي توفرها الاتفاقيات الدولية، إذ ينظر القانون الدولي للنزاع على أنه حالة طارئة وأن المقاتل حتى لو كان يحمل سلاحاً موجهاً للعدو، فإنه بمجرد إلقاء القبض عليه يصبح أسير حرب، ويتمتع بحقوق وحماية قانونية¹، وذلك لأن القانون الدولي يعترف بحق المقاومة وتقرير المصير، ويوفر للمقاوم نفس الحماية المقررة للجيش المنظم الذي يدخل في مواجهة مع الجهة المعتدية²، وبالتالي فمن باب أولى أن يتمتع الأسير المدني الذي لم يكن يوجه سلاحاً للعدو أو منخرطاً في عمل مقاوم.

وفي المقابل يرفض الجانب الإسرائيلي الاعتراف بهذا المركز القانوني للأسير الفلسطيني، وإنما يتعامل معهم على أساس أنهم "مخربون" أو "إرهابيون"³، مستنداً إلى مبررات عدة منها:

- التشكيك بالوضع القانوني للمعتقلين الفلسطينيين في كونهم مقاتلين غير شرعيين، ولا تنطبق عليهم اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، كونهم لا تنطبق عليهم معايير أي من الفئات الواردة في المادة الرابعة منها.⁴
- رفض الاعتراف بحالة النزاع المسلح الدولي مع الفصائل الفلسطينية، التي باتت صراعها مع إسرائيل وفق الأعراف الدولية يعتبر حرب تحرير وطنية مصنفة كنزاع مسلح دولي

¹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني. <https://ces.to/VCr3IU>. إجابات عن أسئلتك، ص: 7

² السرساوي، محمد عبد الرحمن: انتهاكات حقوق الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وفقاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية، أعمال المؤتمر الدولي لنصرة الأسرى الفلسطينيين.. نحو الحرية، فلسطين_ غزة _الجامعة الإسلامية، 2014، ص 12.

³ علي جرادات نقلا عن مدوخ، بدر الدين بن الشيخ حمدي: معاملة الأسرى الفلسطينيين في السجون الصهيونية... نموذج صارخ على انتهاك حقوق الإنسان (البحث متضمن لتجربة اعتقالية)، أعمال المؤتمر الدولي لنصرة الأسرى: الأسرى الفلسطينيين .. نحو الحرية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص 11.

⁴ See e.g. BTSELEM: Criticism of the Internment of Unlawful Combatants Law, http://www.btselem.org/administrative_detention/criticism_on_the_illegal_combatants_law.

تتطبق عليه أحكام القانون الدولي الإنساني. والتذرع دائماً بأنها تخوض حرباً ضد الإرهاب دفاعاً عن النفس¹.

وعلى الرغم من أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية أقرت أن النزاع مع من وصفتهم "إرهابيين" هو نزاع مسلح²، وبالتالي يناقض ما تدعيه إسرائيل برفض الاعتراف بحالة النزاع المسلح.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، حتى في حالة الشك في أن الأسير هو أسير حرب لغايات خضوعه لاتفاقية جنيف المشار إليها فإن الأصل أن يعامل الأسير كأسير حرب وفق ما أورده المادة 5/2 من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب بقولها " وفي حالة وجود أي شك بشأن انتماء أشخاص قاموا بعمل حربي وسقطوا في يد العدو إلى إحدى الفئات المبينة في المادة 4 ، فإن هؤلاء الأشخاص يتمتعون بالحماية التي تكفلها هذه الاتفاقية لحين البت في وضعهم بواسطة محكمة مختصة"³.

4. حماية الحق في الإنجاب في ظل تهريب النطف

تنص المواثيق والإعلانات الدولية على حماية حقوق المرأة بشكل عام، ومن بينها حق الإنجاب، وقد ورد هذا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 في المادة الثانية منه، والتي تقرر أن "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في الإعلان دون تمييز بسبب الجنس ودون تفرقة بين الرجال والنساء"، ونصت المادة الخامسة والعشرون منه على أنه "للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بذات الحماية الاجتماعية ..."⁴ ، وتشكل هذه النصوص ضماناً عامة لحماية حق المرأة في الإنجاب في

¹ النادي، محمد: أسرى الحرب والقانون الدولي الإنساني : نموذج الأسرى الفلسطينيين، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية - المغرب، ع 10، 2015، ص 271.

²Israeli High Court of Justice: HCJ 769/02 "Targeted Killings Case", Dec. 11, 2005, paragraph: 18, http://elyon1.court.gov.il/files_eng/02/690/007/A34/02007690.a34.htm.

³ اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب 1949، جامعة منيسوتا ، مكتبة حقوق الإنسان. <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b092.html>.

⁴ الاعلان العالمي لحقوق الإنسان. <http://www.moj.pna.ps/userfiles/file/Universal%20Declaration%20of%20Human%20Rights.pdf>

جميع الظروف، وهو ما يجب أن ينطبق على المرأة الفلسطينية التي يكون زوجها أسيراً لدى الاحتلال الإسرائيلي.

وقد عانت المرأة الفلسطينية إما بحرمانها من هذا الحق أو التضييق عليها، وهذا ما تعرضت له الأسيرات الفلسطينيات فقد تمّ التضييق على حقهن في الإنجاب بصورته المعتادة، فقد لا يعطى لهن الغذاء المناسب الكامل لها ولجنينها، مما يُعرض حياتها وحياة الجنين للخطر، أو التضييق في عملية الولادة بحيث تبقى الأسيرة مكبلة ولا يسمح لأحد بالبقاء معها أثناء الولادة، وكذلك إجبارها على الإنجاب مكبلة اليدين والرجلين وعدم إعطائها فرصة نقاهة بعد الولادة مما يسبب أضراراً بالغة لها ولطفلها¹.

وأما الأسير وحقه وحق زوجه في الإنجاب، فإنّ الاحتلال الإسرائيلي يحرمه من حقه في الزيارات العائلية، على خلاف معاملة الاحتلال الاسرائيلي للأسرى الإسرائيليين - حتى الجنائيين منهم- حيث يتم السماح لهم بإجازة لمدة 48 ساعة شهرياً، هذا ما يحرم منه الأسير الفلسطيني، مما يمنعه من فرصة اللقاء بزوجه وبالتالي فرصة الإنجاب²، ومن جانب آخر يرفض الأسرى الفلسطينيون فكرة الخلوة في السجن، وذلك حسب ما أفاد الأسير السابق والباحث المختص بشؤون الأسرى "عبد الناصر عوني فروانة" وذلك لأسباب أمنية ولعدم ثقة الأسير الفلسطيني بضوابط الاحتلال وممارساته من الابتزاز والإسقاط وغيره³.

وتجدر الإشارة إلى أنه في معظم الدول الأوروبية، وكندا ومعظم دول أمريكا الجنوبية - ذات النظام العقابي القاسي- يسمح للسجين بزيارات عائلية خاصة لمدة 72 ساعة كل شهرين، وهذا يضمن للزوجين ممارسة الخلوة مما يمكن من الإنجاب، الأمر الذي تخالفه السجون الإسرائيلية بخصوص الأسرى الفلسطينيين وتضرب به عرض الحائط⁴، وهو ما أشار إليه

¹ السنوار، زكريا إبراهيم: واقع الأسيرات الفلسطينيات ومعاناتهن في سجون الاحتلال الإسرائيلي، أعمال المؤتمر الدولي لنصرة الأسرى : الأسرى الفلسطينيون .. نحو الحرية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص34.

² دوريش، سمية: الأسير الفلسطيني يحلم بالأبوة ويرفض الخلوة، 2006: <http://elaph.com/Web/Reports/2006/12/199432.htm?sectionarchive=Reports>

³ معركة الأسرى الإنسانية : تهريب النطف بقلم محمد عطا الله: <http://www.maannews.net/Content.aspx?id=174585>

⁴ Should prisoners be allowed to have sex? , 2017, available at : <http://thewireless.co.nz/articles/should-prisoners-be-allowed-to-have-sex>.

مدير مركز رزان الطبي: وهو من الذين يقومون بعمليات التلقيح الصناعي مجاناً خدمة لزوجات الأسرى، فأكد على وجوب سماح الجهات الإسرائيلية بالزيارات الزوجية، و بخلاف ذلك تبقى النطف المهربة الخيار الأول والأخير¹.

ويؤكد الاتجاه الغالب على أنَّ حق الأسير في الإنجاب والالتقاء بالزوجة جنسياً، يؤسس على أنَّ جميع الأفراد بمن فيهم السجناء يتمتعون بحقوق إنسانية لا يحق لقوانين السجون تقييدها أو منعها، وبالتالي فالإنجاب والالتقاء الجنسي حقوق لصيقة لا يجوز حرمان الأسير منها²، وأنَّ السماح باللقاء الجنسي والإنجاب أمر ضروري لسلامة الأسير، ورفض فكرة المبالغة في حرمان الأسير من حقه في التعبير الجنسي من خلال التذرع بالأساليب العقابية³.

وقفت القوانين العربية من التلقيح الصناعي ما بين التصريح أو السكوت، على الرغم من سكوت الكثير من التشريعات العربية عن تنظيم هذا الموضوع، إلا أنَّ ذلك لا يعني الرفض، بل أقرب إلى الإباحة مع وجود الاشتراطات الضرورية لاعتبار التلقيح الصناعي قانوناً⁴، وهذه الشروط هي أن يكون ثمة علاقة زوجية، وأن يتم تلقيح بويضة المرأة بماء زوجها فقط، وأن يكون التلقيح بغرض العلاج، بحيث لا يتم التلقيح الصناعي إلا إذا تعذر التلقيح الطبيعي⁵، وهو ما تعتقد الباحثة أنه ينطبق على حالة تهريب النطف، لأن كل الشروط المذكورة متوفرة، فالعلاقة الزوجية موجودة، والتلقيح بعد التهريب يتم بماء رجل الزوجة، وكذلك غرض التلقيح علاجي،

¹ LION, PATRICK, 'It's a national mission': Palestinian prisoners in Israeli jail are smuggling their sperm to wives so they can have children by IVF – and 50 have been born so far, 2016, available at: <http://www.dailymail.co.uk/news/article-3699984/It-s-national-mission-Palestinian-prisoners-Israeli-jail-smuggling-sperm-wives-children-IVF-50-born-far.html>.

² Yarwood, Mary, **Prison and Planned Parenthood? Prisoners and the Conception of a Right to Procreate**, Submitted in partial fulfilment of the requirements of the Degree of Doctor of Philosophy, QUEEN%MARY%UNIVERSITY%OF%LONDON, p. 65.

³ Brenda V. Smith, **Rethinking Prison Sex: Self Expression and Safety**, American University Washington College of Law, 2006, p.12-13, available at : http://digitalcommons.wcl.american.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1260&context=facsch_law_rev.

⁴ النحوي، سليمان: **التلقيح الصناعي في القانون الجزائري والتشريع الإسلامي والقانون المقارن**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2011، ص 84.

⁵ للمزيد انظر: الجليلي، بغدالي: **الوسائل العلمية الحديثة المساعدة على الإنجاب في قانون الأسرة الجزائري "دراسة مقارنة"**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر _جامعة الجزائر، 2013/2014، ص 7- 15.

وإن كان برؤية أخرى، فهو ليس علاجياً بمعنى أن الحمل الطبيعي مستحيل، بل الحمل الطبيعي ممكن ومحتمل ولكنه غير متوفر بسبب عدم إمكانية الالتقاء الطبيعي بين الأسير وزوجته، إذن فالسبب هنا ليس العقم، بل استحالة الالتقاء الطبيعي طيلة فترة الأسر، وهو ما تعتقد الباحثة أنه كفيل بتحقيق شرط " التلقيح للعلاج"، ما دامت فلسفة التشريعات أن يكون التلقيح الصناعي استثناء على الأصل الطبيعي، وهو ما يشمل حالة استحالة الالتقاء الطبيعي بسبب الأسر والقوانين المجحفة.

وأكثر من ذلك، إذا افترضنا أن التلقيح الصناعي عبر النطف المهربة ليس مباحاً للسبب السابق بحجة أن الحمل الطبيعي ممكن، فإن الإباحة تكون من باب "أن الضرورات تبيح المحظورات"، فإذا كانت الضرورات تجعل المحظورات الواضحة مباحة، فكيف بالأمر الذي ليس فيه حظر واضح، وهو أقرب إلى الإباحة كتهريب النطف في ظل استحالة اللقاء الطبيعي، وهو ما دفع المؤسسة الدينية الفلسطينية إلى إباحة التلقيح الصناعي الناتج عن تهريب النطف من داخل السجون الإسرائيلية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها

أولاً: نتائج الاستبانة

ثانياً: نتائج المقابلات الشخصية لزوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة

ثالثاً: نتائج المقابلات مع ذوي الاختصاص

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة وفقاً لترتيب أدواتها.

أولاً: نتائج الاستبانة

يسلط هذا الفصل الضوء على النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة، وذلك بعد عرض وتحليل البيانات الاحصائية الكمية ببرنامج الرزم الاحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS)، والتي تمّ التوصل إليها بعد طرح أسئلة الدراسة على زوجات الأسرى المحكومين بالسجن المؤبد مدى الحياة.

وكانت الأسئلة على النحو الآتي:

1- ما الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد مدى الحياة عبر النطف المهربة في فلسطين: دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى؟

2- هل تختلف تقديرات عينة الدراسة حول الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد مدى الحياة عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعا للمتغيرات المستقلة؟

ووقفت الباحثة على فرضيات الدراسة وقامت بفحصها.

النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال الاستبانة وفقاً للبيانات الشخصية حسب المتغيرات المستقلة كانت كالآتي:

جدول (2) توزيع العينة تبعاً لمتغيرات الدراسة المستقلة حسب التكرار والنسب المئوية

المتغير	البيان	التكرار	النسبة المئوية%
عمر الزوجة	أقل من 30 سنة	4	7%
	من 30- أقل من 40 سنة	33	58%
	40 سنة فأكثر	20	35%
منطقة السكن	قرية	30	53%
	مدينة	20	35%
	مخيم	7	12%
ملكية المسكن	ملك	53	93%
	إيجار	4	7%
طبيعة المسكن	مستقل	47	82%
	مع أهلي	4	7%
	مع أهل زوجي	6	11%
عدد المواليد	بدون أولاد	5	9%
	ولد واحد	7	12%
	ولدان	20	35%
	3 أولاد فأكثر	25	44%
مقدار الحكم بالمؤبد	مؤبد واحد	20	35%
	مؤبدين	13	23%
	ثلاث مؤبدات فأكثر	24	42%
مخصصات الأسير	تتقاضاها كاملاً	39	68%
	تتقاسمه مع أهل الأسير	18	32%
الدخل الشهري للأسرة	أقل من 1500 شيكل	2	4%
	1500 شيكل فأكثر	5	8%
	لا يوجد	50	88%
عدد السنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال	5 سنوات فأقل	34	60%
	ما بين 5-10 سنوات	13	22%
	10 سنوات فأكثر	10	18%

المتغير	البيان	التكرار	النسبة المئوية%
عملية الزراعة	قمت بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل	18	32%
	لم اقم بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل	28	49%
	أرغب بالقيام بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل	11	19%
الحالة الصحية	أعاني من مرض يعيق الانجاب	4	7%
	لا أعاني من اي مرض يعيق الانجاب	47	83%
	لا أعلم	6	10%
طبيعة العمل	لا أعمل	48	84%
	أعمل	9	16%
الدرجة العلمية	توجيهي فأقل	36	63%
	دبلوم	6	11%
	بكالوريوس فأكثر	15	26%

المصدر: إعداد الباحثة

اتضح من الجدول (1) أنَّ غالبية أعمار عينة الدراسة تتركز في الفئة العمرية، أكثر من 30 سنة بحيث بلغت نسبتهم في عينة الدراسة 93%، وأنَّ أكثر من نصفهم يسكن في القرية بنسبة 53%، وبالمقابل 35% منهم يسكن في المدينة. أمَّا بالنسبة لملكية السكن فـ 93% من المساكن ملك. وأمَّا بالنسبة لطبيعة المسكن فنجد أنَّ 82% من مساكن العينة مستقلة، وما نسبته 11% يسكن مع أهل الزوج، و7% مع أهل الزوجة. ومن حيث عدد الأولاد فـ 44% من زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد لديهن 3 أولاد فأكثر، و35% لديهن ولدان فقط، ومن لديها ولد واحد بنسبة 12%، وما نسبته 9% دون أولاد. أمَّا مقدار الحكم فـ 42% من الأزواج محكومين 3 مؤبدات فأكثر، و35% مؤبد واحد فقط. وفيما يتعلق بمخصصات الأسير فإنَّ ما نسبته 68% من زوجات الأسرى يتقاضين مخصصات أزواجهن كاملاً، علماً أنَّ 88% لا يوجد لدى أسرهن دخل شهري. و60% من زوجات الأسرى قضين (5) سنوات فأقل قبل اعتقال

أزواجهن. و32% من الزوجات قمن بزراعة نطفة مهربة من أزواجهن المعتقلين، كما أن 19% منهن لديهن الرغبة بعملية زراعة نطفة مهربة من أزواجهن المعتقلين، وما نسبته 49% لم يقمن بعملية الزراعة. 83% منهن لا يعانين من أي مرض يعيق الإنجاب، وما نسبته 7% يعانين من مرض يعيق انجابهن، وبالوقت ذاته 10% لا علم للزوجة بهذا الأمر، وكما يتضح من الجدول (1) السابق إنّ الغالبية العظمى من الزوجات لا يعملن بنسبة 84%، واتضح ذلك من خلال النسبة العالية لعدم وجود دخل للأسرة، وبالوقت ذاته 16% يعملن. أمّا بالنسبة للمؤهل العلمي فنجد أنّ 63% منهن يحملن شهادة الثانوية العامة (التوجيهي) فأقل، و 26% منهن يحملن درجة البكالوريوس، و 11% من حملة شهادة الدبلوم.

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة

ما الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإتجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد مدى الحياة عبر النطف المهربة في فلسطين: دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى؟

تمت الإجابة عن السؤال السابق بعد انقسامه إلى جزأين؛ الجزء الأول تناول البعد الاجتماعي، والجزء الثاني اختص بالبعد القانوني، وذلك لاختلاف المقياس في كلا الجزئين. واستخدمت الباحثة في إجابة الجزء الأول من السؤال المتقدم المتوسطات الحسابية لكل فقرة، والدرجة الكلية للبعد الاجتماعي عند العينة، كما يتضح من خلال الجدول (3).

ولتفسير النتائج اعتمدت المتوسطات الحسابية الآتية المعتمدة إحصائياً، وهي كالاتي:

- (80%) فأكثر درجة أثر كبيرة جداً.
- (من 70%-79.99%) درجة أثر كبيرة.
- (من 60%-69.99%) درجة أثر متوسطة.
- (من 50%-59.99%) درجة أثر قليلة.

- (أقل من 50%) درجة أثر قليلة جداً.

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية للبعد الاجتماعي لإيجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهرية في شمال الضفة الغربية

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الأثر
1	تشعر المرأة بتقدير المجتمع واحترامه من خلال الإنجاب عبر النطف المهرية.	1.17	2.93	59%	قليلة
2	أشعر بقيمة الحياة بعدما أنجبت عن طريق النطف المهرية.	0.74	3.35	67%	متوسطة
3	أعتقد أن الأسرة الفلسطينية تقدر الإنجاب عبر النطف المهرية.	1.05	3.09	62%	متوسطة
4	البيئة المجتمعية تتقبل عملية الإنجاب عبر النطف المهرية.	1.15	3.20	64%	متوسطة
5	يتقبل المجتمع الطفل الذي ينجب من خلال النطف المهرية.	1.01	3.70	74%	كبيرة
6	تشعر المرأة بالاستقرار في حياتها بعد إنجاب طفل عن طريق النطف المهرية	1.19	3.39	68%	متوسطة
7	تشعر المرأة بالتحدي والقوة من فكرة زراعة نطفة مهريّة.	0.86	3.98	80%	كبيرة
8	أرى أن المرأة تتعرض للكثير من النقد في الحياة الاجتماعية بعد زواجها للنطف المهرية.	1.47	3.37	67%	متوسطة
9	تعيش المرأة التي حملت بطفلها عن طريق النطف المهرية بقلق من المجتمع طوال فترة الحمل.	1.39	3.25	65%	متوسطة
10	يقدر المجتمع المرأة التي تتجب عبر النطف المهرية.	1.01	3.34	67%	متوسطة
11	يتم التنسيق مع الزوج وعائلة الزوجة على تقبل فكرة حمل المرأة عبر النطف المهرية.	0.87	4.46	89%	كبيرة جدا
12	أرى أنه من الصعب على المجتمع أن يتفهم وضع المرأة التي تتجب عبر النطف المهرية.	1.29	3.72	74%	كبيرة
13	يفرح أهل الزوجة عند نجاح زراعة النطفة المهرية.	1.37	3.91	78%	كبيرة
14	تتقبّل المرأة بالعادات والتقاليد قبل اتخاذها قرار زراعة النطفة المهرية	1.21	3.80	76%	كبيرة

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الأثر
15	لا تتعارض عملية زرع النطفة مع العادات والتقاليد.	1.29	2.93	59%	قليلة
16	أرى ان مكانة الزوجة التي تتجب عبر نطفة مهربة تزداد عند عائلة اهل الزوج.	1.19	3.67	73%	كبيرة
17	أعتقد أن المجتمع ينظر للمرأة الحامل من النطف المهربة نظرة سلبية.	1.21	2.46	49%	قليلة جدا
18	تشعر المرأة بالانتماء لعائلة زوجها بعد زراعتها لنطفة مهربة.	1.02	3.68	74%	كبيرة
19	تتقبل عائلة الزوجة ولادة طفل عبر النطف المهربة دون تردد.	1.32	3.04	61%	متوسطة
20	تقدير المرأة يرتفع عند عائلتها بعد زراعة نطفة مهربة	1.19	3.18	64%	متوسطة
21	يزداد انتماء المرأة لعائلة الزوج بعد موافقتها على زراعة نطفة مهربة	1.05	3.72	74%	كبيرة
22	تشعر المرأة بكيانها الأنثوي بعد ولادتها لطفل من نطفة مهربة.	1.09	4.18	84%	كبيرة جدا
23	من حق المرأة قبول أو رفض فكرة زراعة نطفة مهربة.	0.19	4.96	99%	كبيرة جدا
24	بعد قبول المرأة لفكرة زراعة نطفة مهربة تفخر بنفسها وبالطفل القادم.	1.02	4.06	81%	كبيرة جدا
25	ترتفع القيمة الاجتماعية للمرأة بعد قبولها لفكرة زراعة نطفة مهربة.	1.05	3.04	61%	متوسطة
26	عملية زراعة نطفة مهربة هي تحدي للعادات والتقاليد التي تحكم المرأة.	1.21	3.60	72%	كبيرة
27	الشعور بالاستقلالية هو هدف للمرأة بعد عملية الإنجاب من نطفة مهربة.	1.27	3.07	61%	متوسطة
28	عملية زراعة نطفة مهربة للمرأة هو عمل وطني.	1.55	3.00	60%	متوسطة
29	ترغب المرأة التي تتجب من النطف المهربة أن تشعر بالأمان والأمل.	1.32	3.81	76%	كبيرة
30	عملية الإنجاب من نطفة مهربة تجعل المرأة جزءاً من العمل النضالي.	1.61	3.02	60%	متوسطة
المعدل العام		0.51	3.49	70%	كبيرة

إذا نظرنا إلى درجة الأثر لفقرات البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهرية في فلسطين: دراسة شمال الضفة الغربية، يبيّن الجدول رقم (3) أنّ عددًا من الفقرات انحصرت ما بين درجة قليلة جدًا وكبيرة جدًا، فالجدول يوضح أنّ هناك (49%) للفقرة (17) ينظرون للمرأة الحامل من نطف مهرية نظرة إيجابية، وفي المقابل بلغت نسبة حق المرأة في قبول أو رفض فكرة زراعة النطف المهرية أعلى نسبة (99%) للفقرة (23)، وهذا يدل دلالة واضحة على أنّ قرار قبول أو رفض الزوجة زراعة نطف مهرية قرار متعلق بها أولاً وأخيراً. وجاءت الفقرة (11) تؤكد ذلك وتدعمه، فـ (89%) يقومون بالتنسيق ما بين الزوج وعائلة الزوجة لتقبل الزوجة فكرة الحمل عبر النطف المهرية.

- ويشير الجدول رقم (3) أنّ الزوجة تشعر بكيانها الأنثوي، وتحقق ذاتها وتفتخر بالأمومة وبالطفل القادم بعد الزراعة عبر النطف المهرية، ويتبيّن لنا من الجدول نفسه رغبة الزوجة في الأمان والأمل. ويؤكد الجدول تمكّنها من ذاتها وتعزيز دورها ومكانتها مجتمعيًا وشعورها بالتحدي والقوة بعد العملية.

- ويظهر من خلال الجدول السابق صعوبة تفهم المجتمع لحال المرأة المنجبة عبر النطف المهرية، فأشار أنّها ما زالت مقيدة بعبادات وتقاليد مجتمعية، ويعزى ذلك إلى وجهة نظر المجتمع، وسيطرة عاداته وتقاليد، واعتبر زراعة النطف تحديًا لتلك العادات. وتتسجم هذه النتيجة مع الفقرات رقم (1)، ورقم (8)، ورقم (9) والتي أظهرت وجود قلق وتوتر طيلة فترة الحمل لدى المرأة الحامل عبر النطف المهرية، ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقد لا تشعر بتقدير المجتمع واحترامه لها، وتعرضها للنقد في كثير من الأحيان. وفي الجهة المقابلة فإنّ المجتمع يحتفي بالطفل المنجب عبر النطف المهرية، وذلك وفقًا للفقرة رقم (5).

وعلى أية حال فإنّ الزوجة المنجبة عبر النطف المهرية لا تعتبر ذلك جزءًا من المسؤولية الوطنية النضالية، وهذا يعكس أنّ اتجاهاتهن لا زالت تتمثل في الصورة النمطية، وهي تقوية انتمائهن لعائلة الزوج وعلو مكانتها، وذلك بناءً على الفقرات (18) و (21) و (28) و (30).

- ومن النتائج التي كشفت عنها الدراسة أيضاً فيما يتعلق بتمكين المرأة المنجبة عبر النطف المهربة، هي فرحة أهل الزوجة بالمولود بعد نجاح عملية الزراعة، كما جاء في الفقرة رقم (13)، ويقوي من استقرارهنّ في حياتهنّ يتجلى في فقرة (6)، في حين لم يكن اتجاههن نحو الزراعة لهدف الاستقلال كما اتضح في فقرة (27).

- وجاءت نسبة المعدل العام (70%)، أي بدرجة أثر كبيرة وإيجابية، لكافة فقرات البعد الاجتماعي، وهذا تأكيد على تقبل المجتمع لإنجاب أطفال عبر المهربة.

وللإجابة عن القسم الثاني للسؤال؛ وهو ما البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة؟

فقد قامت الباحثة بإيجاد التكرار والنسبة المئوية لفقرات البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالسجن المؤبد عبر النطف المهربة، كما يتضح في الجدول رقم (4):

جدول (4): التكرار والنسبة المئوية لفقرات البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين
بالمؤبد عبر النطف المهربة

م.ع	الفقرات	نعم		لا		لا أعرف	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
البعد القانوني	1. الطفل المنجب عبر النطف المهربة يتم استخراج شهادة ميلاد له بإجراءات قانونية بشكل طبيعي.	47	%83	0	%0	10	%17
	2. يتم استلام تبليغ الولادة من المستشفى للطفل المنجب عبر النطف المهربة بشكل سهل.	46	%81	0	%0	11	%19
	3. حصول الطفل المنجب من النطف المهربة على هوية لا يتعارض مع النواحي القانونية.	42	%74	1	%1	14	%25
	4. يحق للطفل المنجب عبر النطف المهربة الحصول على تأمين صحي.	38	%67	0	%0	19	%33
	5. تعترف الدولة الفلسطينية بالطفل المنجب عبر النطف المهربة	50	%88	0	%0	7	%12
	6. يستطيع الطفل المنجب عبر النطف المهربة أن يحصل على جواز سفر فلسطيني دون أي تعقيد	21	%37	0	%0	36	%63
	7. يستطيع الطفل المنجب عبر النطف المهربة أن يسافر خارج البلاد	8	%14	0	%0	49	%86
	8. يمنع الطفل المنجب عبر النطف المهربة من زيارة والده في السجن	26	%46	24	%42	7	%12
	9. يسجل الطفل المنجب عبر النطف المهربة على اسم أبيه المعتقل دون أية تعقيدات قانونية	45	%79	0	%0	12	%21
	10. يحق للطفل المنجب عبر النطف المهربة التسجيل في المدارس بشكل طبيعي	45	%79	0	%0	12	%21
المجموع العام		368	%65	25	%4	177	%31

يبين الجدول رقم (4) نتائج الإجابة عن فقرات المتعلقة بالبعد القانوني، وذلك بالإجابة بإحدى المؤشرات؛ نعم، أو لا، أو لا أعرف.

ويتجلى من الجدول أنَّ أعلى نسبة استجابة بـ(نعم) تتعلق باعتراف الدولة الفلسطينية بالطفل المنجب عبر النطف المهرية، فقد بلغت 88%، وبالمقابل أعلى نسبة استجابة بـ(لا أعرف) تتمحور في مقدرة الطفل المنجب عبر المهرية للسفر خارج البلاد بنسبة 86%، فقرة رقم (7). وعلى التوالي تأتي الفقرة رقم (6)، فقد حصلت على نسبة 63% فيما يتعلق بحصول الطفل المنجب عبر النطف المهرية على جواز سفر فلسطيني دون تعقيدات.

أمَّا بخصوص الفقرتين (1) و(2) والمتعلقتين بإجراءات تسجيل الولادة وشهادة الميلاد، فقد حصلنا على نسبة الأغلبية بـ (نعم)، وكانتا على النحو الآتي 83%، و81%. وحصلت الفقرتين (9) و(10) والتي تبين إجراءات تسجيل الطفل على اسم أبيه دون أي تعقيدات ومشاكل قانونية وتسجيله في المدارس بشكل قانوني على النسبة ذاتها بـ(نعم) بنسبة 79%، والإجابة بـ(لا أعرف) نسبة 21%.

أمَّا الفقرة (3) وهي حصول الطفل المنجب من النطف المهرية على هوية لا يتعارض مع النواحي القانونية فقد حصلت على نسبة إجابة بنعم 74%، و25% لا أعرف. في حين كانت الإجابة حول معرفة إذا كان يحق للطفل المنجب الحصول على تأمين صحي ما نسبته 67% بنعم، و33% بلا أعرف، كما جاء في الفقرة (4). وحصلت الفقرة (8) والخاصة بزيارة الطفل المنجب عبر النطف المهرية والده داخل السجن بنسبة 46% بنعم، و42% بلا، و12% بلا أعرف.

وبشكل عام، يمكن القول إنَّ ما نسبته 65% من زوجات الأسرى المحكومين بالسجن المؤبد مدى الحياة على علم ودراية بما جاء في فقرات البعد القانوني لإنجاب الأطفال عبر النطف المهرية، ونسبة 31% منهم على جهل بفحوى الفقرات، و4% غير موافقات على بنود الفقرات.

السؤال الثاني: هل تختلف تقديرات عينة الدراسة حول الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً للمتغيرات المستقلة؟

وللإجابة عن السؤال الثاني قامت الباحثة باختبار فرضيات الدراسة للبعد الاجتماعي والبعد القانوني كل على حدة وذلك لاختلاف المقياس حسب الدرجة الكلية لفقرات الأداة تبعاً للمتغيرات المستقلة.

الفرضيات المتعلقة بالبعد الاجتماعي

فرضيات الدراسة

أولاً: فحص الفرضية الأولى والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير عمر الزوجة.

لفحص الفرضية الأولى استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عمر الزوجة كما يوضحه الجدول (5).

جدول (5) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عمر الزوجة

الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي	أقل من 30 سنة	من 30-40 سنة	40 سنة فأكثر
	3.43	3.55	3.42

وتم أيضاً استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عمر الزوجة، والجدول (6) يبين ذلك.

جدول (6) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للمعدل العام للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عمر الزوجة

الدرجة الكلية لجميع الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.21	2	0.11	0.40	0.67
	داخل المجموعات	14.26	54	0.26		
	المجموع	14.47	56			

* دال إحصائياً عند مستوى $(0.05 \geq \alpha)$.

يتبين من الجدول (6) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد مدى الحياة عبر النطف المهرية في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير عمر الزوجة.

ثانياً: فحص الفرضية الثانية والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهرية في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير منطقة السكن.

استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير منطقة السكن كما يوضحه الجدول (7).

جدول (7) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عمر الزوجة

الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي	قرية	مدينة	مخيم
	3.50	3.51	3.43

وتم أيضاً استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير منطقة السكن، والجدول (8) يبين ذلك.

جدول (8) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير منطقة السكن

الدرجة الكلية لجميع الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.04	2	0.02	0.08	0.93
	داخل المجموعات	14.43	54	0.27		
	المجموع	14.47	56			

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$.

يتبين من الجدول (8) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير منطقة السكن.

ثالثاً: فحص الفرضية الثالثة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير ملكية المسكن.

استخدمت الباحثة اختبار (ت) (Independent t-test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية لفقرات البعد الاجتماعي تبعاً لمتغير ملكية المسكن، والجدول (9) يبين ذلك.

جدول (9) نتائج اختبار (ت) (Independent t-test) لمجموعتين مستقلتين لفقرات البعد الاجتماعي تبعاً لمتغير ملكية المسكن

الدرجة الكلية لفقرات البعد الاجتماعي	ملك		إيجار		(ت)	الدلالة *
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
	3.52	0.49	3.18	0.72	1.31	0.20

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$.

نلاحظ من الجدول (9) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير ملكية المسكن.

رابعاً: فحص الفرضية الرابعة والتي تنص على

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير طبيعة السكن.

استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير طبيعة السكن، كما يوضحه الجدول (10).

جدول (10) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير طبيعة السكن

الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي	مستقل	مع اهلي	مع أهل زوجي
	3.48	3.90	3.34

وتم أيضاً استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير طبيعة السكن، والجدول (11) يبين ذلك.

جدول (11) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير طبيعة السكن

الدرجة الكلية لجميع الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.80	2	0.40	1.59	0.21
	داخل المجموعات	13.67	54	0.25		
	المجموع	14.47	56			

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

يتبين من الجدول (11) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير طبيعة السكن.

خامساً: فحص الفرضية الخامسة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير عدد المواليد.

استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عدد الأولاد، كما يوضحه الجدول (12).

جدول (12) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عدد الأولاد

الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي	بدون أولاد	ولد واحد	ولدان	3 أولاد فأكثر
	3.75	3.66	3.54	3.36

وتم أيضاً استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عدد المواليد، والجدول (13) يبين ذلك.

جدول (13) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عدد المواليد

الدرجة الكلية لجميع الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	1.01	3	0.34	1.33	0.28
	داخل المجموعات	13.46	53	0.25		
	المجموع	14.47	56			

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

يتبين من الجدول (13) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير عدد الأولاد.

سادساً: فحص الفرضية السادسة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير مقدار الحكم بالمؤبدات.

استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير مقدار الحكم بالمؤبدات، كما يوضحه الجدول (14).

جدول (14) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير مقدار الحكم بالمؤبدات

الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي	مؤبد واحد	مؤبدين	ثلاث مؤبدات فأكثر
	3.46	3.46	3.55

وتم أيضاً استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير مقدار الحكم بالمؤبدات، والجدول (15) يبين ذلك.

جدول (15) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير مقدار الحكم بالمؤبدات

الدرجة الكلية لجميع الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.11	2	0.05	0.20	0.82
	داخل المجموعات	14.37	54	0.27		
	المجموع	14.47	56			

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

يتبين من الجدول (15) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير مقدار الحكم بالمؤبدات.

سابعاً: فحص الفرضية السابعة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير مخصصات الأسير.

استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير مخصصات الأسير، كما يوضحه الجدول (16).

جدول (16) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير مخصصات الأسير

الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي	تتقاضاها كاملاً	تتقاسمه مع أهل الأسير
	3.49	3.50

وتم أيضاً استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير مخصصات الأسير، والجدول (17) يبين ذلك.

جدول (17) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير مخصصات الأسير

الدرجة الكلية لجميع الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.00	1	0.00	0.01	0.93
	داخل المجموعات	14.47	55	0.26		
	المجموع	14.47	56			

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

يتبين من الجدول (17) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير مخصصات الأسير.

ثامناً فحص الفرضية الثامنة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة غير مخصصات الأسرى.

استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة غير مخصصات الأسرى، كما يوضحه الجدول (18).

جدول (18) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة غير مخصصات الأسرى

الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي	أقل من 1500 شيكل	1500 شيكل فأكثر	لا يوجد
	3.85	3.46	3.48

وتم أيضاً استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة غير مخصصات الأسرى، والجدول (19) يبين ذلك.

جدول (19) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة غير مخصصات الأسرى

الدرجة الكلية لجميع الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.26	2	0.13	0.50	0.61
	داخل المجموعات	14.21	54	0.26		
	المجموع	14.47	56			

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

يتبين من الجدول (19) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة غير مخصصات الأسرى.

تاسعاً: الفرضية التاسعة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير عدد سنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال.

استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عدد سنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال، كما يوضحه الجدول (20).

جدول (20) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عدد سنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال:

الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي	5 سنوات فأقل	ما بين 5-10 سنوات	10 سنوات فأكثر
	3.58	3.45	3.26

وتم أيضاً استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عدد سنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال، والجدول (21) يبين ذلك.

جدول (21) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عدد سنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال

الدرجة الكلية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
جميع الفقرات	بين المجموعات	0.82	2	0.41	1.64	0.20
	داخل المجموعات	13.65	54	0.25		
	المجموع	14.47	56			

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

يتبين من الجدول (21) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير عدد سنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال.

عاشراً: الفرضية العاشرة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير عملية الزراعة.

استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عملية الزراعة، كما يوضحه الجدول (22).

جدول (22) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عملية الزراعة

الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي	قمت بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل	لم اقم بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل	أرغب بالقيام بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل
	3.76	3.27	3.63

وتم أيضاً استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عملية الزراعة، والجدول (23) يبين ذلك.

جدول (23) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير عملية الزراعة

الدرجة الكلية لجميع الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	2.82	2	1.41	6.55	0.00
	داخل المجموعات	11.65	54	0.22		
	المجموع	14.47	56			

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

يتبين من الجدول (23) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير عملية الزراعة، ولمعرفة لصالح من تكون هذه الفروق، ويبيّن الجدول (24) التالي معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير عملية الزراعة، وتمّ استخدام اختبار (LSD=Least Square Differences) لمعرفة ذلك.

جدول (24) معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية حسب عملية الزراعة

عملية الزراعة (أ)	عملية الزراعة (ب)	الفرق بين المتوسطين أ و ب
قمت بعملية زراعة نطفة	لم اقم بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل	0.48*
مهربة من زوجي المعتقل	أرغب بالقيام بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل	0.12
لم اقم بعملية زراعة نطفة	قمت بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل	-0.48*
مهربة من زوجي المعتقل	أرغب بالقيام بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل	-0.36*
أرغب بالقيام بعملية زراعة	قمت بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل	0.12
نطفة مهربة من زوجي المعتقل	لم اقم بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل	0.36*

يتضح من الجدول (24) السابق وجود فروق دالة إحصائية بين:

- 1- قمت بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل ولم اقم بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل ولصالح قمت بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل.
- 2- أرغب بالقيام بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل و لم اقم بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل ولصالح أرغب بالقيام بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل.

الحادية عشر: الفرضية الحادية عشرة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير الحالة الصحية.

استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الحالة الصحية، كما يوضحه الجدول (25).

جدول (25) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الحالة الصحية

الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي	أعاني من مرض يعيق الانجاب	لا أعاني من اي مرض يعيق الانجاب	لا أعلم
	3.80	3.45	3.65

وتم أيضاً استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الحالة الصحية، والجدول (26) يبين ذلك.

جدول (26) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الحالة الصحية

الدرجة الكلية لجميع الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.60	2	0.30	1.17	0.32
	داخل المجموعات	13.87	54	0.26		
	المجموع	14.47	56			

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

يتبين من الجدول (26) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير الحالة الصحية.

الثانية عشر: الفرضية الثانية عشرة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

استخدمت الباحثة اختبار (ت) (Independent t-test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية لفقرات البعد الاجتماعي تبعاً لمتغير طبيعة العمل، الجدول (27) يبين ذلك .

جدول (27) نتائج اختبار (ت) (Independent t-test) لمجموعتين مستقلتين لفقرات البعد الاجتماعي تبعاً لمتغير طبيعة العمل

الدرجة الكلية لفقرات البعد الاجتماعي	لا أعمل		أعمل		(ت)	الدلالة *
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
	3.48	0.55	3.55	0.24	1.31	0.20

*دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

نلاحظ من الجدول (27) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

الثالثة عشر: الفرضية الثالثة عشر والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير الدرجة العلمية.

استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الدرجة العلمية، كما يوضحه الجدول (28).

جدول (28) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الدرجة العلمية

الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي	توجيهي فأقل	دبلوم	بكالوريوس فأكثر
	3.46	3.49	3.57

وتم أيضاً استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الدرجة العلمية، والجدول (29) يبين ذلك.

جدول (29) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للبعد الاجتماعي تبعاً لمتغير الدرجة العلمية

الدرجة الكلية لجميع الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.12	2	0.06	0.22	0.80
	داخل المجموعات	14.36	54	0.27		
	المجموع	14.47	56			

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$.

يتبين من الجدول (29) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ بين المتوسطات الحسابية لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير الدرجة العلمية.

الفرضيات المتعلقة بالبعد القانوني

ولمعرفة إذا كانت البيانات الخاصة بالجانب القانوني تتبع التوزيع الطبيعي نقوم بإجراء اختبار Kolmogorov-Smirnova الخاص بالتوزيع الطبيعي، كما يوضحه الجدول (30) التالي:

جدول (30) فحص Kolmogorov-Smirnova للتوزيع الطبيعي

الجانب القانوني	القيمة	درجات الحرية	الدلالة
	0.27	57	0.00

وبما أن دلالة الاختبار أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية التي نتحدث عن أن بيانات الجانب القانوني تتبع التوزيع الطبيعي.

لذلك نقوم بفحص الفرضيات باستخدام الاختبارات اللامعلمية:

فحص الفرضية الأولى والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لآثر البعد القانوني لإيجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لعمر الزوجة من وجهة نظر زوجات الأسرى.

لفحص الفرضية استخدمت الباحثة اختبار كروسكال وللاس اللامعلمي لمعرفة معنوية الفروق لآثر البعد القانوني تبعاً لعمر الزوجة من وجهة نظر زوجات الأسرى، الجدول (31) يبين ذلك:

جدول (31) متوسط الرتب حسب عمر الزوجة

العمر للزوجة	التكرار	متوسط الرتب
أقل من 30 سنة	4	34.63
من 30 - أقل من 40 سنة	33	27.36
40 سنة فأكثر	20	30.58
المجموع	57	

ولمعرفة معنوية متوسط الرتب للبعد القانوني حسب عمر الزوجة الجدول (32) يبين مربع كاي لاختبار كروسكال وللاس اللامعلمي.

جدول (32) فحص مربع كاي للبعد القانوني حسب عمر الزوجة

قيمة مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة
1.13	2	0.57

يتبين من الجدول (32) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لآثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهرية في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لعمر الزوجة من وجهة نظر زوجات الأسرى.

فحص الفرضية الثانية والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لآثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهرية في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لمنطقة السكن من وجهة نظر زوجات الأسرى.

لفحص الفرضية استخدمت الباحثة اختبار كروسكال وللاس اللامعلمي لمعرفة معنوية الفروق لآثر البعد القانوني تبعاً لمنطقة السكن من وجهة نظر زوجات الأسرى، الجدول (33) يبين ذلك:

جدول (33) متوسط رتب البعد القانوني حسب لمنطقة السكن

منطقة السكن	التكرار	متوسط الرتب
قرية	30	32.85
مدينة	20	23.75
مخيم	7	27.5
المجموع	57	

ولمعرفة معنوية متوسط الرتب للبعد القانوني حسب لمنطقة السكن، الجدول (34) يبين مربع كاي لاختبار كروسكال وللاس اللامعلمي.

جدول (34) فحص مربع كاي للبعد القانوني حسب منطقة السكن

قيمة مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة
4.34	2	0.11

يتبين من الجدول (34) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لآثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف

المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لمنطقة السكن من وجهة نظر زوجات الأسرى.

فحص الفرضية الثالثة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لآثر البعد القانوني لإتجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لملكية المسكن من وجهة نظر زوجات الأسرى.

لفحص الفرضية استخدمت الباحثة اختبار مان ويتي اللامعلمي لمعرفة معنوية الفروق لآثر البعد القانوني تبعاً لملكية المسكن من وجهة نظر زوجات الأسرى، الجدول (35) يبين ذلك:

جدول (35) متوسط رتب البعد القانوني حسب ملكية المسكن

ملكية المسكن	التكرار	متوسط الرتب
ملك	53	29.79
إيجار	4	18.5
المجموع	57	

ولمعرفة معنوية متوسط الرتب للبعد القانوني حسب ملكية المسكن، الجدول (36) يبين مربع كاي لاختبار مان ويتي اللامعلمي.

جدول (36) فحص Z للبعد القانوني حسب ملكية المسكن

قيمة z	الدلالة
-1.43	0.15

يتبين من الجدول (36) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لآثر البعد القانوني لإتجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لملكية المسكن من وجهة نظر زوجات الأسرى.

فحص الفرضية الرابعة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لطبيعة السكن من وجهة نظر زوجات الأسرى.

لفحص الفرضية استخدمت الباحثة اختبار كروسكال وللاس اللامعلمي لمعرفة معنوية الفروق لأثر البعد القانوني تبعاً لطبيعة السكن من وجهة نظر زوجات الأسرى، الجدول (37) يبين ذلك

جدول (37) متوسط رتب البعد القانوني حسب طبيعة السكن

طبيعة السكن	التكرار	متوسط الرتب
مستقل	47	30.12
مع أهلي	4	18.5
مع أهل زوجي	6	27.25
المجموع	57	

ولمعرفة معنوية متوسط الرتب للبعد القانوني حسب طبيعة السكن، الجدول (38) يبين مربع كاي لاختبار كروسكال وللاس اللامعلمي.

جدول (38) فحص مربع كاي للبعد القانوني حسب طبيعة السكن

قيمة مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة
2.22	2	0.33

يتبين من الجدول (38) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لطبيعة السكن من وجهة نظر زوجات الأسرى.

فحص الفرضية الخامسة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لآثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لعدد الأولاد من وجهة نظر زوجات الأسرى.

لفحص الفرضية استخدمت الباحثة اختبار كروسكال وللاس اللامعلمي لمعرفة معنوية الفروق لآثر البعد القانوني تبعاً لعدد الأولاد من وجهة نظر زوجات الأسرى، الجدول (39) يبين ذلك

جدول (39) متوسط رتب البعد القانوني حسب عدد الأولاد

عدد المواليد	التكرار	متوسط الرتب
بدون أولاد	5	17.3
ولد واحد	7	35.43
ولدان	20	30.2
3 أولاد فأكثر	25	28.58
المجموع	57	

ولمعرفة معنوية متوسط الرتب للبعد القانوني حسب عدد المواليد الجدول (40) يبين مربع كاي لاختبار كروسكال وللاس اللامعلمي.

جدول (40) فحص مربع كاي للبعد القانوني حسب عدد الأولاد

قيمة مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة
4.32	3	0.23

يتبين من الجدول (40) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لآثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لعدد الأولاد من وجهة نظر زوجات الأسرى.

فحص الفرضية السادسة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لمقدار الحكم بالمؤبدات من وجهة نظر زوجات الأسرى.

لفحص الفرضية استخدمت الباحثة اختبار كروسكال وللاس اللامعلمي لمعرفة معنوية الفروق لأثر البعد القانوني تبعاً لمقدار الحكم بالمؤبدات من وجهة نظر زوجات الأسرى، الجدول (41) يبين ذلك:

جدول (41) متوسط رتب البعد القانوني تبعاً لمقدار الحكم بالمؤبدات

مقدار الحكم بالمؤبدات	التكرار	متوسط الرتب
مؤبد واحد	20	33.8
مؤبدين	13	24.85
ثلاث مؤبدات فأكثر	24	27.25
المجموع	57	

ولمعرفة معنوية متوسط الرتب للبعد القانوني تبعاً لمقدار الحكم بالمؤبدات الجدول (42) يبين مربع كاي لاختبار كروسكال وللاس اللامعلمي.

جدول (42) فحص مربع كاي للبعد القانوني تبعاً لمقدار الحكم بالمؤبدات

قيمة مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة
3.25	2	0.20

يتبين من الجدول (42) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لمقدار الحكم بالمؤبدات من وجهة نظر زوجات الأسرى.

فحص الفرضية السابعة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنتاج زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لمخصصات الأسير من وجهة نظر زوجات الأسرى.

لفحص الفرضية استخدمت الباحثة اختبار مان ويتي اللامعلمي لمعرفة معنوية الفروق لأثر البعد القانوني تبعاً لمخصصات الأسير من وجهة نظر زوجات الأسرى، الجدول (43) يبين ذلك:

جدول (43) متوسط رتب البعد القانوني تبعاً لمخصصات الأسير

متوسط الرتب	التكرار	مخصصات الاسير
29	39	تتقاضاها كاملاً
29	18	تتقاسمه مع أهل الاسير
	57	المجموع

ولمعرفة معنوية متوسط الرتب للبعد القانوني تبعاً لمخصصات الأسير، الجدول (44) يبين مربع كاي لاختبار مان ويتي اللامعلمي.

جدول (44) فحص Z للبعد القانوني تبعاً لمخصصات الاسير

قيمة z	الدلالة
0.00	1.00

يتبين من الجدول (44) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنتاج زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لمخصصات الأسير من وجهة نظر زوجات الأسرى.

فحص الفرضية الثامنة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً للدخل الشهري للأسرة من وجهة نظر زوجات الأسرى.

لفحص الفرضية استخدمت الباحثة اختبار كروسكال ولاس اللامعلمي لمعرفة معنوية الفروق لأثر البعد القانوني تبعاً للدخل الشهري للأسرة من وجهة نظر زوجات الأسرى، الجدول (45) يبين ذلك:

جدول (45) متوسط رتب البعد القانوني تبعاً للدخل الشهري للأسرة

الدخل الشهري للأسرة	التكرار	متوسط الرتب
أقل من 1500 شيكل	2	24.5
1500 شيكل فأكثر	5	33.5
لا يوجد	50	28.73
المجموع	57	

ولمعرفة معنوية متوسط الرتب للبعد القانوني تبعاً للدخل الشهري للأسرة، الجدول (46) يبين مربع كاي لاختبار كروسكال ولاس اللامعلمي.

جدول (46) فحص مربع كاي للبعد القانوني تبعاً للدخل الشهري للأسرة

قيمة مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة
0.62	2	0.73

يتبين من الجدول (46) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً للدخل الشهري للأسرة من وجهة نظر زوجات الأسرى.

فحص الفرضية التاسعة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لعدد السنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال من وجهة نظر زوجات الأسرى.

لفحص الفرضية استخدمت الباحثة اختبار كروسكال وللاس اللامعلمي لمعرفة معنوية الفروق لأثر البعد القانوني تبعاً لعدد السنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال من وجهة نظر زوجات الأسرى، الجدول (47) يبين ذلك:

جدول (47) متوسط رتب البعد القانوني تبعاً لعدد السنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال

عدد السنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال	التكرار	متوسط الرتب
5 سنوات فأقل	34	27.15
ما بين 5-10 سنوات	13	29.81
10 سنوات فأكثر	10	34.25
المجموع	57	

ولمعرفة معنوية متوسط الرتب للبعد القانوني تبعاً لعدد السنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال الجدول (48) يبين مربع كاي لاختبار كروسكال وللاس اللامعلمي.

جدول (48) فحص مربع كاي للبعد القانوني تبعاً لعدد السنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال

قيمة مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة
1.72	2	0.42

يتبين من الجدول (47) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف

المهربية في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لعدد السنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال من وجهة نظر زوجات الأسرى.

فحص الفرضية العاشرة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنتاج زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربية في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لعملية الزراعة من وجهة نظر زوجات الأسرى.

لفحص الفرضية استخدمت الباحثة اختبار كروسكال ولاس اللامعلمي لمعرفة معنوية الفروق لأثر البعد القانوني تبعاً لعملية الزراعة من وجهة نظر زوجات الأسرى، الجدول (49) يبين ذلك:

جدول (49) متوسط رتب البعد القانوني تبعاً لعملية الزراعة

متوسط الرتب	التكرار	عملية الزراعة
28.58	18	قمت بعملية زراعة نطفة مهربية من زوجي المعتقل
29.75	28	لم أقم بعملية زراعة نطفة مهربية من زوجي المعتقل
27.77	11	أرغب بالقيام بعملية زراعة نطفة مهربية من زوجي المعتقل
	57	المجموع

ولمعرفة معنوية متوسط الرتب للبعد القانوني تبعاً لعملية الزراعة الجدول (50) يبين مربع كاي لاختبار كروسكال ولاس اللامعلمي.

جدول (50) فحص مربع كاي للبعد القانوني تبعاً لعملية الزراعة

قيمة مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة
0.15	2	0.93

يتبين من الجدول (50) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنتاج زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربية في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لعملية الزراعة من وجهة نظر زوجات الأسرى.

فحص الفرضية الحادية عشرة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً للحالة الصحية من وجهة نظر زوجات الأسرى.

لفحص الفرضية استخدمت الباحثة اختبار كروسكال وللاس اللامعلمي لمعرفة معنوية الفروق لأثر البعد القانوني تبعاً للحالة الصحية من وجهة نظر زوجات الأسرى، الجدول (51) يبين ذلك:

جدول (51) متوسط رتب البعد القانوني تبعاً للحالة الصحية

متوسط الرتب	التكرار	الحالة الصحية
18.5	4	أعاني من مرض يعيق الانجاب
29.61	47	لا أعاني من اي مرض يعيق الانجاب
31.25	6	لا أعلم
	57	المجموع

ولمعرفة معنوية متوسط الرتب للبعد القانوني تبعاً للحالة الصحية، الجدول (52) يبين مربع كاي لاختبار كروسكال وللاس اللامعلمي.

جدول (52) فحص مربع كاي للبعد القانوني تبعاً للحالة الصحية

قيمة مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة
2.09	2	0.35

يتبين من الجدول (52) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً للحالة الصحية من وجهة نظر زوجات الأسرى.

فحص الفرضية الثانية عشرة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنتاج زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لطبيعة العمل من وجهة نظر زوجات الأسرى.

لفحص الفرضية استخدمت الباحثة اختبار مان ويتني اللامعلمي لمعرفة معنوية الفروق لأثر البعد القانوني تبعاً لطبيعة العمل من وجهة نظر زوجات الأسرى، الجدول (53) يبين ذلك:

جدول (53) متوسط رتب البعد القانوني تبعاً لطبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	متوسط الرتب
لا أعمل	48	27.91
أعمل	9	34.83
المجموع	57	

ولمعرفة معنوية متوسط الرتب للبعد القانوني تبعاً لطبيعة العمل الجدول (54) يبين مربع كاي لاختبار مان ويتني اللامعلمي.

جدول (54) فحص Z للبعد القانوني تبعاً لطبيعة العمل

قيمة z	الدلالة
-1.25	0.21

يتبين من الجدول (54) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنتاج زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً لطبيعة العمل من وجهة نظر زوجات الأسرى.

فحص الفرضية الثالثة عشر والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنتاج زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً للدرجة العلمية من وجهة نظر زوجات الأسرى.

لفحص الفرضية استخدمت الباحثة اختبار كروسكال ولاس اللامعلمي لمعرفة معنوية الفروق لأثر البعد القانوني تبعاً للدرجة العلمية من وجهة نظر زوجات الأسرى، الجدول (55) يبين ذلك:

جدول (55) متوسط رتب البعد القانوني تبعاً للدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	متوسط الرتب
توجيهي فأقل	36	29
دبلوم	6	32.75
بكالوريوس فأكثر	15	27.5
المجموع	57	

ولمعرفة معنوية متوسط الرتب للبعد القانوني تبعاً للدرجة العلمية الجدول (56) يبين مربع كاي لاختبار كروسكال ولاس اللامعلمي.

جدول (56) فحص مربع كاي للبعد القانوني تبعاً للدرجة العلمية

قيمة مربع كاي	درجات الحرية	الدالة
0.51	2	0.78

يتبين من الجدول (56) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد القانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية تبعاً للدرجة العلمية من وجهة نظر زوجات الأسرى.

تحليل نتائج الاستبانة ومناقشتها

السؤال الأول ما الأبعاد الاجتماعية لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين: دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى؟

- جاءت درجة الاثر لفقرات البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة شمال الضفة الغربية من فلسطين ما بين القليلة جداً والكبيرة جداً، حيث تراوحت النسب

المئوية لدرجة الاستجابة عليها ما بين 49% للفقرة (17)، أعتقد أن المجتمع ينظر للمرأة الحامل من النطف المهرية نظرة سلبية، وكانت نتيجة هذه الفقرة سلبية (غير موافق بشدة)، على ما جاء في الفقرة بمعنى أن المجتمع ينظر للمرأة الحامل من النطف المهرية نظرة إيجابية، وذلك لأنها تشعر من خلال تنفيذ فكرة زراعة نطفة مهربية بالتحدي والقوة، وترغب بالأمان والأمل، بل وتسعى إليه من خلال إيجابها عبر النطف المهرية، وتحقق كيانها الأنثوي بعد ولادتها طفلاً من نطفة مهربية، كما تفتخر بذاتها وبالطفل القادم على اعتبار أن وجود الطفل تحدٍ جديد للاحتلال على الرغم من وجود والده خلف القضبان ولفترات طويلة، وحصلت الفقرة (23) والتي تتضمن حق المرأة في قبول أو رفض فكرة زراعة نطفة مهربية أعلى نسبة، بلغت 99% من فقرات البعد الاجتماعي، وهذا يؤكد على أن قبول أو رفض المرأة زراعة النطفة المهرية هو قرار خاص بها، والأمر الذي يشجعها على قبول الفكرة قناعتها بأن مكانتها ستتعزيز عند عائلة أهل الزوج، كما وتشعر بالانتماء لعائلة زوجها بعد زراعتها أيضاً، وعلى الرغم من أن قرار القبول بيد الزوجة إلا أنه يتم التنسيق مع الزوج وعائلة الزوج، وعائلة الزوجة على تقبل فكرة حمل المرأة عبر النطف المهرية، حيث بلغت نسبة درجة الأثر لهذه الفقرة 89% وهي درجة كبيرة جداً.

- واتضح من الجدول (3) أنه من الصعوبة تفهم المجتمع لوضع المرأة التي تتجب عبر النطف المهرية، ويعود ذلك للعادات والتقاليد لأن الزراعة عبر النطف المهرية في نظر المجتمع تحدٍ لتلك للعادات والتقاليد التي تحكم المرأة، ولأن الطريقة التي تتم بها عملية الإنجاب والميلاد غير معهودة في المجتمع من قبل. وعلى الرغم من ذلك فإن المجتمع يتقبل الطفل المنجب من خلال النطف المهرية، وأظهرت النتائج قلق زوجة الأسير طوال فترة الحمل، فهي تحاول المحافظة على حملها، ومن جهة أخرى تسعى لإيضاح أن ما تقوم به هو شرعي للحد من انتقاد المجتمع لها، وأنه لا يتعارض مع العادات والتقاليد، وبالوقت ذاته لا تعتبر المرأة عملية زراعة نطفة مهربية وإنجاب الطفل عملاً وطنياً ونضالياً فحسب، وإنما عمل يزيد انتماء المرأة لعائلة الزوج ويعزز مكانتها.

- ومن أهم الأمور التي تشجع الزوجة على الحمل من خلال النطف المهربة شعورها بالاستقرار في حياتها بعد إنجاب طفلها عن طريق النطف المهربة، علماً بأنَّ الهدف من الحمل من وجهة نظرهنَّ ليس الشعور بالاستقلالية، وإنما الشعور بالأمن والاستقرار والأمل في المستقبل.

- بيّنت درجة الأثر للمعدل العام لجميع فقرات البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة في شمال الضفة الغربية من فلسطين بأنها كبيرة وإيجابية أيضاً فقد بلغت نسبة 70%، وهذا يدل دلالة واضحة على تقبل المجتمع لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة.

السؤال الثاني: ما الأبعاد القانونية لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين: دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى؟

اتضح من الجدول (4) السابق أنَّ نسبة الاستجابة بـ (نعم) للفقرة (5) تعترف الدولة الفلسطينية بالطفل المنجب عبر النطف المهربة، نسبة 88% من أفراد عينة الدراسة، و أنَّ استجابة زوجات الأسرى للبعد القانوني وفقاً للفقرة (7) يستطيع الطفل المنجب عبر النطف المهربة السفر خارج البلاد بـ (لا أعرف) هي الأعلى، وبلغت نسبة 86%، وعلى التوالي جاءت الفقرة (6) يستطيع الطفل المنجب عبر النطف المهربة أن يحصل على جواز سفر فلسطيني دون أي تعقيد بنسبة (لا أعرف) بلغت 63%، أما الفقرة (1) استخراج شهادة ميلاد للطفل المنجب عبر النطف المهربة بشكل طبيعي، و الفقرة (2) استلام تبليغ الولادة من المستشفى للطفل المنجب عبر النطف المهربة بشكل سهل، فقد حصلت كلاهما على النسب الآتية على التوالي 83%، 81%، كما حصلت كلا من الفقرتين (9) و(10) واللذان تشيران إلى تسجيل الطفل المنجب عبر النطف المهربة على اسم أبيه المعتقل دون أية تعقيدات قانونية، ويحق للطفل المنجب عبر النطف المهربة التسجيل في المدارس بشكل طبيعي على النسبة ذاتها وهي 79%، وحصلت الفقرة (3) (نعم) حصول الطفل المنجب من النطف المهربة على هوية لا يتعارض مع النواحي القانونية على نسبة 74%، وحصلت الفقرة (4) نعم يحق الطفل المنجب عبر النطف المهربة في الحصول على تأمين صحي نسبة 67%.

أما بالنسبة لفقرة (8) وهي يمنع الطفل المنجب عبر النطف المهرية من زيارة والده في السجن فقد حصلت على استجابة نعم، وبلغت 46% ، ونسبة 42% رفضاً لما جاء في الفقرة، و12% استجابة بلا أعرف.

وبشكل عام فإن 65% من زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد يعرفن بما جاء في فقرات البعد القانوني لإنجاب الأطفال عبر النطف المهرية، و 31% منهن لا يعرفن ما جاء في الفقرات، و 4% يرفضن ما جاء في فقرات الجانب القانوني.

السؤال الثالث: هل تختلف تقديرات عينة الدراسة حول الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهرية في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً للمتغيرات المستقلة؟

نقبل الفرضية الصفرية الأولى، وتبين من الجدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد الاجتماعي والقانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهرية في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير عمر الزوجة.

نقبل الفرضية الصفرية الثانية، وتبين من الجدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد الاجتماعي والقانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد مدى الحياة عبر النطف المهرية في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير منطقة السكن.

نقبل الفرضية الصفرية الثالثة، وتبين من الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد الاجتماعي والقانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهرية في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير ملكية المسكن.

نقبل الفرضية الصفرية الرابعة، وتبين من الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد الاجتماعي والقانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير طبيعة السكن.

نقبل الفرضية الصفرية الخامسة، وتبين من الجدول (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد الاجتماعي والقانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير عدد المواليد.

نقبل الفرضية الصفرية السادسة، وتبين من الجدول (15) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد الاجتماعي والقانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير مقدار الحكم بالمؤبدات.

نقبل الفرضية الصفرية السابعة، وتبين من الجدول (17) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد الاجتماعي والقانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير مخصصات الأسير.

نقبل الفرضية الصفرية الثامنة، وتبين من الجدول (19) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد الاجتماعي والقانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة الحالات في شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة غير مخصصات الأسرى.

وكذلك الأمر مع قبول الفرضية الصفرية التاسعة، فقد تبين من الجدول (21) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد الاجتماعي

والقانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهرية في فلسطين دراسة الحالات في شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير عدد سنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال.

نرفض الفرضية الصفرية العاشرة، وتبين من الجدول (23) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهرية في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير عملية الزراعة، وذلك لصالح الزوجات اللواتي قمن بعملية زراعة النطف المهرية، وكذلك اللواتي يرغبن بقيام عملية زراعة نطفة مهربية من أزواجهن المعتقلين.

نقبل الفرضية الصفرية الحادية عشرة، وتبين من الجدول (26) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد الاجتماعي والقانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهرية في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير الحالة الصحية.

نقبل الفرضية الصفرية الثانية عشرة، وتبين من الجدول (27) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد الاجتماعي والقانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهرية في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

نقبل الفرضية الصفرية الثانية عشرة، وتبين من الجدول (29) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد الاجتماعي والقانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهرية في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير الدرجة العلمية.

إجابة السؤال المفتوح برأيك ما هو الدافع وراء قبول المرأة للإنجاب عبر النطف المهربة من زوجها المعتقل؟

تتوعد إجابات الأسرى وكانت على النحو الآتي:

- فقد كان الدافع الأول وراء قبول الزوجة للإنجاب عبر النطف المهربة من زوجها المعتقل رغبتها في الشعور بالأمان والاستقرار، وتجسيداً لرابطة وعاطفة الأمومة، فقد حصلت على أعلى النسب المئوية من إجابات الزوجات حيث أجمعت 24% من الزوجات على ذلك.

- ويأتي في المرتبة الثانية خوف المرأة من تقدم العمر بها وزوجها في الأسر، فقد حصلت على موافقة 20% منهم.

- وجاءت في المرتبة الثالثة زيادة المحبة والصلة في تكوين الأسرة وحصلت على موافقة 18% من الزوجات.

- أما دافع ضغط الزوج واهله فقد حصل على نسبة 14%.

- أما دافع وجود طفل ذكر يكون سنداً وعوناً للأسرة فقد حصل على نسبة 13%.

- وبلغ 9% من استجابات الزوجات لعملية الزراعة عبر النطف المهربة رغبة في تعبئة وقت فراغها، وشعورها بالأنس مع طفلها في حال غياب الزوج.

- أما دافع التحدي، تحدي السجن والاعتقال والاحتلال والظروف السياسية الصعبة على اعتبار أنهن زوجات أسرى فلسطينيين فلم يشكل نسبة كبيرة، فقد بلغ فقط 8%.

- أما الإقبال على عملية الإنجاب عبر النطف المهربة من أجل حمل اسم الأب المعتقل، فقد حصلت على نسبة قليلة ، فلم تتل أكثر من 7%.

- أما أقل نسبة وهي ضغط أهل الزوجة فقد حصل على 4%.

وأشارت نتائج الإجابة عن هذا السؤال إلى عدة جوانب مهمة، لا بُدَّ من أخذها بعين الاعتبار، وهي الموانع التي تمنع زوجة الأسير من الإقدام على خوض التجربة:-

- سيطرة الخوف والقلق وبعض الأفكار السلبية على زوجات الأسرى من نظرة المجتمع وردة فعله تجاه الطفل المنجب عبر النطف المهربة.

- عناء الزوجة من تحمل المسؤولية وحدها، وشعورها بالتعب والإرهاق.

- خوف الأمهات فيما بعد على الطفل المنجب من الاحتلال.

ثانياً: نتائج المقابلات الشخصية لزوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر زراعة النطف المهربة

الجدول الآتي: يوضح توزيع البيانات الشخصية لزوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة تبعاً لمتغيرات الدراسة المستقلة حسب النسب المئوية:

جدول (57) نتائج المقابلات الشخصية لزوجات الأسرى التي أنجبن عبر زراعة النطف المهربة

المتغير	البيانات	النسبة المئوية%
عمر الأسير عند الزواج	20_ أقل من 30 سنة	86%
	30 سنة فأكثر	14%
عمر الزوجة عند الزواج	16_ 20 سنة	62%
	21_ 25 سنة	24%
	26 سنة فأكثر	14%
عدد سنوات الزواج قبل الاعتقال	من 18 يوم وأقل من سنة	57%
	سنة واحدة وأقل من سنتين	29%
	أكثر من سنتين	14%
عمر الزوج عندما اعتقل	21_ أقل من 30 سنة	64%
	30 سنة فأكثر	36%
عمر الزوجة عندما اعتقل الزوج	18_ 24 سنة	79%
	30 سنة فأكثر	21%

المتغير	البيانات	النسبة المئوية%
سنة الاعتقال	2008_2001	%72
	2014	%21
	1996	%7
مدة الحكم على الزوج	24_10 سنة	%71
	مؤبد مدى الحياة وأكثر من مؤبد	%29
كم تبقى من الحكم على الزوج	من 5_10 سنوات	%57
	أقل من 5 سنوات	%14
	غير معروف بسبب الحكم المؤبد مدى الحياة	%29
عمر الزوجة عندما يخرج الزوج من السجن	تزيد عن 30 سنة وتقل عن 40 سنة	%14
	من 40 سنة وأقل من 50 سنة	%57
	غير معروف بسبب الحكم المؤبد مدى الحياة	%29
تاريخ زراعة النطف المهرية	2014_2012	%71
	2015	%0
	2017_2016	%29
المدة المتبقية من الحكم عند زراعة النطفة المهرية	من 3_10 سنوات	%42
	ما بين 10 سنوات وأقل من 15 سنة	%29
	غير معروف بسبب الحكم المؤبد مدى الحياة	%29
كم مرة قمت بعملية الزراعة من النطف المهرية	مرة واحدة	%50
	مرتين وأكثر	%50
كم مرة نجحت عملية الزراعة من النطف المهرية	مرة واحدة	%86
	مرتين	%14
عدد المواليد قبل زراعة النطف المهرية	بدون أولاد	%21
	ولد واحد	%37
	ولدان	%21
	ثلاثة أولاد	%21

المتغير	البيانات	النسبة المئوية%
مكان السكن	مدينة	43%
	قرية	36%
	مخيم	21%
ملكية السكن	ملك	93%
	إيجار	7%
طبيعة السكن	مستقل	71%
	مع أهل الزوجة	29%
	مع أهل الزوج	0%
مخصصات الأسير	تتقاضا الزوجة كاملاً	64%
	تتقاسمه مع أهل الزوج	36%
	يتقاضا أهل الزوج	0%
الدخل الشهري الثانوي غير مخصصات الأسير	لا يوجد	100%
الحالة الصحية	لا أعاني من أمراض	93%
	أعاني من أمراض	7%
طبيعة العمل	لا أعمل	100%
المؤهل العلمي	توجيهي فأقل	79%
	بكالوريوس فأكثر	21%

والآن سيتم عرض إجابة زوجات الأسرى وفقاً لأسئلة المقابلة، وكانت كالاتي:

السؤال الأول ما هي الكيفية التي تكونت بها فكرة زراعة نطفة مهربة لديك؟

تبين بعد المقابلات أن نسبة 64% من حالات الإنجاب عبر النطف المهربة وفقاً لعينة الدراسة تعود للزوج الأسير؛ بمعنى أن الزوج هو صاحب الفكرة، والراغب بها، والحاث عليها، وبموافقة الزوجة، ومعاونة أهل الزوج والزوجة والأقارب، واستشارة طبية ودينية، هذا ما أكدته غير زوجة من زوجات الأسرى، تقول زوجة الأسير (ع. ز) في المقابلة الأولى: "تكونت فكرة

الزراعة طبعًا من زوجي، اقترح عليّ أعمل الزراعة طبعًا في 2006، وهاي الفكرة اقترحها عليّ، وحكالي شو رأيك إنه نعمل زراعة؟ فأنا شفتها كثير غريبة، وأنه كيف وشو بدهم يحكوا الناس؟ يعني كيف أنا زوجي في السجن وحملت، حكالي لا احنا رح نستشير مفتي شرعي وإنه هذا الاشئ مش حرام رح نستشير مستشفى ورح نستشير دكتور ونستشير القرايب والأهل "

وأكدت زوجة الأسير (أ. ع) في المقابلة الثانية ذلك، بقولها: "صاحب الفكرة زوجي، هو قلبي من كذا خمس سنين إنه عندهم طرحوا موضوع النطف والزراعة، فقلتلها: انا يعني صعب بقدرش إنه كل أهل البلد شو بدهم يقولوا عني؟ مش خبر، مستحبة طبعًا، لأنه ما صارتش يعني ولا وحدة عملتها".

وأثبتت بذلك زوجة الأسير (ي، ح) في المقابلة الرابعة، بقولها: "دلال الزبن هي أول وحدة زرعت.. هسه بعدها صار جوزي يتشوق للموضوع صار يقلي: شو راك نزرع؟ بقوله: شووو.. بذك تخلف يا زلمة! حكى فاضي شو نخلف يعني! ما تقبلتش صرت أضحك وأتمسخر.. بقلي: بتضحكي من كل عقلك؟! بقوله: يا زلمة انساك من هالموضوع انت الثاني.. قعد تقريبا سنة وهو يناقش فيّ وانا ابدأ رافضة فكرة الزراعة نهائيًا وأنا عندي ولد و بنت.. صار يقلي: ولك شو يعني شو فيها؟ قلتلها: لا إنساك.. المجتمع.. الناس.. بيئتي.. حارتي.. مخيمي.. بكرة بدي أحمل طيب مين يصدق ..ما حدا بصدق بجوز ما حدا يقتنع فيها هاي الفكرة ..بس بضل الناس عندها شكوك، يعني؛ جوزها محبوس كيف خلفت؟ ما حدا بصدق يعني ما حدا يقتنع بالفكرة.. إلا هو بقلي: في شهود وفي وفي وفي... وبعدها.. بنتي تعرضت لحادث سير وتوفت فغيرت مجرى تفكيرى واتفقت انا وجوزي انا نخلف".

وشهدت بذلك زوجة الأسير (ع. ش) في المقابلة السابعة، قائلةً: "بتعرفي احنا مجتمعنا صعب تعيشي بدون ولد، يعني خواته بدهم ولد او احنا بشكل عام لازم في العيلة ولد، طبعًا زوجي هو صاحب الفكرة". وأشارت زوجة الأسير (أ. ش) في المقابلة الحادية عشر إلى عزم زوجها على الأمر، وتقديمه العينات في إحدى زياراتها، بقولها: "إحنا كنا مش مقتنعين بهاي الفكرة نهائيًا، بعدها بعرفش خلص كيف صارت المشيئة، والحمد لله يعني اتسهلت الطريق

ورحت عنده ازوره، الا هو بحكيلى: انا مطلعك عينات، بعد ما كنا رافضين احنا التتين بقلى: طلعتك عينات وخلص هي الي صار " .

وأجابت زوجة الأسير (ع.ق) في المقابلة الثالثة عشر: "أول اشي طلب مني جوزي انه بدنا نزرع.. قلى: لما بطلع من السجن، ويبقى عمري كبير، فبخاف إنه ما نقدرش نخلف أخرى مرة .. وصار يضل يعرض الفكرة إنه شو رأيك وخلينا نجرب؟ أنا ما رضيتش؛ لأنه بالنسبة الي عندي ولد و بنت و الحمد لله كفاها الله.. بس بضل إنه جوزي ما عاش طفولة الأولاد من مرة، حتى الأربع سنين الأولانيات بقا يضل مطاردا وانسجن مرة ثمان شهور ومرة عشرين يوم، فهو بضل يقولى: أنا مشاني، فبقله: إنه صح لو مشانك بس بكفيني أنا خلص تعبت يعني أجيب ولد ثالث بصير أصعب الوضع، تعرض ابني لضربة سيارة، حسيت إنه رح يخسر حياته، فخوفتني زيادة، بنفس اليوم أخذت القرار اتصلت عليه وقتلته: أنا بدي أزرع، تفاجأ من قراري وانبسط، وخلال أيام طلع النطفة وباشرت بالاجراءات مباشرة " ، وأوضحت زوجة الأسير (س.ف) في المقابلة الرابعة عشر أن المبادرة بطرح الفكرة تعود لزوجها أيضاً، بقولها: "الفكرة أول اشي كانت من زوجي.. بس قبل زوجي شفنا دلال الزين عال تلفزيون.. وحب زوجي الفكرة.. أنا أول ما شفتها بتعرفي طبيعة الأمومة ..صرت أحكي يا حرام.. ومرت أسير خلفت!.. ما كنتش أعرف زوجي بفكر بده.. فهون كان يحكي زوجي رح توافق.. ما توافق، فأول ما حكالي الفكرة قلت: اه.. أنا بدي؛ لأنني طبيعتي بحب أخلف، هو ما كان يهتم بالمعارضين للفكرة المهم أنا وياه فكرنا وحكيينا بالموضوع، فهو عن طريق الزيارات.. بطلعلي كل سنة مرة زيارة، سبحان الله لمرة اللي طلعي فيها زيارة كانت الست دلال مخلفة ابنها .. عشان هيك تم الحكي بيني وبين زوجي، فاتفقنا عالانجاب".

واتضح أن نسبة 29% من عينة الدراسة تُعزي فكرة الموضوع للزوجات، وتبين ذلك من زوجة الأسير (أ.و) في المقابلة الثالثة، مع العلم أن زوجة الأسير كانت زوجة شهيد سابقاً، وقد استطردت في حديثها قائلة: "لم يكتب لي الإنجاب من زوجي الشهيد اللي عشت معه 11 سنة، وبعد ذلك تزوجت من زوجي الأسير حالياً خلفت بنت قبل دخوله السجن، هسه بالأول

الفكرة مني، بعدها صار هو يلح علي الحاح مش طبيعي ازري انبسط انه صار عنده بنت ثانية"، وأوضحت زوجة الأسير (ع. ف) ذلك بقولها في **المقابلة الخامسة** "جوزي رفض الفكرة بالأول لكن اصررت عليه في الحكي، وخواته حكين معاه وشدينا عليه، فقررنا يعني نساوي فكرة النطف المهرية والحمد لله افتتح بعد سنة"، وكشفت زوجة الأسير (س. م) في إجاباتها عن رغبتها في الأمر منذ سجن زوجها وذلك في **المقابلة الثانية عشر** بقولها: "زوجي طلع بصفقة 2011 وأعيد اعتقاله 2014 كان محكوم مدى الحياة قضى منهم 26 سنة، أول ما أخذوا جوزي وانسجن وأنا في بالي الفكرة، وبعد سنة من اعتقاله صارت عندي الفكرة خصوصا كنت حامل بتوم لما اخذوه نزلت".

أما النسبة المتبقية من عينة الدراسة وقد بلغت 7% فكانت بناءً على رغبة وطلب من أهل الأسير وخاصة والدته فكانت داعمة للفكرة، مؤيدة لها كما اتضح في قول زوجة الأسير (م. ز) في **المقابلة السادسة** أنا كانت الفكرة عندي مرفوضة كلياً، أول ما بلشت حماتي سمعت عن أمه لمهند الزبن أول وحدة هاي بتخلف عن طريق النطف المهرية، فبتسالني قتلها: مستحيل مستحيل اخلف بهاي الطريقة ليش ومش ليش؟ قتلها: شوفي بنتي شو تغلبت عالمعبر وتا عرفت أبوها وتا زرعنها أبوها في راسها وتا تغلبت معها فبدي أرد أجيب وأعاني نفس المعاناة؟، مستحيل يا بنت الحلال قتلها مستحيل مستحيل.. وطلعت من الدار من الموضوع ما حدا يجيلي سيرة الموضوع بالمرة، قتلهم: شو أخلف وهوي مش هون؟ مالي انجنيت! المهم فش يومين ثلاث إلا بدنا نروح زيارة، رحت عالزيارة أول ما فتت إلا هو بقلي: في وحدة من تلا نابلس سمعتي عنها؟ قتلته: اه، بقلي: شو رأيك نخلف زيتها؟ قتلته: شووو.. لا مستحيل.. بقلي: ليش؟ قتلته: هيك خلص.. شفت انت بنتي والمعاناة وكيف بتقول لاعمامها بابا ولهاظا، وعالمعبر وما صدقت وهي تكبر ارد اعيدها؟ صار يقنع في قتلته: لا.. إلا هو بقلي: على كل أنا مطلعك عينة قبل ما أتشاور يعني محطوطة بالأغراض الي مطلعك اياهم كان يطلعنا اغراض خديها ووديتها عالمركز، وبس تفكري أنا مش رح أجبرك يعني بس تفكري وتقتنعي وشاوري أهلي وشاوري اخوتي واممي".

السؤال الثاني: ما موقف أهل الزوج واهلك وزوجك بالإيجاب من خلال النطفة المهرية؟

بعد الاطلاع على إجابة الزوجات على السؤال المتقدم تبين أن نسبة 79% من الأهل كانوا موافقين على الإيجاب عبر النطف المهرية، ومرحبين بالفكرة وداعمين لها، هذا ما تبين في قول زوجة الأسير (ع. ز) في المقابلة الأولى: "أهل زوجي هما أهلي الثانيتين كانوا كثير مبسوطين، يعني هما عانوا كثير في حياتهم؛ أهالي شهداء انحرموا اولادهم، عاشوا في ظلم يعني. وانا عندي بنتين وما في أولاد بالعيلة.. بس الله عوض علينا صح راح سلفي استشهد وجوزي انسجن بس الله أعطانا ولدين انهم يعمرؤا بيتنا.. يطلع أبوهم يلاقهم موجودين، وأهلي طبعاً كانوا مبسوطين.. إنه بنتهم الله أعطاها سند اولاد يعينوها ويعينوا بناتها وزوجها طبعاً كانوا كثير مبسوطين.. محدش استهجن الفكرة.. بالعكس الكل كان واعي من ناحية فكرية وعلمية ودينية، كلياتهم متقفين فرحبوا بهاد الاشئ.. وزوجي هو آلي عرض عليّ الفكرة أصلاً، الأسير عباس السيد هو أساس الفكرة.. هو آلي حاول هاد الاشئ وبعدين هو آلي شجع الأسرى، وشجع عمار وانتقلت للإخوان الثانيتين".

وكشفت زوجة الأسير (ع. ف) دعم الأهل ومساندتهم في كافة المراحل وخصوصاً المرحلة الاولى، وذلك كما جاء في المقابلة الخامسة: "هو كان رافض في البداية، وأهل زوجي موقفهم إيجابي يعني هم وافقوا ورحبوا، وأهلي برضوا كان موقفهم إيجابي وقفوا معاي، انا يعني 9 شهور ما تحركتش وأنا عند أهلي نسوان اخوتي آلي قمن في".

وأشارت زوجة الأسير (س. م) إلى فرحة أم الأسير بذلك في المقابلة الثانية عشر بقولها: "أهلي لمّا حكيتلهم نهائي ما كان عندهم مشكلة، بالعكس شجعوني، إنها خطوة منيحة آلي وآله، طبعاً أهله كان هاد بالنسبة الهم حلم، كان امه حلمها تشوف لابنها ولد، يعني الفرحة الي جواتها لمّا زبطت مش طبيعية". وأكدت زوجة الأسير (س. ف) على رغبة الأهل وتشجيعهم على الفكرة بقولهم في المقابلة الرابعة عشر: "أهلي أنا اللي حكيتلهم وأبوي وامي رحبوا بالفكرة كثير، همي كانوا شايفين المنظر عالتفزيون فحكوا انه بدنا بنتنا تعمل، لهأ أهلي بحكولي خلي زوجك يطلع عينة وازرعني واحنا بنساعدك فيهم، أبوي كل يوم والتاني يابا طلعي عينة وجيبي توم اولاد وجيبي أخين لابنك، لهأ كثير بدعموني

وفي الجهة المقابلة كانت هناك فئة معارضة من الأهل بلغت نسبتهم 21% ، اتضح رأيهم في أكثر من مقابلة، فقد تحدثت زوجة الأسير (أ. ع) في المقابلة الثانية عن مبررات الأهل ومخاوفهم، وتأثير ذلك عليها، بقولها: " بلشت أقنع بأهلي كانوا مش مقتنعين بالمرّة، فبلشت أقنع فيهم وأمي تقول بي شو يقولوا عنا الناس ومن هالحكي، فالحمد لله ربنا اهداهم بالاخر وقتلهم أنا مصلحتي وأنا بدي اتمسك فيه يعني يقولولي: بلكي دشرته ..بحكيلهم: هاد الاشئ مستحيل؛ لأنني انا وياه مرتبطين ببعض يعني فش بقدرش ما بدشره انا يعني لو بده يقعد للابد انا يعني رابطة حالي فيه فليش ما اخلف منه اولاد وبنات، فصاروا أهلي يقتنعوا شوي شوي.. أهل زوجي بالأول الثانيين زي أهلي يعني بقوا مترددين، يعني انه شو بدهم يقولوا عنا الناس يعني بتعرفي مجتمع كلهم بتطلعوا على بعض انه شو بدهم يقولوا عنا الناس؟ احنا بالمخيم بدون الناس ابننا اللي بده يعمل هيكا، بعدين لما شافوا انه في ناس قبلهم عملوا ونجحت فانبسطوا.. أهلي تعرضوا لضغط من الناس عليهم، صار كل واحد يقلهم شو هاللي بدها تعملوا بنتكم؟ يعني هاي ما صارتش كيف يعني؟ وعشان مش فاهمين احنا بقا موضوع سري انه كيف بطلع النطفة بكيناش نطلع لحدا هما بالهن انه عن طريق اليهود، فبشكوا انه كيف اليهود بركي يعني لعبوا فيها هالعينة؟.. بلكي مش منه؟ ..قال هيكا صاروا يقولوا ويقنعوا بامي وابوي بس أنا قتلهم: انه هو يعني من ايدي لايده.. اليهود ما بتدخلوا.. بشكل سري.. عن طريق الكانتينا بقوا يطلعوها يعني ويحطوها بطريقة معينة، ولهذا السبب منعوا الكانتينا؛ لانهم هم بقوا يحطوها فيها ويسكروا عليها وما يعرفولهاش اليهود".

"في البداية أنا هالفكرة سببتلي ضغوطات نفسية واجتماعية، يعني من حكي الناس وحتى بعد ما خلفت وأسمع حكي انه هاي اللي زرعت! حتى الناس بالزيارة يعني مش عاجبهم كأنها عملتها أبصر شو شغلة، بس يعني في البداية بعدين قلت مالي ومال الناس اللي يحكي يحكي.. الحمد لله عندي اياهما لتوأم بسووا الدنيا كلها الاولاد وربنا أعطانا."

وفي المقابلة الثالثة عشر وضحت زوجة الأسير (ع. ق) تأثير هذه الفئة على رأيها وقرارها؛ بقولها: " انه جوزي اتصل بأهله وقلهم :احنا بدنا نزرع هو عنده ست خوات وست

اخوه وامه وابوه موجودين، حماي مباشره قلّه: آه وحماتي قالت: لأ خواته اشي قال منهن آه واشي قال لأ واخوته نفس الاشوي، وانا اهلي نفس الاشوي طبعاً هون بقت الأرجوحة لما قالولي: لأ صرت بديش تأثرت، هسه لما قلنله بديش انجن وزعل، ليش لأ؟ ما قدرتش أقلّه تأثرت باللي سمعته".

السؤال الثالث: ما مدى الدعم العائلي والمجتمعي الذي حصلت عليه قبل الموافقة على زراعة النطفة؟

رحبت العائلة والمجتمع بفكرة الإنجاب عبر النطف المهربة ترحيباً كبيراً بلغت نسبته 93% تؤكد ذلك أكثر من زوجة من زوجات عينة الدراسة، فقد وصفت زوجة الأسير (ع. ز) في المقابلة الأولى التي أجرتها الباحثة فرحة الناس كلهم بالطفل الجديد، وتجمعهم حولهما، بقولها: "كل الناس مبسوطين، يعني بتذكر لما ولدت ابني كان يوم حافل يمكن بتعدي أكثر من مية شخص بالمستشفى كلهم موجودين.. أهل زوجي، أهل بلدي، أهلي وكل الناس اصحابنا يعني انه الكل موجود من فضائيات، من صحافة، من قرايب، من صحاب بالمستشفى من اصحاب.. غير شكل الكل واقف معاي والكل مبسوط وبسندنا.. يعني الحمد لله". وهذا ما شهدت به زوجة الأسير (أ. ش) في المقابلة الحادية عشر أيضاً، فبيّنت أنّ الفرحة التي غمرت الجميع تفوق فرحة زفافها، بقولها: "اشي لا يوصف، يعني حفلة أحلى من يوم عرسي كان، من أول ما حملت لحد ما ولدت وأنا عايشة مدللة والحمد لله الكل كان مبسوط وأنا يعني مصدقتش اني الاقي هالاقبال هاد".

وكشفت زوجة الأسير (س. ف) في المقابلة الرابعة عشر عن اهتمام العائلة بالجانب النفسي، وأكدت زوجة الأسير على أهميته، بقولها: "كان كثير كثير الكل مشجيني ولا حدا اعطاني اعتراض لا من عيلتي ولا من عيلته بالعكس الكل صار يريح بنفسيتي، ركزوا العيلة على الجانب النفسي عندي مهني الزراعة كلها نفسية لا تقولي علاج ولا ابر نجاح الزراعة هي نفسية أقل مقتنة للزراعة الجنين بيتأثر فيبزل".

وألفت زوجة الأسير (م. ز) الضوء على جانب مهم ألا وهو حال الناس وتقبلهم للأمر ومعايشتهم له، وذلك في **المقابلة السادسة**، فقالت: "محدث استهجن من الناس، يقولوا نطفة مهربة.. ان شاء الله بتقومي بالسلامة ولا حدا ما حسيتش انه معترض، بالعكس بعد ما جبته صار الكل يحكي: ردي عيديها، ردي عيديها، هسه كل الناس ليش ما عديتهاش؟ ولكم عدته 3 مرات بس مش زابطة".

وأشارت زوجة الأسير (ع. ع) خلال **المقابلة الثامنة** إلى سعيها للحديث مع من حولها، وذلك إشعاراً وإشهاراً منها، وتمهيداً لأعراض الحمل التي سوف تظهر عليها، وأكدت دعمهم وتأييدهم لها، بقولها: "أنا اشتغلت على هاظ الموضوع قبل ما آخذ قرار انه بدي أزرع فأنا بديت أحكي مع صاحباتي واحكيلهم والله اني مش عارفة بفكر اني ازرع يعني بدي أشعر اللي حولي بديش انه هيك مرة واحدة ما يشوفوا الا بطني كبر، واقعد يعني الناس تطلع علي هيك ولا هيك، فأنا هيأت اللي حولي صاحباتي حكيتلهم يعني حببت آخذ رأيهم فالحمد لله الكل وافق وشد وشجعني ويعطيني دافع قوي".

وفي الجهة المقابلة بلغت نسبة 7% لم تلق ترحيباً من الأهل والمجتمع، وألفت زوجة الأسير (أ. و) في **المقابلة الثالثة** الضوء على وجهة نظرهم، بقول إحدى الزوجات: "لأ في مش مبسوطين من الناس.. يعني قلتك شو المجتمع وشو قرررو يفكروا بزوجة الأسير، بس في ناس يعني بقولوا لا احنا بنأيدش انها الوحدة تزرع.. طب ليش بتأيدوش؟.. خلص هو في السجن يعني انت ليش تحرمي طفل بارادتك يعيش بدون أب؟.. فكان هاظ هو التحدي انك انت بدك تعوضي.. في ناس بتطلعوا انها الوحدة إذا حملت هيك يفكروا صار مثلاً خربطة في العينات!.. فاحنا بنقلهم انه لا.. وعالأكيد.. بتقدريش تشرحي لكل واحد، أنا مش عشاني بالنسبة اللي زارعة وفي عندي عينة.. بس عشان النسوان اللي بعدي بدهن يزرعن، فطبعاً الاحتلال بدور عكل ثغرة يلاقوها عشان يعطل الاسير يصير عنده نسل، يعني ما بقدر أشرح لكل واحد انه فلان هرب العينة سوينا كذا؛ لأنه في ناس بخافو انه يصير تشكيك.. يعني الحمد لله اكيد اشي مضمون مش رايحين على مكان حياالله ومشهور المركز".

السؤال الرابع: هل قمت بالذهاب للمفتي لأخذ فتوى شرعية، أم اكتفيت بالفتوى العامة؟

79% من عينة الدراسة قامت بإجراء عملية الإنجاب عبر النطف المهربة وفقاً للفتوى العامة، والنسبة المتبقية، والبالغة 21% قمن بالذهاب إلى المفتي، واستشارته بصفة شخصية، وذلك كما اتضح في المقابلات . فقد أكدت أكثر من مقابلة مع زوجات الأسرى اعتمادهن على الفتوى العامة، ومثال ذلك ما جاء في مقابلة زوجة الأسير (ع. ف) في **المقابلة الخامسة**: "لا ما رحتش، لا مفتي ولا رحت على حدا هما طلبوا شهود في المركز ويعني اهلي واهله عارفين كلشي".

وأكدت ذلك زوجة الأسير (م. ز) في **المقابلة السادسة**، بقولها: "لا لا هو....أصلا عنده شيخ محبوس فسأله، قابله انا بشجع هاي الاشياء انه يكون الاسير عنده اسرة، ليش تنحرم يعني زوجة الاسير من هاظ الاشياء يعني مش حرام يعني افتموها هذه الفتوى". وأشارت زوجة الأسير (ف. م) في **المقابلة التاسعة** إلى أهمية الشهود والإشهار في الموضوع، فقالت: "خلص مهو الكل بيعرف يعني اهلي بيعرفوا وفي شهاد، ويعني الدكتوراة طلبت الي بدھا اياه وخلص اكتفت حدا من اهلي خالص وهمي عندهم الفتوى العامة".

وكشفت إحدى الزوجات عن جانب مهم، ألا وهو دور الاعلام في ايضاح موضوع الزراعة عبر النطف، فقد أشادت بدوره في إيصال الرسالة للناس بالشكل السليم، وذلك كما جاء من زوجة الأسير (ع. ن) في **المقابلة العاشرة**، بقولها: "طلعوا على التلفزيون وعمموا بشكل عام على القنوات وحكوا بالموضوع بشكل مباشر انه زوجات الاسرى واصحاب النطف المهربة جائز وحلال شرعا وما في اي حرمة وتعمم الموضوع بشكل عام".

وفي الوقت نفسه تحدثت زوجة الأسير (ع. ز) في **المقابلة الأولى** عن تجربتها الشخصية باعتبارها أول امرأة قامت بهذه العملية الإنجاب عبر النطف المهربة، مؤكدة على سعيها الحثيث للتأكد من شرعية الأمر، كما جاء في قولها: "رحت للمفتي لانني اول وحدة عملتها.. رحت أنا واخوي واستشرناه، حكا: شرعاً جائز مش حرام، وبعدين شفنا الشيخ حامد

البيتاوي حكيتله: شيخ احنا هيك وهيك بدنا نعمل، حكالي: انا بشجعك وهاض الاشى مش حرام، والشرع أحل هاض الاشى طول ما النطف بتكون من زوجك، والشيخ حامد البيتاوي كان مجتمع مع مفتيين كتار وناقشوا هذا الموضوع كلهم مع بعض، طبعا عباس السيد كان ماخذ الموافقة من المفتيين، وكانوا مفتيين هاض الموضوع قبلنا والفتوى جاهزة، بس حكوا انه لازم النطف تكون من زوجك، لازم يكون في اشهار ولانهم شهادة طبية تكون بالمستشفى، طبعا الاسير بعرف كل الاسرى انه بده يزرع انه مثلا انا زوجتي حامل انا زوجتي زرعت الكل بكون بعرف".

وكشفت زوجة الأسير (أ. ع) زيارتها للمفتي إضافة إلى الفتوى العامة، وذلك لتستفسر وتتأكد بشأن حالتها الخاصة، وذلك كما جاء في **المقابلة الثانية**: "رحت على مفتي وأعطاني فتوى وهي الفتوى العامة لكل الاسرى وبالنسبة لحالتي يعني اكثر اكيد مية بالمية طبعا، ورحت على نابلس حتى يومها كان موجود مفتيين من القدس يعني كان يومها اكثر من مفتي واعطونا فتوى عامة لكل الأسرى، وبالنسبة لحالتي كانت فتوى خاصة لأنني ارتبطت بزوجي وهو داخل السجن وكنت متزوجة، هم خافوا انه اللي مش خاطبين بصيروا يقولوا مثلاً يعني بلقي الله اعلم صار هيك.. يعني يتخوفوا المفتيين والعلماء من انه تصوير فتنة بين دار الحماة وبين الأهل انها هاي.. يعني يصيروا يشككوا الناس هيك بس هي مش حرام حبوا يعني.. بس بالنهاية الحكم الرأي الها بالاخير اذا هي وخطيبها اتفقت عهاض الاشى ووافق انها تروح تعمل مثلا عملية عند الدكتور وكل اشى عادي مش حرام ولا وحدة فيهم حرام.. يعني بس هما متخوفين من البنات الخاطبات اللي مش مدخول فيهم انه يصرن يعملن يعني الوحدة تعمل على خاطرها وتقول قلبي المفتي وتروح أبصر شو.. أما المتزوجة مية بالمية يعني والمدخول فيها هاي ما فش فيها لف ودوران بالفتوى".

وأثبتت زوجة الأسير (م. ز) أيضاً في **المقابلة السادسة** رجوعها للمفتي الشرعي، ودار الإفتاء للتأكد من جواز حالتها ووضعها لرغبتها في تحديد جنس المولود، وذلك بقولها: "احنا ما عنا اولاد بدنا نحدد عنا بنتين؛ لأنه فش عينات دايمنا باستمرار، المركز بيقبلش يحدد، الا بده فتوى شرعية عشان التحديد بالاسلام حرام الا لسبب شرعي، ورحنا على دار الافتاء وجبنا

فتوى من المفتي الشرعي وأعطانا إياها وقدمناه للمركز وبعدها همي بلشوا يشتغلوا على اساس
هاض الاشئ".

السؤال الخامس: ما هي مشاعرك لحظة إنجابك لطفل من زراعة نطفة مهربة؟

أثبتت جميع الزوجات عينية الدراسة أن مشاعرهن كانت ممزوجة بالفرح والحزن
والخوف والقلق لحظة الانجاب بنسبة 100%، وقد اتضح ذلك في جميع المقابلات، ومثال ذلك
ما جاءت به زوجة الأسير (ي. ح) في المقابلة الرابعة عشر، بقولها: " كانت اللحظات بالنسبة
آلي ممزوجة من كل النواحي.... بس آخر شيء كان السعادة... الانبساط فيه انبساط انا بدي
اجيب ولد، لكن الظروف آلي أنا عشتها بوضع الحمل أو فكرة إنه زوجي مش موجود أصلا
يعني بكل الوضع آلي عشناه كل فترة الثماني شهور فترة الحمل هي أصلا معاناة، مشاعر
ممزوجة حزن.... مع فرح.....مع كآبة".

وقد أعربت زوجة الأسير (ع. ز) عن مشاعرها لحظة الميلاد فقد كانت بين فرح وقلق،
وأشارت إلى اعتمادها الأول والأخير على الله سبحانه وتعالى، وذلك كما جاء في المقابلة
الأولى: دخلت غرفة العمليات هو صح شعور مؤلم إنه أنا نفسي يكون زوجي معي أي وحده
بتولد بتحب إنه زوجها هو آلي يحمل ابنها وهو آلي يوقف معها.... بس قلت الحمد لله، يعني
صح زوجي بالسجن بس هاي في آلي إختوتي، وأهلي وعزوتي، وأهل زوجي، واصحابنا وكلهم
أهلي هدول كلهم واقفين معنا وبيشجعونا، يعني هديك لحظات بتنتشاش ممزوجة بالفرح والحزن
وممزوجة انه انت اجاك ابن الله يخليك اياه... مش سهله انه يربى بدون ابوه، بس احنا متوكلين
عا الله ربنا قادر على كلشي، قادر انه يطلع ابوه ويربيه، قادر إنه يعوضه حنان ابوه".

ووقفت زوجة الأسير (ع. ف) الموقف ذاته، وذلك في المقابلة الخامسة، قائلة: " أنا
طول فترة حملي وأنا كان عندي مشاكل في الحمل، في عندي غدد على الكبد وعندي دسك
بظهري، وكان ممنوع يزرعولي بس أنا يعني ما حكيته لهم بالمركز إنه شو في معاي؛ لأنهم لو
عرفوا بدهمش يعملولي الزراعة فأنا جازفت في حياتي.. يعني قلت ان شاء الله انه الله بطعمنا

ولد بحمل اسم أبوه، والحمد لله كنت متابع في مركز رزان، يعني بقوا متابعين كلشي، يعني كان عندي شوية مشاكل ارتفاع بالضغط والسكري بس الحمد لله عدت الأمور عخير والحمد لله مشت الأمور... في طبعا مشاعر خوف، وحزن، ومشاعر فرحة مبسوط انه بده يبقالي ولد وسند لأخته ولإلي... ومشاعر يعني خوف وحزن إنه أبوه مش موجود معاي هذا أهم اشي.. أنا لما خلفت بنتي بقيتش حاسس باشي، يعني جوزي بقى معاي وجوزي يعني كيف بدي أفلك.. جوزي فش منه أنا الحمد لله رب العالمين.. جوزي كثير منيح معاي فبقى مريحني كثير ومخفف عني، أما هسه أنا طبعا بدي أبقى الام والاب للولاد يعني كل الحمل علي."

وبيّنت زوجة الأسير (م. ز) في المقابلة السادسة قلقها وعنايتها بنفسها من لحظة الحمل إلى لحظة الميلاد، وأشارت إلى حرصها الشديد لحظة ميلادها وعدم مجازفتها هي والأطباء أيضاً، وهذا إن دلّ على شيء يدل على أهمية الطفل المنجب عبر النطف المهربة، ومحبتهم له، بقولها: "هي فترة حملي كلها كانت جد حلوة استغربت من حالي كيف أنا بقيت معترضة عالفكرة، من اول ما حملت فيه لحد ما ولدته كانت هيك حركته في بطني.. اني هيك قاعدة بالدار هادية ما اشوف حدا ولا حدا يشوفني، أنا اصلا بيتوتية فحببت أضلني في البيت هيك قاعدة وعشاني خايفة عحالي أتحرك شوي شوي.. ما أعصبش شوي شوي خايفة عحالي كنت لا يصير اشي، وبس كبر بطني وصار يتحرك هيك أضل أراقب بحركاته. رحت عمرکز رزان عشان يحددولي موعد الولادة، أسبوعين لازم عشاني زراعة ولازم عملية ممنوع طبيعي، قلنله: خليني طبيعي بلكي، قالي: لا مستحيل نخاطر فيه مستحيل قلني يعني 1% انه يلف الحبل السري على رقبتة هاض بنجازفش فيه لو 1%، بقلي: احنا هدول اصلا ابن الزراعة اسمه الابن الثمين! فما بالك ابن أسير! وابن زراعة! شو بدنا نسميهم؟ ملهمش اسم."

السؤال السادس: حدثينا عن حياتك قبل وبعد زراعة النطفة المهربة وإنجاب الطفل سلباً أم إيجاباً؟

توقفت الباحثة أيضاً عند السؤال المتقدم، وقارنت بين حال زوجات عينية الدراسة قبل العملية وبعدها، وبيّنت أنّ حياتهنّ قبل الزراعة كانت مستقرة، وكنّ راضيات، ويقمن بواجباتهن

من تربية للأبناء والقيام بالالتزامات الحياتية، والعمل من أجل تربية الأبناء والإيفاء بالتزاماتهم، على الرغم من المعاناة إثر غياب الزوج في السجن بعيداً عن بيته وأسرته ومحكوماً مؤبداً، أما حالهن بعد الزراعة فقد اطمئنّت قلوبهنّ بقدوم طفل جديد، وباتت حياتهنّ أكثر استقراراً، وبالمقابل كانت هناك زوجات حياتهن غير مستقرة؛ مدمرة قبل عملية الإنجاب لتصبح أكثر استقراراً وأمناً بعد الإنجاب، وتثبت ذلك النسب الآتية:-

تبين أنّ 36% من زوجات الأسرى كانت حياتهن مستقرة قبل إنجاب طفل عبر النطف المهرية، وبالوقت نفسه 64% من زوجات الأسرى كانت حياتهن غير مستقرة قبل الإنجاب، ارتفعت النسبة بشكل ملحوظ لتصل إلى 86% حيث أصبحت حياتهن مستقرة أكثر بعد زراعة النطفة و إنجاب الطفل، وبلغت نسبة الزوجات اللواتي أنجبن عبر النطف المهرية، واستمرت حياتهن بعدم الاستقرار 14% من عينة الدراسة، فهذا إن دل على شيء يدل على أن زراعة النطفة المهرية وإنجاب الطفل أثر في حياتهن بشكل إيجابي فجعلها أكثر أمناً واستقراراً، وأكدت ذلك زوجة الأسير (ع. ز) في المقابلة الأولى، بقولها: " الحمد لله أنا حياتي قبل الزراعة كانت مستقرة، وكنت راضية عايشة ومبسوطة، يعني صح زوجي بالسجن واحنا بنعاني كثير بس ما بضلني احكي انه أنا ليش زوجي بالسجن؟... وبعد الحمد لله رب العالمين ضلت حياتي مستقرة، بالعكس زادت اطمئننا وزادت سكينه وانه رب العالمين اعطانا ولد سند لخواته وهيئك كانت كثير حلوة".

وأكدت زوجة الأسير (أ. ش) انبعاثها من جديد، وتجدد الحياة في قلبها، وسعيها لهدف واضح في حياتها أيضاً، وذلك في المقابلة الحادية عشر، بقولها: "يعني قبل كانت معدومة... خلص عايشة مش عارفة لشو عايشة، واحد وعشرين سنة الحكم وعشت معه 18 يوم ومش مفكرة أعمل اي شيء حسيت انه الدنيا انتهت! يعني ما في خلص... أكل ونوم ورواح وجيان ما في اي هدف لالي... بس الحمد لله هالأ بعد ما خلفت حسيت بحياة ثانية... صار عندي تفكير باشياء غير، شكل الحياة انتقلت من مكان لمكان والحمد لله اليوم مبسوطة معاه كثير يعني حياتي كلها صار... غير كل شيء...كنت ما احب اطلع مشاوير على مناطق تنزه واشي..بس من يوم ما جبته صرت احب اني اطلع على شأنه، آخذه ما اخلي ولا مكان....يعني عمري ما اطلعت

على اواعي الاطفال او على الالعب، اليوم كل اشئ بلفت نظري بجيبه اياه يعني عاقليلة صار بالليل مين احكي انا وياه ونقعد".

وأكدت زوجة الأسير (س. ف) استقرار حالها بعد الزراعة وتبدد خوفها، وأشارت إلى مساندة زوجها لها حتى وهو في السجن، وذلك كما جاء في **المقابلة الرابعة عشر**، بقولها: "كنت قبل مدمرة.... مدمرة... كانوا اولادي صغار.. كنت منبوذة نافية حالي.. الخوف كان قاتلني.. ما كان عندي شخصية.. اللي بغلط فيني بحكي الله يسامحه، اللي بتبلى علي بحكي الله يسامحه.. ما كنتش ظاهرة نفسي، كانت وحدتي بدون جوزي تركني صغيرة! أتطلع عكل النسوان جيرانهم عندهم، أختي شق التوم جوزها عندها.. انا مرة بتطلع.. أنا ما بكزب بهيك مشاعر، أطلع على سلفي هو ومرته وأولاده طالعين.. بناتي في حسرة بعينهم بصحوا بالليل ينادوا يابا.. يابا.. أنا اذا مرضت ما ألفا حدا يقوم فيني.. بنتي تمرض.. فرحة العيد.. فرحة رمضان.. هاد كله كنا نفتقده وما زلنا بس الحمد لله في اشئ تغير.. مثلاً أيام المدارس بنتي صار عمرها سبع سنين وهي ما تعرفش أبوها، لليوم بنتي مش متقربة لأبوها.. ابني هلاً بمرحلة دراسته الجامعية، افتقدته كثير بمرحلة جيزة بنتي.. وميلاد بنتي كثير فقدها معنا، كنت بحاجة لما انخطبت البنت يكون موجود يقرر معي منيح الشب مش منيح، ومش الكل بوقف معاك بهالموضوع... بنتي اللي جبتها من نطفة أعطتني انطلاقة حياة.. دافع.. أشوف حالي.. انا ما كنتش هيك لعبت رياضة سنتين رحت عنادي، صرت أطلع وآجي لحالي.. جوزي ساعدني كثير جوزي غير ولسه بغير فيّ، هو بحكي لي: انه انت لسه عندك خوف بدك تطلعيه.. ما تخافيش من حدا انت اللي عملتيه محدش عمله، اللي صبرتيه محدش صبره.. الحياة صارت أقوى معاي بحكي انه بنتي اللي خلفتها وابوها بالسجن هاي نصفتي! ربي بعثلي اياها لخير.. كنت بحالي آجي عند أهلي خميس جمعة سبت.. بطلته الروتين هاد (ضحك) ..الكل استغرب مني ليه؟ عشان بيتي مملكتي.. صار في استقرار".

ووصفت زوجة الأسير (ع. ع) في **المقابلة الثامنة** مشاعرها وكأنها أم لأول مرة على الرغم من انها أم لطفلتين: "هي كانت مشاعر مختلطة بين حزن ابوه مش موجود معه، ومفرحة انه يعني توأم ذكور لتنتين خوات بعد حرمان 14 سنة.. بعرفش يعني حسيت كأني لأول مرة

بدي اخلف يعني كآني انا مش مخلفة من قبل وهذول التوأم اللي جبتهم يعني...كانوا كآني انا محرومة من الخلفة الي سنين وأول مرة بدي اخلف يعني بعرفش شعور ما في اله وصف والي كان محزن اكثر انه انا خلفت وجوزي بعرفش يعني عرف بعد ما انا ولدت باربع ايام يعني كنت بدي اروح من المستشفى لما عرف انه انا ولدت".

وأشارت زوجة الأسير (ي. ح) التي توفت ابنتها، وكان وفاتها الدافع الرئيس لعملية الإنجاب إلى شعورها بتعويض الله عز وجل لها، وذلك في المقابلة الرابعة، فقالت: "لما اجت بنتي هاي تبدل الحزن بفرح، يعني صرت أعيط قلت علي العياط مش طبيعي الكل فرحان، لما خلفت حسيت حالي خلفت البنت الي ماتت حسيت اللي بين ايدي اللي توفت مش البنت الجديدة، يعني اول سؤال سألوني اياه الصحافة قلي شو حسيت؟ قلناهم: حسيت حالي خلفت اللي راحت من اول وجديد يعني بيجيش زيبا بس ربنا بعوضك بس حسيت اللي بين ايدي شفتها.. تمنيت جوزي لو انه يكون موجود بهال لحظة...كانوا معاي اهلي وصاحباتي، كان المركز مليون بقى اهله كلهم واخوته ونسوانهم، خواته وزيجانهم، في من اصحابه، في صاحبات الي من نابلس اجو ومن هون واجت الصحافة وهييك...".

السؤال السابع: هل تم تسجيل الطفل وإصدار شهادة ميلاد وهوية من الدوائر الرسمية وبالتالي إمكانية حصوله على جواز سفر؟

أكدت عينة الدراسة سهولة تسجيل الطفل المنجب عبر النطف المهربة، وتعاون المستشفى معهم وذلك بنسبة بلغت 100%، فأجمعت جميع المقابلات أن المستشفى سارع إلى تسجيل الطفل وإصدار تبليغ الولادة، وذلك بعد تقديم هوية الزوجة، وشهادة ميلاد الزوج المعتقل، وذلك لأن هوية الزوج لدى سلطات الاحتلال، إضافة إلى توفر وثيقة رسمية من الصليب الأحمر، ووثيقة من وزارة الأسرى، يتم بعد ذلك تقديمها إلى دائرة الأحوال المدنية فتصدر شهادة ميلاد الطفل، هذا ما اتضح في المقابلات، فقد كشفت زوجة الأسير (أ. ع) في المقابلة الثانية عن خوفها وقلقها من التسجيل في بداية الأمر، إلا أنها شهدت بسهولة ويسر الإجراءات بعيداً عن التعقيدات، بقولها: "تسجل من أول يوم ... سجلناه بالمستشفى بدون اي

معوقات.... أنا خفت انهم ما يرضوش يسجلوه بس لا الحمد لله عملنا الاجراءات بالمستشفى، وتبليغ الولادة تم تسليمه بشكل سهل وكلشي والاوراق رسمية وكاملة وبالمخيم واسم ابوهم وسيدهم، وشهادة الميلاد طلعوها بعد ثلاث اربع ايام وعنده تأمين صحي، ومسجلين على اسم ابوهم يبقى يطلعوه عالجازر على اسمه واسم ابوهم ويقارنوا وخلص بمشوها يعني الله بهديهم هسه الجواز ما حاولناش..بس ما اعتقد انه يمنع، لانه لو بدهم يمنعوهم بمنعوهم بالزيارة....فهيك بتقيسي عليهم انه ما منعوك بالزيارة معناه مش ممنوعين من السفر.....وبتسجلوا كمان ان شاء الله بالمدارس ما دام كلشي قانوني".

وأشارت زوجة الأسير (ع. ف) إلى حرص الجهات المسؤولة على الوثائق المطلوبة لتسجيل الطفل، وأثبتت بعد ذلك تتابع الأمر بكل يسر فقالت في المقابلة الخامسة: "انا قعدت ثلاث ايام بالمستشفى العربي التخصصي، أخذوا بالاول هويتي وصورة عن هوية زوجي، بعدين طلبوا عقد الزواج، ما قبلوش يعطونا تبليغ الولادة، لانه ما بقاش معاي عقد الزواج. بعد اكم يوم راح ابوي وودالهم عقد الزواج أعطونا تبليغ الولادة، وحولنا بتروحوا بتسجلوه بالداخلية... راح اخوي بنفس اليوم سجله بالداخلية أخذ عقد الزواج....وهويتي وصورة عن هوية ابوهم.وعملوله شهادة ميلاد، ورقم هوية للطفل، وطلعولنا ملحق الي وملحق لزوجي على طول بنفس اليوم".

وقفت زوجة الأسير (س. ف) موقفاً لا يختلف عن موقف غيرها من الزوجات، فقد أشادت في مقابلتها الرابعة عشر بتعاون الجميع بقولها: "هوية أبوها مش موجودة فكان في جواز سفر، عملناها اياه عن طريق جواز السفر... انا قعدت بالمستشفى 5 ايام خلال هدول الخمس ايام كان سلفي بعمل اجراءات هوية، فقبل ما اطلع من المستشفى كان جابيلي شهادة ميلادها بدون اي تعقيدات الكل ربح بالفكرة والكل ساعد وطلعولي اياها بيومين".

السؤال الثامن: هل يسمح للطفل المنجب عبر النطف المهربة من زيارة والده في السجن؟

بعد طرح السؤال المتقدم على زوجات الأسرى تبين أنّ ما يقارب النصف من الأطفال المنجبين عبر النطف المهربة يُسمح لهم بزيارة آبائهم؛ وذلك بنسبة 46%، واتضح ذلك من

خلال حديث أمهاتهم، فبيّنت زوجة الأسير (ع. ز) في المقابلة الأولى إلى سماح اليهود لها، وبصحبة ابنها المولود عبر النطف بزيارة زوجها بلا أي مشاكل، فقالت: "أنا طلعتي تصرّيح عالشهر، عالشهر أخذت ابني وزرته عادي، وجوزي استقبلنا عالكزاز، سجلته بالصليب على هويّتي، من ناحية اليهود ما شكوا... مهمي اصلا بعرفوا انه هاظ زراعة، أنا زرته مرتين مش مرة، انا بزوررش غير كل 6 سنين مرة يعني انا زرته بعد اسبوعين ردوا طلعتولي كمان زيارة ورديت اخذته معاي، ورد زار ابوه مرة ثانية ودخلوه آخر عشر دقايق". وشهدت بالأمر ذاته زوجة الأسير (أ. ع) في المقابلة الثانية، قائلة: "آه... قبل اسبوع زرنا، ما امنعوا الحمد لله في منهم كثير امنعوا، بس أنا السجن الي بقيت ازور عليه ريمون يعني من هاي الناحية مفش مشكلة.... ايدي على قلبي بقيت اقول يا ربي هسه يرجعونا واشي بس الحمد لله ودخلوا عنده حملهم وباسهم... هسه كل شهرين يعني بفوتوا عنده شهر بعد شهر.. بفوتوا بحملهم... آه... بس مرات بصيروا يعيطوا يا حرام، لأنه بنسوه وبخافوا من الجنود لأنه هم بحملوهم".

وفي المقابلة السابعة، كشفت زوجة الأسير (ع. ش) وزوجها الأسير خوفهما مما يتبادل على الألسن بهذا الشأن في بداية الأمر، واقترح عليها زوجها تأجيل الزيارة مدة عام من ولادة الطفل، وأشارت إلى مشاعر القلق التي رافقتها في الزيارة إلّا أنها بيّنت أن الأمر سار بشكل طبيعيّ جدًا: "زرنا بعد ما بقى عمره سنة، قبل السنة كنا نسمع من الناس انهم ممنوعين، هسه قلبي جوزي بديش اسجل هسه للزيارة، لاني اذا بدى اسجله للزيارة الادارة بتسألني ملكاش ولد هاظ من وين؟ بعملوا معه تحقيق وبغرموه احنا سمعنا انهم غرموا ناس، فاحنا استتينا اشوي عيين ما الامور هديت، بس رحنا بقى عمره سنة، هسه الصليب مانع شوي قال صعب، لانهم رجعوا ناس وبشجعكمش انه تسجلوه واذا بكم تطلعوه طلعه على عاتقكم احتمال يرجعوه ويغلبوكم، رحنا عالزيارة طبعاً احنا على اعصابنا يعني انهم يدخلوه او ما يدخلوهوش او يسألونا مش سهل الوضع، كانوا معي مجموعة من البلد كلهم واقفين معي ويستتوا يدخل عند ابوه، الاجراءات بقت طبيعية جدا جدا ما سألوش ولا عملوا اي اشي اليهود".

وفي الجهة المقابلة، بلغت نسبة الأطفال الذين لم يُسمح لهم بزيارة آبائهم النسبة ذاتها؛ وهي 46% وذلك لاعتبارهم أبناء غير قانونيين، هذا ما يقوم الصليب الأحمر بنقله عبر الرسائل

إلى الأهل. تبين ذلك من خلال حديث أمهاتهم أيضاً، ففي المقابلة السادسة تحدثت زوجة الأسير (م. ز) عما حدث معها، وكشفت ردة فعل جانب الاحتلال بعد تيقنه من أنه طفلٌ منجبٌ عبر النطف المهربة، بقولها: "أخذته كان عمره 3 شهور، بس أجا دورنا بدنا نفوت الا هاي مديرة السجن بتقلي: مين هاض؟ بقلها: ابني قبل الحبس وجبناه بالزراعة، بتقلي: من وين من نطف مهربة؟ بقلها: لا احنا بنتي الكبيرة أجت بالزراعة وضل عينة من جوزي، بتقلي: هو كم سنة اله محبوس؟ بقلها: 8 سنين، قالت: اطلع بره... قتلها: بس هالمره وين بدي اطلعه؟ وولد صغير وين بدي احطه؟ قالتلي: خليه بحضن حدى برا اذا في حدا خليه برا وامه تقوت، رحى طلعت برا أعطيت له لوحده وفتت ممنوع خلص بعدها صرت اروح واخليه هون".

تنوع الإجابات يكشف مزاجية إدارة السجون، فقد جاء في حديث زوجة الأسير (ع. ز) في المقابلة الأولى، فقد أشارت إلى أنها زارت زوجها بصحبة ابنها الأول بشكل طبيعي جداً، أما الابن الثاني فلم يسمح له بالزيارة، بقولها: "هسه ابني الثاني اللي جبته بعد سنتين" ما زار نهائياً..... بصراحة هما اللي بالصليب حكولي انه كل اللي هيكم مرفوضين ما بزوروا عشان هيكم انا ما زرتة، ممنوعين يزوروا يعني غير قانونيين غير شرعيين هيكم بعثروهم، وزوجي قدم لادارة السجن وحكوله مرفوض ما في".

وفي الوقت ذاته أشارت زوجة الأسير (ف. م) في المقابلة التاسعة إلى متابعة الجانب الاسرائيلي شؤون أهل الأسرى، ومعرفة إذا كان تمّ إيجاب عبر النطف المهربة أم لا، وتشديدهم إزاء ذلك ومنع الأطفال من الزيارة، بقولها: "يعني اخذتهم بس مش كثير يعني ودخلوا عند ابوهم... يعني سجلتهم على الزيارة وعادي، يعني ليش هما، لانه اول اشى كان شفقات هناك كانت يهودية كثير شادة ولما احنا خلفنا وشافتنا عال تلفزيون صارت تقاثل وعرفتنا، وفي وقت الزيارة صارت تحكي انكم ممنوعين أمني وهيكم.... بعدين تمنها انتقلت اليهودية تمنى أمنت يعني طلعت خلص استقالت بعد سنة تقريبا، واللي بعديها بعرفوش انه هي كانت كثير قوية ويعني شديدة هي المسؤولة عن السجن كلياته مديرة او اشى ضابطة.... يعني بدناش الولد يروح وييجي خوف ينحط عليه اكس عالكمبيوتر انه ممنوع امني".

وألقت زوجة الأسير (س. ف) في المقابلة الرابعة عشر الضوء على جانب مهم، ألا وهو ردة فعل الجانب الاسرائيلي حال معرفتهم بموضوع الإنجاب عبر النطف المهربة، فلا يقف على منع الطفل من الزيارة، بل وصل بهم الأمر إلى معاقبة الأب؛ الزوج الأسير، وفرض عليه غرامة مالية، كما جاء في قولها: "هو لا ما بسمطله.... ما الهم تصاريح.... كان اللي بتروح بتزور بعاقبوا الأب بزئزئوه... وبحطوله غرامة وبحرموه عيلته من الزيارة... بعددين راحت زارت كان في واحد عنده بنت قد بنتي، فبعثناها عن طريق اسم بنته (ضحك) واولادي مسموح يزوروا بس انا بغامرش تروح معهم، انا الخوف مني انا... في صاحبي اللي بتزور كل زيارة، انا عندي خوف رهيب من اليهود".

وشهدت بذلك زوجة الأسير (ع. ق) في المقابلة الثالثة عشر، فتحدثت عما حصل معها، ومع زوجها بعد مشاهدة ادارة السجون المقابلة التي أجريت معها، وتم نشرها إعلامياً، فأكدت قول المقابلات السابقة، بقولها: "هسه جوزي تعاقب لما صارت الزراعة والخلف، لانني خلفت واطلعت على التلفزيون وشافوها اليهود.... راحوا قالوله: انت مهرب نطفة ومرتك زارعة؟ قلهم: آه، قالوله: كيف؟ بعرفش شو جابوهم، قالوله: طيب بدنا نعاقبك على هاض الاشئ، قلهم: اللي بدكم تعملوه في اعملوه.... اللي بدي اياه اعملته ومش خايف... عاقبوه على هاض الاشئ... منعوه كانتينا... وزيارة.... ونقلوه من السجن اللي هو فيه على سجن ثاني... هسه الولد انه يزور بعرفش ما جربناش.... همي قايلينه مش رح نخليك تشوف الولد، والله اعلم لقدام اشوي شو يصير لانه معيش تصريح".

أما النسبة المتبقية من عينة الدراسة والبالغة 8%، فلم يحاولن الزيارة واصطحاب أبنائهن من النطف المهربة لرؤية آبائهم، وذلك كما جاء من زوجة الأسير (ع. ف) في المقابلة الخامسة، والتي تحدثت فيها زوجة الأسير، قائلة: "هذا الاشئ محاولتش أجربه، يعني أنا هسه بدي أقدم تصريح عشان تصريحي خالص، فبدي اقدم بطلعوله تذكرة لإله وتذكرة لأخته فبعرفش شو بيصير.... يعني هسه عمره شهر ويومين بدي أقدمله طلب من الصليب وان شالله يطلع بده وقت حوالي أربع شهور ليطلع التصريح.... والاولاد بروحوا معاي بصفة أمني وهسه انا من ناحية الولد، مش عارف يقبلوا ما يقبلوش الله أعلم".

السؤال التاسع: هل لديك ملاحظات تودين الحديث عنها؟

على الرغم من بعض الصعوبات التي واجهت النساء اللواتي قمن بعملية الزراعة ومعاناتهن، إلا أنها تجربة يشجعن النساء الأخريات على الإقدام عليها، وقد بلغ ذلك بنسبة 100%، ولم يقف الأمر عند التشجيع والحث فقط، بل تعدى ذلك بتوضيح مبررات ومزايا العملية، ومثال ذلك تأكيدهن أن العمر ماضٍ، وعلمياً أن المرأة بعد عمر معين لا تستطيع الإنجاب، وبناء على ذلك عليهن ألا يحرمن أنفسهن من الأمومة وتكوين أسرة، ومن جانب آخر وضحن أن الزوجة تلقائياً تنتظر زوجها فمن الأفضل أن تنتظره أمّا منتجة مربية، لأن الزوج في نهاية الأمر سيخرج من السجن ليجد بيته وزوجته وأولاده في انتظاره، تبين ذلك في مقابلاتهن بقول زوجة الأسير (أ. ع) في المقابلة الثانية: "يعني أنا بنصح كل زوجة تجرب هاي الفكرة؛ لأنه العمر بمضي واحنا مش بايدنا العمر والخلفة... واحنا هيك... هيك... مستنيين... عالقل الوحدة تستنى وعندها ولد يملي عليها حياتها وتتشغل فيه"، ووقفت الموقف ذاته زوجة الأسير (أ. و) في المقابلة الثالثة، بقولها: "أنا كنت بأيد... بشدة... هسه... ببصم بالعشرة كل وحدة زوجها بالسجن تزرع تتوكل على الله".

وأشارت زوجة أخرى إلى التفات الزوجة لنفسها واهتمامها بعائلتها ومستقبلها، بعيداً عن آراء الناس في قولها: "بحكي للزوجات كل زوجة حكم زوجها عالي وعندها رغبة بهذه الفكرة بشجعها على هاي الخطوة من كل قلبي.... ولازم تكون قناعة بينها وبين زوجها، يعني مقتنعة ما تتردد انها تخلف وتتجب وتحجب وجوزها حكمه عالي... بنصحها وبشجعها من كل قلبي... وما تهكلش هم حدا بالنهاية مستقبلها وحياتها ومصيرها هي وزوجها وأولادها، يعني الكل عنده ليش تحرم حالها منشان الناس؟"

وفي المقابلة الخامسة، حثت زوجة الأسير (ع. ف) على الأمر ذاته، مبينة أهمية الأولاد وعائلتها من حولها، فقالت: "أنا بحب أحكي لزوجات الاسرى يعني اذا الوحدة بتفكر تعمل يعني عملية تهريب نطف زراعة ويبقى الحكم زوجها طويل يعني تعمل هاي التجربة، لأنه بيقالهم امل بهالدنيا... بتبقالها عزوة بتبقالها عيلة الوحدة... صحيح مسؤولية كبيرة."

وألفت الزوجات الضوء على جانب مهم، وهو الضغط المجتمعي والعائلي، وأكدن أن على المرأة عدم الاستجابة والاستسلام لأي ضغوط، وعليها أن تقاوم وتدعم حياتها وعائلتها عن قناعة ورضا واتفاق بينها وبين زوجها، لأنها في نهاية المطاف هي المسؤولة رعاية وتنشئة الأطفال وتنشئة سليمة، ومثال ذلك قول زوجة الأسير (ع. ز) في المقابلة الأولى: "أهم شيء الوحدة ما يكون مضغوط عليها.... يعني لا الحماة، ولا دار الحماة، ولا أبو الزوج، ولا أم الزوج، ولا أخو الزوج الي بده يربي، يعني هاض الشيء لما هي بدها تخلف لازم يكون اقتناع منها أنا الي بدي أربي أنا الي بدي اقتنع في هاض الشيء.... غصبوني وحملت وضيعت ابني..... يلا روحوا ربي جبتك غصبن عني.... شو بدي استفيد أنا؟ يا أنا بكون مقتنعة وبحمل برضائي لأنه أنا بدي أربي وأخليه إنسان فهمان اللي يفيد الناس والمجتمع ويفيدني ويفيد أبوه يا بلا منو هاض الحكي".

وأكدت زوجة الأسير (م. ز) في المقابلة السادسة على أهمية الاقتناع بالفكرة، وعدم وجود أي سلبات للعملية بقولها: "سلبات ما الها هي التجربة..... أنا بالنسبة الي بس أنك تكوني مقتنعة ومقررة 100% عند هذه الفكرة بتلاقيهاش أي سلبية..... إيجابياتها كثيرة.... وينصحهم كلهم يخوضوها بدون تردد حتى لو عندهم أربعة خمسة هيك شيء بغير فرحة بتدخل البيت".

وتوقفت زوجة الأسير (ع. ن) في المقابلة العاشرة عند المعنويات الطيبة التي تولدها هذه التجربة على الأسير وعليها شخصيًا، فقالت: "هو أنا بصراحة بأيد كل حدا حابب يخوض التجربة وما خاضها أو عنده تردد ولو 1% ما يتردد نهائي، هي تجربة كتير حلوة فيها معاناة لكن بتوخذي بالآخر طعم الصبر وروح الحياة، بتكوني مساهمة للأسير انه يكون عنده أمل كبير انه موجود وبتعطيه أمل انه الفرج يعني ان شاء الله باذن الله قريب مثل ما انه كان سهل انه ينبج وهو بداخل السجن سهل انه ربنا يفرج عنه، فكل هاي الأمور كانت بإرادة الله الحمد لله ربنا اراد انه يتمم على خير وينصح لاي حد انه يخوض التجربة وما يتردد وان شاء الله ربنا يتممها علينا بالستر يا رب".

وبددت زوجة الأسير (س. ف) في المقابلة الرابعة عشر مشاعر الخوف والقلق التي قد تسيطر على النساء من أبناء جلدتها، بقولها: "أنا بنصح كل نساء الأسرى يخوضوا التجربة

هاي، والي عندها خوف بطلع.. هاد الطفل بنصف وبسكت الي بحكي من الناس.. وحتى لو
مفش خلفه بارادتك بشخصيتك بتسكتي مين ما بدك، انت الشعار الي حامله زوجك أسير..
ومحافطة على اسمه واسمك ووقوفك جنبه بغنيك عن أي اشي ثاني.. احنا بنقهر السجان والناس
المتخلفة كمان؛ لأنه زي ما في سجان زي ما في عنا شعب متخلف بدنا نقدر نفهمه ونسكتنه!
يعني أنا هلا عندي الحرية التامة اني أكمل تعليم وأدرس بارادتي بالتحدي الي تحديته لنفسي".

تحليل نتائج المقابلات الشخصية لزوجات الاسرى اللواتي أنجن عبر النطف المهربة
ومناقشتها

السؤال الأول: ما هي الكيفية التي تكونت بها فكرة زراعة نطفة مهربة لديك؟

تبين من خلال الإجابة عن هذا السؤال أن الفكرة بدأت من الزوج أولاً، وأشارت
الإحصائية أن 64% من أزواج عينة الدراسة تعود إلى أزواجهم الأسرى الفكرة، وبموافقة
الزوجة وأهل الزوج والزوجة والأقارب وباستشارة دينية وطبية، و29% من الزوجة نفسها،
و7% من أهل الزوج وخاصة أم الأسير، وكشفت الدراسة أيضاً معارضة بعض الزوجات في
البداية هذه الفكرة نتيجة المجتمع والضغط المجتمعي، وخشية كلام الناس، لكن سرعان ما
تحولت المعارضة الى موافقة بعد مساندة أهل الزوج وأهل الزوجة، وإصدار الفتوى الشرعية
بأن هذه الفكرة جائزة شرعاً، وفقاً لشروط المتفقة عليها، وهي؛ الإعلان من قبل الزوج في
السجن والزوجة خارج السجن نية الزراعة، ووجود شهود على أن النطف المهربة للزوج.
وساهم الإعلام بدور كبير في نشر هذه الفكرة ، وبالتالي تشجعت الزوجات اللواتي رفضن هذه
الفكرة في البداية.

السؤال الثاني: ما موقف أهل الزوج وأهلك وزوجك بالإيجاب من خلال النطفة المهربة؟

اتضح من الإجابات السابقة للزوجات أن 79% من الأهل كانوا موافقين وداعمين
للإنجاب عن طرق النطف المهربة، لكن اللفتة والحماسة كان من قبل أهل الزوج بشكل واضح،
ويعود ذلك لرغبتهم بطفل يمثل ابنهم خارج السجن، ويحافظ على اسمه وخاصة عند عائلة

الأسير الذي ليس لديه أطفال أو ليس لديه أطفال ذكور. أمّا بالنسبة لأهل الزوجة فتحفظهم كان خشية كلام الناس، وكيف سيبررون حمل ابنتهم وزوجها قابلاً في السجن مدة حكم عالية من جهة، ومن جهة ثانية خشية على ابنتهم من تكبد آلام المعاناة وحدها به طوال هذه السنوات، لكن يمكننا القول إنّ خشية الأهل من القيل والقال تبذرت، فأصبح هناك وعي بهذا الجانب، وبالتالي اتخذ المجتمع موقفاً مغايراً يدعم الأهل ويشجعهم على هذه الفكرة لما له من فوائد عائدة على العائلة أولاً والوطن ثانياً؛ فالأم التي تنتظر زوجها تربي أبنائها وتنشئ جيلاً جديداً، وأيضاً ذلك يعدّ عملاً وطنياً تحديداً للاحتلال. وفي الوقت ذاته كانت هناك فئة معارضة من أهل الزوج وأهل الزوجة على السواء في بداية الأمر لهذه الفكرة الغربية بنسبة 21%.

السؤال الثالث: ما مدى الدعم العائلي والمجتمعي الذي حصلت عليه قبل زراعة النطفة؟

رحبت العائلة والمجتمع بالفكرة ترحيباً جماً بلغت نسبته 93%، على الرغم من وجود التحفظات في بداية الأمر بنسبة 7%، لكن كما أشارت الباحثة سابقاً ساهمت وسائل الإعلام والمقابلات مع الحالات التي نجحت في نشر الوعي، وتبسيط الضوء على الجانب الإيجابي للموضوع في تقبل المجتمع للفكرة، بل وتشجيعه عليها. وكشفت المقابلات السابقة دور العائلة سواء من قبل أهل الزوج؛ والدته وإخوانه، أو أهل الزوجة ودعمهم المعنوي ومساندتهم، واحتضانهم للأمر منذ البداية حتى المخاض، ومتابعتهم الأمر فور الولادة، واحتفالهم بقدوم الطفل؛ كما يسمى_الطفل الثمين_، واعتباره مصدر خير وأمل.

السؤال الرابع: هل قمت بالذهاب للمفتي لأخذ فتوى شرعية، أم اكتفيت بالفتوى العامة؟

تبين من خلال الحديث مع زوجات الأسرى أنّ النسبة الأعلى اتبعن الفتوى العامة، وبلغت نسبتهن في عينة الدراسة 79%، وأكدن أنّ الإعلام الفلسطيني و مركز رزان لعب دوراً في نشر هذه الفكرة و الحديث عنها بشكل مباشر، مؤكدين اعتمادهم على الفتوى الشرعية، ومجموعة الضوابط. وبالوقت ذاته بلغت نسبة من قمن بزيارة المفتي بصحبة الأخوة والأهل بصفة شخصية واستشارته 21%، وتحقق بأنفسهن من صحة الفتوى، واستفسرن عن حالات خاصة بهنّ تخالف الحالة العامة.

السؤال الخامس: ما هي مشاعرك لحظة إنجابك لطفل من زراعة نطفة مهربة؟

أكدنّ الأمهات المنجبات أطفال عبر النطف المهربة أنّ مشاعرهنّ كانت خليطاً من الفرح والحزن والمعاناة بنسبة 100%. في الحقيقة إنّ اختلاط هذه المشاعر شيء طبيعي جداً لأنه انعكاس للحالة النفسية التي تمر بها الزوجة، ففي الفرح دليل على تجدد الحياة، وتجدد الرابطة الزوجية المقدسة، وفي الحزن خوف من المستقبل ومسؤولياته. أما فرحة الزوج في سجون الاحتلال فهي فرحة لا توصف، وفرحة أم الأسير أيضاً وفرحة المجتمع العائلي المحيط، والمجتمع الوطني بأكمله واحتفالهم بهذا الحدث.

السؤال السادس: حدثينا عن حياتك قبل و بعد زراعة النطفة المهربة وإنجاب الطفل سلباً أم إيجاباً؟

عند الإجابة عن هذا السؤال برزت النزعة الإنسانية الصادقة التي سيطرت على الأمهات، وخصوصاً بعد الإنجاب، تبين ذلك من خلال الحديث أن حياتهنّ بعد الزراعة فقد غدت أكثر استقراراً وطمأنينة وسكنية بقدم المولود الجديد.

وقد أكدنّ الأمهات أنّ حياتهنّ كانت قبل الزراعة مستقرة، وكُنّ راضيات، يقمن بواجباتهنّ ويربين أبنائهنّ، على الرغم من المعاناة بسبب غياب الزوج عن بيته وأسرته ومحكوماً بالمؤبد.

ومقارنة بين الحاليين نجد أنّ 36% حياتهنّ مستقرة قبل الزراعة، و64% حياتهن غير مستقرة؛ مدمرة، لترتفع إلى 84% بعد الزراعة استقراراً وهدوءاً، وبقيت بعد الزراعة غير مستقرة بنسبة 16%، هذا يدل دلالة واضحة على أنّ زراعة النطفة المهربة وإنجاب الطفل أثر بشكل ايجابي في حياتهنّ فباتت أكثر أمناً وسكنية.

السؤال السابع: هل تم تسجيل الطفل وإصدار شهادة ميلاد وهوية من الدوائر الرسمية وبالتالي إمكانية حصوله على جواز سفر؟

تبين من إجابات زوجات الأسرى عن السؤال المتقدم أن المستشفى باشرت بإصدار تبليغ الولادة بعد أخذ هوية الزوجة وشهادة ميلاد الزوج المعتقل، وذلك لأن هوية الزوج لدى سلطات

الاحتلال، إضافة إلى بعض الوثائق من الصليب الأحمر، ووزارة الأسرى يتم تقديمها إلى دائرة الأحوال المدنية، وبدورها أصدرت شهادة ميلاد للطفل، فقد أكدت المقابلات بنسبة 100% سهولة تسجيل الأطفال المولدين عبر النطف المهربة.

السؤال الثامن: هل يسمح للطفل المنجب من النطف المهربة بزيارة والده في السجن؟

كشفت عينة الدراسة أنَّ الاحتلال يسمح للأطفال المولدين عبر النطف المهربة بزيارة آبائهم بنسبة 46%، وتقف النسبة ذاتها 46% على الجهة المقابلة، فقد بيّنت زوجات الأسرى أنَّ الاحتلال منع أطفالهنَّ مولودين عبر النطف المهربة من زيارة آبائهم، لاعتبارهم أبناء غير قانونيين، وبالتالي ممنوعين من زيارة آبائهم، وهذا ما ينقله الصليب الأحمر إلى الأهل، وهذا إنَّ دلَّ على شيء فإنَّه يدلُّ دلالة واضحة على مزاجية إدارة السجون، وعدم وجود قانون واضح يحكمون إليه، وكما تبين من خلال المقابلات إنَّ إدارة السجون تتابع الإعلام الفلسطيني وخاصة ما يبث على التلفاز بخصوص الأسرى وزوجاتهم وزراعة للنطف المهربة، وأيضاً ما نسبته 8% لم يحاولن زيارة أزواجهن واصطحاب أطفالهن، خاصة أنَّه يتردد على مسامعهن منع الاحتلال للأطفال عبر النطف المهربة من زيارة آبائهم في سجون الاحتلال، فيقف خوفهن على أطفالهن حائلاً دون الإقدام على هذه الخطوة.

السؤال التاسع: إذا كانت لديك ملاحظات تودين الحديث عنها؟

تّضح أنَّ 100% من زوجات الأسرى المنجبات أطفال عبر النطف المهربة يشجعن النساء الأخريات على الإقدام على التلقيح عبر النطف المهربة، ووضحن أنَّ العمر ماضٍ، وعليهن ألا يحرمن أنفسهنَّ من الأمومة وتكوين أسرة، لأن الزوج حتماً سيخرج في النهاية من غياهب السجن ليجد بيته وزوجته وأولاده في انتظاره.

جدول (58) نتائج أسئلة المقابلات بالنسبة المئوية وفقاً للأسئلة المطروحة

السؤال الأول: ما هي الكيفية التي تكونت لها زراعة النطف المهرية؟

تعود للأسير	%64
تعود لزوج الأسير	%29
لأهل الزوج	%7

السؤال الثاني: ما موقف أهل الزوج وأهلك وزوجك بالإيجاب عبر النطف المهرية؟

نسبة أهل الزوج وأهل الزوجة الموافقون على الفكرة	%79
نسبة أهل الزوج وأهل الزوجة المعارضون للفكرة	%21

السؤال الثالث: ما مدى الدعم العائلي والمجتمعي التي حصلت عليه قبل الموافقة على زراعة النطف المهرية؟

ترحيب وقبول من العائلة والمجتمع	%93
لم تلق ترحيب وقبول من العائلة والمجتمع	%7

السؤال الرابع: هل قمت بالذهاب إلى المفتي لأخذ الفتوى الشرعية أم اكتفيت بالفتوى العامة؟

اكتفيت بالفتوى العامة	%79
فتوى خاصة	%21

السؤال الخامس: ما هي مشاعرك لحظة إنجابك لطفل من نطفة مهريّة؟

مشاعر ممزوجة بالفرح والحزن والخوف والقلق	%100
--	------

السؤال السادس: حديثنا عن قبل وبعد إنجاب طفل من نطفة مهريّة؟

قبل الزراعة والإنجاب مستقرة	%36
قبل الزراعة والإنجاب غير مستقرة	%64
بعد الزراعة وإنجاب طفل أصبحت مستقرة	%86
بعد الزراعة والإنجاب غير مستقرة	%14

السؤال السابع: هل تم تسجيل الطفل وإصدار شهادة ميلاد وهوية من الدوائر الرسمية وبالتالي الحصول على جواز سفر ؟

تم تسجيل الطفل وإصدار شهادة ميلاد وهوية من الدوائر الرسمية	%100
--	------

السؤال الثامن: هل يسمح للطفل المنجب عبر النطف المهربة زيارة والده؟

يسمح للطفل المنجب عبر النطف المهربة من زيارة والده	46%
لا يسمح للطفل المنجب عبر النطف المهربة من زيارة والده	46%
عدم محاولة الزيارة بسبب الخوف من المنع على الطفل المنجب	8%

السؤال التاسع: هل لديك ملاحظات تودين الحديث عنها؟

يشجعن النساء الأخريات على الإنجاب ولم يقتصر على التشجيع والحث فقط، بل تعدى إلى توضيح المبررات ومزايا العملية	100%
--	------

جدول (59) المتغيرات المشتركة والمتفاوتة بين زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة وزوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة بالنسب المئوية:

المتغير	زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة	النسب المئوية	زوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة	النسب المئوية
عدد السنوات التي قضتها الزوجة قبل الاعتقال مع الزوج	أقل من 5 سنوات	60%	أقل من سنة واحدة	57%
	ما بين 5_10 سنوات	22%	سنة واحدة وأقل من سنتين	29%
	10 سنوات فأكثر	18%	أكثر من 3 سنوات	14%

يتبين أنّ النسب متقاربة جدًا في عدد السنوات التي قضتها بعض الزوجات مع أزواجهن الأسرى قبل دخولهم السجن، فبعضهن قضين معهن أيام معدودة، وبعضهن بضعة أشهر، وبعضهن لم يكملن السنة.

المتغير	زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة	النسب المئوية	زوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة	النسب المئوية
الدرجة العلمية	توجيهي فأقل	63%	توجيهي فأقل	79%
	بكالوريوس فأكثر	26%	بكالوريوس فأكثر	21%
	دبلوم	11%	دبلوم	0%

تبيّن أنّ هذا المتغير مؤثر جدّاً، ويعكس نسبة المستوى التعليمي بين زوجات الأسرى، وكشف أنّ بعض الزوجات اللواتي أكملن تعليمهن أكملنه بعد الزواج من خلال مقابلة الباحثة للزوجات الأسرى.

المتغير	زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة	النسب المئوية	زوجات الأسرى اللواتي أنجن عبر النطف المهربة	النسب المئوية
طبيعة العمل	لا أعمل	84%	لا أعمل	100%
	أعمل	16%	أعمل	0%

تبيّن أنّ زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة ولم يكملن تعليمهن كانت نسبة عالية 84% من زوجات الأسرى لا تعمل، وقد انعكست على طبيعة العمل، وبالتالي نسبة ضئيلة جدّاً التي تعمل بلغت 16%، وبالمقابل كانت نسبة زوجات الأسرى اللواتي أنجن، وربات بيوت 100%، وذلك انعكس على عدم وجود دخل ثانوي، وهذا يشير إشارة واضحة إلى أهمية مخصصات الأسير بالنسبة لعائلته وزوجته، وتدهور الوضع الإقتصادي لعائلة الأسير، وذلك لأنه لا يوجد دخل آخر، فغياب الزوج يؤثر من الناحية الاقتصادية.

المتغير	زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة	النسب المئوية	زوجات الأسرى اللواتي أنجن عبر النطف المهربة	النسب المئوية
مخصصات الأسير	تتقاضا الزوجة كاملة	68%	تتقاضا الزوجة كاملة	64%
	تتقاسمه الزوجة مع أهل الأسير	32%	تتقاسمه الزوجة مع أهل الأسير	36%

تبيّن أنّ النسب متقاربة جدّاً بين الزوجات، ومن الملاحظ أنّ النسبة الأعلى من مخصصات الأسير بيد الزوجة.

المتغير	زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة	النسب المئوية	زوجات الأسرى اللواتي أنجن عبر النطف المهرية	النسب المئوية
الدخل الشهري	لا يوجد	%88	لا يوجد	%100
الثانوي	يوجد	%12	يوجد	%0

تبيّن أنّ النسب متقاربة نتيجة تزوج الزوجات بعمر مبكر ولم يكملن تعليمهن، وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي للأسرة بحيث فقط تعتمد على مخصصات الأسير.

المتغير	زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة	النسب المئوية	زوجات الأسرى اللواتي أنجن عبر النطف المهرية	النسب المئوية
عدد المواليد	بدون أولاد	%9	بدون أولاد	%21
	ولد واحد	%12	ولد واحد	%37
	ولدان	%35	ولدان	%28
	ثلاثة أولاد فأكثر	%44	ثلاثة أولاد فأكثر	%14

تبيّن أن النسب الأعلى للمحكومين مؤبد مدى الحياة بلغت %44 ثلاثة أولاد فأكثر، وأقل نسبة بدون أولاد %9، بينما زوجات الأسرى اللواتي أنجن كانت أعلى نسبة وجود ولد بلغت %37، وقد تفاوتت النسب المتبقية بين؛ بدون أولاد %21، ولدان %28، ثلاثة أولاد فأكثر بنسبة %14. وتشير النسب إلى أنّ غالبية الزوجات اللواتي أنجن عبر النطف المهرية أمهات لأبناء، فقد بلغت نسبة الزوجات اللواتي أنجن ولم يكن عندهن أولاد نسبة %21 من عينة الدراسة.

المتغير	زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة	النسب المئوية	زوجات الأسرى اللواتي أنجن عبر النطف المهرية	النسب المئوية
الحالة الصحية	لا أعاني من أمراض تعيق الإنجاب	%83	لا أعاني من أمراض تعيق الإنجاب	%93
	أعاني من أمراض تعيق الإنجاب	%7	أعاني من أمراض تعيق الإنجاب	%7
	لا أعلم	%10	لا أعلم	%0

تبيّن أنّ النسب متقاربة تقريباً بين زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة، وبين زوجات الأسرى اللواتي أنجبن من الناحية الصحية.

المتغير	زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة	النسب المئوية	زوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة	النسب المئوية
ملكية	ملك	%93	ملك	%93
السكن	إيجار	%7	إيجار	%7

تبيّن أنّ النسبة الأعلى من الزوجات يمتلكن بيوتاً ملكية، ونسبة ضئيلة يعشن في بيت إيجار.

المتغير	زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة	النسب المئوية	زوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة	النسب المئوية
طبيعة السكن	مستقل	%82	مستقل	%71
	مع أهل الزوجة	%7	مع أهل الزوجة	%29
	مع أهل الزوج	%11	مع أهل الزوج	%0

تبيّن أنّ النسب متقاربة بين زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة، وزوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة اللواتي يعشن في بيوت مستقلة، في حين كانت نسبة الزوجات اللواتي أنجبن ويعشن مع أهل الزوجة 29%، وهذا يعود لحاجتها للرعاية لها ولطفها وحمايتها، بالمقابل بلغت نسبة زوجات الأسرى المحكومين مؤبد، ويسكن مع أهل الزوج نسبة 11% وهذا يشير إلى اهتمام أهل الزوج بزوجة ابنهم، وانتماء الزوجة لعائلة الزوج، ولا يوجد أية حالة من اللواتي أنجبن يسكن مع أهل الزوج.

المتغير	زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة	النسب المئوية	زوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة	النسب المئوية
مكان السكن	قرية	%53	قرية	%36
	مدينة	%35	مدينة	%43
	مخيم	%12	مخيم	%21

تبيّن أنّ نسبة زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة اللواتي يسكن في القرية كانت أعلى نسبة، وكانت النسبة الأقل في المخيم. في حين كانت أعلى نسبة من زوجات الأسرى اللواتي أنجبين عبر النطف المهربة في المدينة 43% النسب الأعلى، وأقل نسبة كانت 21% في المخيم، وهذا إنّ دل على شيء فإنه يدل على أنّ انتشار الفكرة بالمدن كان أكثر من القرى والمخيمات، وذلك يعود إلى المجتمع والنظرة المجتمعية لفكرة إنجاب الزوجة وزوجها غائب عنها، حيث أنّ هذه الفكرة غير مألوفة في المجتمع بشكل عام، لكن كانت المدن أكثر تقبلاً للفكرة، وكانت العملية أكثر انتشاراً في المدينة التي ولدت فيها الفكرة؛ وهي مدينة طولكرم.

ثالثاً: نتائج المقابلات مع ذوي الاختصاص

تعددت الدوافع والعوامل المساعدة أو المعرّقة لموضوع الإنجاب عبر النطف المهربة، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا الجزء من الدراسة، وذلك بعد مقابلات شخصية أجرتها الباحثة مع ذوي الاختصاص من شرائح المجتمع كافة، فقد قابلت ذوي الشأن في الجانبين الديني والقانوني، والجانب الطبي، والجانب الوطني، والجانب الاجتماعي والنفسي، وكشفت عن الآراء النسوية في هذا الصدد، ورأي الأحوال المدنية أيضاً، ودعمت الموضوع بتجارب شخصية تحدثت عن ذاتها، ووقفت في الجانب المقابل على رأي المعارضين للموضوع، وجاءت على النحو الآتي:

أولاً: الأبعاد الاجتماعية

1. البعد الديني

بيّن الشيخ محمد حسين¹ في مقابلة أجرتها الباحثة معه أنّ التلقيح عبر نطف الأسرى المهربة جائز شرعاً بضوابط محددة؛ وهي الزواج الحقيقي بمعنى أنّ الأسير قد دخل بزوجه قبل الأسر، وأن تكون مدة حكمه طويلة، خشية فوات فرصة الإنجاب الطبيعي، ورضا كلا الزوجين، وأخيراً أن يكون ناقل النطف المهربة من أقارب الزوجين، وأقارب ذات درجة أولى.

¹ محمد حسين: مقابلة شخصية. المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، ورئيس مجلس الافتاء الأعلى في فلسطين، الرام القدس، فلسطين، بتاريخ 2018/2/1.

وأكد أنّ النطف المهربة يجب أن يتم استخدامها مرة واحدة فقط، وأشار إلى منع التلقيح بعد وفاة الأسير، حتى لو أنّ تهريب النطف تمّ قبل وفاته. ومن ناحية أخرى وضح أنّه لا يوجد هناك صلة بين عدد الأبناء لدى الأسير وموقف الشرع من التلقيح عبر النطف المهربة، وذلك لأنّ الشرع يحث على الإنجاب وتكاثر النسل، فبالتالي لا يوجد أي مانع يمنع الأسير الأب لأطفال تمّ إنجابهم بشكل طبيعي قبل الأسر من اللجوء لتهريب النطف. مبرراً أن الدافع الشرعي للإنجاب عبر النطف المهربة هو الحفاظ على النسل، وهو من مقاصد الشريعة الخمسة أولًا، وخوفًا من فوات فرصة الأسير من الإنجاب بشكل طبيعي ثانيًا، وأيضًا لما في الإنجاب عبر النطف المهربة من أثر اجتماعي يهدف إليه الدين الإسلامي؛ وهو زيادة الألفة في الأسرة، إلى جانب دعم الطابع الوطني، فهذه العملية تدل دلالة واضحة على الصمود في وجه العدو.

وبينّ أنه يوجد هناك تعاون مع المراكز الطبية المتخصصة للتأكد والاطمئنان إلى سير العملية على أكمل وجه، ودون شبهة تحریم، وطالب بإتلاف النطف المستخدمة، حيث لا تحل للاستخدام مرة أخرى.

وذكر المفتي عدم جواز الإنجاب عبر النطف المهربة فيما يتعلق بالفتيات البكر المرتبطات بالأسرى قبل أسرهم، وذلك حفاظًا على السمعة والنظرة والمكانة الاجتماعية للفتاة، خشية أن تطالها الاتهامات المتعلقة بأبوة الطفل، وسدًا للذرائع تمّ استثنائها من إباحة التلقيح عبر النطف المهربة، وذلك لأنّ التهريب هو أصلًا استثناء على الحالة الطبيعية لطفل الأنابيب الذي في الأصل يأتي نتيجة وجود الزوج والزوجة في المختبر الطبي، على خلاف الأسير مما يقتضي الدقة القصوى.

وأنهى المفتي حديثه بالإشارة إلى دور المؤسسة الدينية في توعية الناس، ونشر برامج توضح جواز هذا الأمر شرعًا، وبينّ دور المؤسسة الفاعل في الدفاع عن هذه القضية، إذ لولا موافقة المؤسسة الدينية ودافعها عن العملية ومناصرتها لما تجرأ أحد على خوض غمارها.

خُصّت الباحثة من خلال المقابلة إلى الآتي:

- جواز التلقيح عبر النطف المهرية لمن بينهما زواج قائم.
- تحريم استخدام النطفة المهرية لأكثر من مرة.
- تحريم اللجوء للتلقيح عبر النطف المهرية بالنسبة للفتيات البكر اللواتي لم يتم الدخول بهنَّ.
- وجود ثغرات في التنسيق بين المؤسسة الدينية والمراكز الطبية وتبين ذلك من خلال موضوع إعادة استخدام النطف الذي لم يكن بشأنه اتفاق واضح بين الجهات ذات العلاقة.

وترى الباحثة نقلاً عن زوجات الأسرى أنه من الضروري إعادة النظر بشكل دقيق في مسألة التحريم الشرعي لمسألتي استخدام النطف لأكثر من مرة، وكذلك الإنجاب عبر النطف المهرية بالنسبة للفتيات البكر؛ المرتبطات بالأسرى قبل الأسر والمتمسكات بالأسرى، ويرفضن الانفصال عنهم، خاصة في ضوء التضييق الممارس على الأسير الفلسطيني، ومدى أثر هذا التحريم في استمرارية العلاقة التي ربما لن يكون لها أفق في ظل عدم القدرة على الالتقاء الطبيعي.

وتوقفت الباحثة ثانياً عند الدكتور جمال الكيلاني¹، فقد نبّه أن عملية التلقيح عبر النطف المهرية موضوع معاصر، وخصوصاً في فلسطين وارتفاع سنوات حكم الأسر، وقد أشار إلى جوازه، مؤكداً على ضرورة التزام الأسير بضوابط أثناء عملية التلقيح عبر النطف المهرية؛ أهمها إشهار موضوع التلقيح عبر النطف المهرية، مع الحرص على وجود عائلة الأسير أو أحد أقاربه أثناء العملية. وأكدّ على ضرورة الترابط بين الجانب الطبي والشرعي، وتأكد المراكز الطبية من العينات حفظاً للأنساب، وذلك كله بالتحقق من رضا الزوجين وموافقتهم كلياً. وأيضاً ضرورة اتلاف المركز الطبي للنطف بعد الاستخدام. وأضاف بعض الضوابط زيادة على ما أورده المفتي العام للديار الفلسطينية، متمثلة في الشرطين المختلف فيهما؛ وهو أن تكون الزوجة بكرًا، وثانياً عدم وجود ذرية للأسير.

¹ جمال الكيلاني: مقابلة شخصية. عميد كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية، وعضو مجلس الإفتاء الأعلى في فلسطين، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/1/31.

وتوقف عند جانب مهم تتعرض له بعض زوجات الأسرى، وهو الضغط الاجتماعي المتمثل في تعليق زوجة الأسير بطفل يتم إنجابه عبر التلقيح الصناعي، أو مسألة ربط الفتاة بزوجها الأسير سواء كانت ثيبًا بلا إنجاب، أم بكرًا، حيث من الممكن أن تصبح فكرة "الإنجاب عبر النطف" عاملاً سلبياً ضاغطاً على الزوجة أو الخاطبة بتأميلها بالإنجاب، على الرغم أنها من الممكن في قرارة نفسها ترغب في الانفصال والارتباط بأحد آخر.

انتهت الباحثة إلى:

- ضرورة إعادة النظر في مواضيع التلقيح عبر تهريب النطف بالنسبة للفتيات البكر غير المدخول بهن، ومسألة إعادة استخدام النطف المهرية.
- هناك قضايا خلافية بين أعضاء مجلس الافتاء الأعلى، وهي وجود ذرية للأسير، والجواز لمن كانت مخطوبة قبل اعتقال الأسير.
- يبدو أن مسألة تهريب النطف كما أن لها دورًا إيجابيًا كبيرًا، لكنها في الوقت نفسه قد تلقي بظلال سلبية على زوجة الأسير الخاطبة أم المتزوجة، فمن المحتمل أن يكون لدى الزوجة رغبة بالانفصال، وبدء حياة جديدة، لكنها تتعرض لضغط اجتماعي يتمثل في ضرورة التلقيح عبر النطف المهرية، للاستمرار في العلاقة مع الأسير، رغم أن الشرع يجيز طلب الطلاق للضرر والغيبة، مما يدل دلالة واضحة على ضرورة معرفة رأي الخاطبة أو الزوجة بشكل واضح وبعيدًا عن ضغوط المجتمع، من أجل التأكد من استمرار الحياة الزوجية، والابتعاد عن حالات الانحراف الناتجة عن الإكراه.

وأكد المفتي عمار بدوي¹ على جواز التلقيح بالنطف المهرية بشروط عدة، تلتقي مع ما ورد في المقابلتين السابقتين، وأضاف أن تكون محكومة الأسير عالية بحيث يخشى فوات القدرة على الإنجاب، وأن يكون المركز الطبي مرخصًا. كما وضح الشيخ أن الفتوى تطورت عام

¹ عمار بدوي: مقابلة شخصية. مفتي مدينة طولكرم وعضو مجلس الافتاء الأعلى في فلسطين، طولكرم، فلسطين، بتاريخ 2018/1/15.

2013 بحيث أصبحت الزوجة الثيب غير المدخول بها من قبل الأسير، تعامل معاملة الثيب المدخول بها، وبالتالي تتم عملية التلقيح عبر النطف المهربة¹. وأشار المفتي أنّ بداية الفكرة تعود للأسير عباس السيد عن طريق زوجته وأخيه على مفتي مدينة طولكرم، وكان قد أودع عينة مجمدة في مركز رزان قبل اعتقاله بغرض العلاج، وحكم عليه بأحكام مدى الحياة.

وأكد المفتي عمار بدوي أنه ذهب إلى مركز رزان، وأكد أنه اطلع على طريقة التلقيح والخطوات التي تتم فيها، وبيّن أنها آمنة من الناحية الشرعية. تثبت من مركز رزان أنّ الحيوانات المنوية أودعها الأسير بإقرار من الأسير نفسه، فلا مجال للشك بأنّ هذه الحيوانات المنوية معدة للأسير المعني، وكان ذلك بشهادة إخوة الأسير وإخوة الزوجة لتجنب التشكيك والقدح، وكانت معرفتهم ضرورية جداً، وبعد ذلك تم اقرار أهل الزوج وأهل الزوجة بعد أن يتم التحقق من طريقة الحفظ. تم العمل على اشهار الموضوع بين الناس مما لا يدع مجالاً للشك.

في البداية كانت هذه الفتوى شفوية وكانت من قبل الشيخ عمار بدوي والشيخ حامد البيتاوي والشيخ عكرمة صبري. وهذه الفتوى أخذ بها مركز رزان لعلاج العقم وأطفال الأنابيب.

الفتوى كانت ضمن عدة شروط منها:

- التأكد من العينة المجمدة انها تعود للشخص المعني.
- شهادة إخوة الأسير، وإخوة الزوجة عند التأكد من العينة.
- إخبار الأهل؛ أهل الزوج، وأهل الزوجة، واشهار الأمر وموافقة الزوجة.

تطورت الفتوى الأولى بين الأسرى لتمر عبر مرحلتين، المرحلة الأولى كانت شفوية عام 2003، والمرحلة الثانية على مرحلتين:

¹ رقم الفتوى 2013/219 /4، قرار 103 /2، الموافق 28 /3 /2013، متوفرة لدى دار الإفتاء الفلسطينية.
<http://www.darifta.org/fatawa2014/index.php>

الأولى: بجواز الانجاب عن طريق الأنبوب باستجلاب الحيوانات المنوية من الأسير عن طريق الزيارات، وتكون بعدة شروط وهي:

1- أن يكون الماء من كلا الزوجين، وأن تكون الزوجية ما زالت قائمة بينهما، ويحرم القيام بهذه العملية بعد الموت أو الفسخ أو الطلاق.

2- موافقة الزوجين ورضاهما "ويفضل عدم ممانعة الأهل"

3- شهود مجموعة من أهل الزوجين ومن قرابة الدرجة الأولى.

4- اشهار عملية الانجاب بين أبناء البلد بهذه الطريقة.

5- أن تكون الزوجة مدخولاً بها بخلاف غير المدخول بها؛ لأنها تعتبر مخطوبة بعرف الناس وليست زوجة.

6- أن تكون العملية بواسطة أطباء ثقات.

7- أن تكون المحكومية عالية إلى عمر يؤثر على انجاب أحد الزوجين ويخشى على أحدهما فوات القدرة على الانجاب.

8- أن يكون المركز الطبي مرخصاً.

والثانية: تطور الفتوى عام 2013 إلى:

إلحاق المرأة الثيب غير المدخول بها من زوجها الثاني الأسير بالمرأة الثيب المدخول بها، وعليه يجوز للمرأة الثيب غير المدخول بها استجلاب مني زوجها الأسير، وتتم عملية التلقيح وفق الضوابط السابقة¹.

¹ الفتوى موجودة في دار الافتاء الفلسطينية، ورقم الفتوى 4/2013/219، قرار 103/2 الموافق 2013/3/28. للمزيد انظر: ملحق رقم (1).

خلصت الباحثة أنّ مقابلة المفتي عمار بدوي مع الشروط والمحاذير الواردة في مقابلتي الشيخ محمد حسين والدكتور جمال الكيلاني، فيما يتعلق بفتوى إلحاق المرأة الثيب غير المدخول بها من زوجها الثاني السجين، بالمرأة الثيب المدخول بها، إعادة النظر في موضوع عدم جواز ذلك للفتيات المرتبطات (البكر) قبل دخول أزواجهن الأسر وفقاً لما نقلته الباحثة من مطالبة الفتيات المرتبطات بالأسرى قبل دخولهم الأسر، وكذلك الأمر المختلف فيه وهو عدد الأولاد.

2. البعد الطبي

بيّن الدكتور سالم خيزران¹، دور المركز فيما يتعلق بموضوع تلقّح زوجات الأسرى عبر النطف المهربة، وأكدّ على حرصه على مساعدة زوجات الأسرى، وذلك بعد التأكد من أنّ العينة هي للأسير المعني، وذلك بشهادة اثنين من أقارب الزوجة؛ أقارب درجة الأولى، والأمر ذاته بالنسبة للزوج الأسير، وأشار إلى جانب مهم يتوجب على المركز القيام به، ألا وهو جانب توعية الزوجة وأهلها وأهل الزوج لضرورة نشر خبر حصولها على عينة من زوجها الأسير، وذلك ضماناً لفهم المجتمع لهذه العملية.

وأكدّ تأييده للقضية الفلسطينية، ودعمه للقضية الأسرى، وذلك من خلال إجراءاته لعمليات التلقيح عبر النطف المهربة مجاناً لزوجات الأسرى، وأضاف المركز أنّه كان له دور في نشر الفكرة بعد أخذ الموافقة السياسية والدينية، ويمكن القول أنّ المخاوف المجتمعية تبددت بمجرد إجراء أول عملية، وهذا يدل دلالة واضحة أنّ المجتمع متقبل بشكل كبير لفكرة التلقيح عبر النطف المهربة منذ البداية.

ووضح أنّ المركز لا يجري العملية بشكل مطلق، بل أحياناً يتحفظ ويمتنع عن ذلك، للأسباب؛ أهمها: عدم موافقة الزوجة رغم إصرار زوجها أو عائلتها أولاً، والفتاة البكر المرتبطة بدون زواج ودخول حقيقي ثانياً، ونبّه أنّه يتم التعامل بحذر مع العينات المهربة التي يتم تهريبها قبل أخذ الاستشارة الطبية.

¹ سالم خيزران: مقابلة شخصية. طبيب مختص بالنساء والولادة، ومدير عام مراكز رزان لعلاج العقم وأطفال الأنابيب، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/1/31.

وترى الباحثة أنَّ المقابلة تدل دالة واضحة على الدور الإيجابي الطبي الذي يقوم به المركز، ودعمه له بكافة الوسائل والطرق؛ الطبية والاجتماعية والمالية، فتبين أنه يساهم في نشر الوعي المجتمعي الذي يلعب دوراً بارزاً في تقبل الزوجة، ويخفف الضغوطات عنها.

وتبين أيضاً التزام الموقف الطبي مع الموقف الشرعي بخصوص زوجة الأسير غير المدخول بها؛ الفتيات البكر، وقد أشارت الباحثة سابقاً إلى ضرورة إعادة النظر في هذا الأمر، في ضوء الموقف الشرعي نقلًا عن زوجات الأسرى، باعتبار احترام المركز الطبي للموقف الشرعي، وأن الإقدام على هذه العملية يكون مدعوماً بالموافقة الشرعية أولاً وأخيراً .

3. البعد الوطني

أكد الوزير عيسى قراقع¹ أنَّ الدافع وراء لجوء الأسير إلى التلقيح الصناعي عبر النطف المهربة حب الحياة والتمسك بها، والرغبة في التأكيد على الوجود الفلسطيني، وكيونة النضال الفلسطيني في مواجهة أساليب القمع المتبعة من قبل الاحتلال.

ويعتقد الوزير أنَّ المجتمع الفلسطيني متقبل لفكرة التلقيح الصناعي عبر النطف المهربة، بل ومؤيدٌ لها بشكل كبير جداً، وأشار أنه لم يسبق وتسارعت إلى أذنه رفض أو سخط على هذا الموضوع، بل على العكس يتولى الاعلام تغطيته بحفاوة شعبية، وأنَّ وزارة الأسرى لعبت دوراً في هذا الجانب من خلال النشاطات التوعوية والداعمة للنساء القلقات من تأثير المجتمع، وأوصى النساء المترددات بالتواصل مع المؤسسات والمراكز النسوية، كما أكدَّ على أهمية الزيارات من قبل الجهات المختلفة لدعم الزوجات ودعم الفكرة وتشجيعها في أوساطهن، وأكد على دور وزارة الأسرى في السعي الحثيث للمطالبة بضرورة الالتقاء الطبيعى بين الأسرى وزوجاتهم أسوة بالأسرى الإسرائيليين، أو على الأقل إشراف الصليب الأحمر على عملية نقل النطف، ولكن وضح بأنَّ دولة الاحتلال ترفض ذلك رفضاً باتاً.

توصلت الباحثة إلى أنَّ:

¹ عيسى قراقع: مقابلة شخصية. وزير هيئة شؤون الأسرى والمحررين، رام الله، فلسطين، بتاريخ 2018/1/30.

- دافع الأسير في اللجوء للتلقيح عبر النطف المهربة دافع نضالي فلسفي قائم على إثبات الوجود والتمسك بالحياة والأمل في الدرجة الأولى.

- على الرغم من الدور الذي أورده الوزير قزاقع لوزارة الأسرى، إلا أنه أشار إلى وجود بعض التقصير في الجانب التوعوي لزوجات الأسرى وإحاطتهن بكافة جوانب الموضوع، ودليل ذلك ما ورد على من خلال المقابلة من تكليف النساء بالتقدم للجهات المعنية والسؤال وإحالة المهمة التوجيهية والتوعوية إلى الجهات النسوية ولجان حقوق المرأة، والتي تعتقد الباحثة أنها جهات يفترض أن تعمل بالتوازي وبالتبعية لوزارة الأسرى، لكونها الجهة المخولة رئيسياً في تبني كل ما يخص الأسرى من دعم واحتواء وإدارة أي مشكلة اجتماعية قد تحدث.

ووقف الموقف ذاته قدورة فارس¹ حيث أكد أيضاً أن الدافع وراء التلقيح عبر النطف المهربة نضاليٌّ يحمل بين طياته المقاومة والتحدي ومواجهة المحتل، وإرادة الحياة.

وأشار إلى دعم واحتضان المجتمع الفلسطيني لعملية التلقيح عبر النطف المهربة، مؤكداً أنه لم يسمع عن حالات معارضة وخلافات أو اعتراضات مجتمعية على هذه العملية.

وفيما يتعلق بالجانب المادي، فقد أكد قدورة على دور النادي في توفير مرتبات لزوجات الأسرى، وهذا يدل دلالة واضحة على أن التخوف الاقتصادي من الإنجاب ليس صحيحاً مئة بالمئة، وأنّ النادي يؤدي دوره الاجتماعي بتقديم الدعم حين يسأل عن ذلك، وكذلك الزيارات لزوجات الأسرى اللواتي ينجبن عبر النطف المهربة، للتأكيد لهن على عظم موقفهن في سياق النضال الفلسطيني.

وبدوره لفت الانتباه إلى أنّ المشاكل والضغوط التي تتعرض لها زوجات الأسرى تعود إلى البيئة الأسرية، والأجواء العائلية ومدى الانسجام فيما بينها، وأنّ الأمر ليس موضعاً للنقاش العلمي. وأشار إلى وجود نظرة تهكمية من قبل بعض أفراد المجتمع لأطفال النطف المهربة، ولكن هي تظل حالات قليلة جداً مقارنة بالاحتفاء الرسمي والشعبي.

¹ قدورة فارس: مقابلة شخصية. رئيس نادي الأسير، رام الله، فلسطين، بتاريخ 2018/1/30.

وبين أن مساعي النادي وإمكانياته تتوقف عند الحدود العائلية وخصوصيتها، فدوره يقتصر على تقديم العون للزوجات في أي سؤال أو استشارة، أو دعم مالي في حال مجيئهن للنادي كمؤسسة تعني بكل ما يتعلق بالأسير.

وأكد على الجهود الحثيثة المبذولة على المستويين القانوني والإجرائي، لتسهيل لقاء الأسرى بزوجاتهم، وكذلك تسهيل زيارة الأبناء المولودين عبر النطف المهربة، ومسألة تحويل التهريب إلى إجراء رسمي ممثل بالصليب الأحمر، واستعداد النادي ووزارة الأسرى إلى تمويل عمليات التلقيح في الداخل الفلسطيني في المشافي الإسرائيلية من خلال أطباء فلسطينيين ثقات. انتهت الباحثة من المقابلة إلى أن:

- التأكيد على أن الدافع النضالي الوجودي وراء اللجوء لعملية التلقيح عبر النطف المهربة.
- أن المجتمع محفز لعملية التلقيح عبر النطف المهربة، على الرغم من وجود بعض الحالات المنتقدة لذلك.
- أن دور نادي الأسير أسوة بوزارة شؤون الأسرى يحمل طابع الرسمية، وبالتالي يعود غياب الدور المجتمعي التوعوي بين زوجات الأسرى والمجتمع عموماً، لطبيعة العلاقات الأسرية وخصوصيتها وحساسيتها.

شهد الدكتور رائد نعييرات¹ في مقابلة معه بقوله إذا كان الأمر جائزاً بالنسبة لأشخاص عاديين لا يمثلون رمزية معينة وهم أحرار، فكيف بحال الأسير ورمزيته، وأهمية الموضوع بالنسبة له، أمّا بخصوص الدوافع فخلص أن هناك عدة دوافع؛ أهمها، الدافع الوطني ويمثل تحدياً لعنجهية الاحتلال، والدافع الإنساني يتجسد في تحدي حرمان الأسير من حياته الطبيعية كإنسان، ودافع اجتماعي فسيولوجي متعلق بالرغبة في الإنجاب قبل فوات العمر الإنجابي.

تبيّن بعد المقابلة أن:

¹ رائد نعييرات: مقابلة شخصية. أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/7/2.

- موضوع الإنجاب عبر تهريب النطف يتجاوز التأييد والمعارضة وضرورة الانتقال إلى أهميته وفوائده.

- أهم الدوافع للجوء لتهريب النطف هي نضالية واجتماعية وإنسانية.

- لاحظت الباحثة أن استاذ العلوم الساسية هو أول شخص خلال المقابلات يدعم الموضوع بشكل كامل وبدون محاذير، بحيث ينادي بتجاوز فكرة المعارضة والتأييد.

4. البعد الاجتماعي والنفسي

بين الدكتور ذياب عيوش¹، أن عملية الإنجاب عبر النطف المهربة لها دوافع مهمة؛ أولاً: دافع غريزي لإشباع غريزة الأبوة والأمومة، ثانياً: دافع وجودي نضالي من أجل تعزيز الصمود "الديموغرافي" للفلسطينيين في مواجهة المحتل.

ووضح أن أحد أسباب تأخر انتشار الفكرة النظرة المجتمعية لها، التي خشي منها الأسرى وزوجاتهم، وبما أن المرأة الفلسطينية أصبحت أكثر فعالية وحضوراً ومشاركة في المجتمع، هذا بدوره خفف من حالة الضغط عليها، لاعتبارها انتقلت من مرحلة تلقي الضغوط والأوامر والخوف من المحيط إلى دور التأثير فيه.

وأشار إلى دعمه للفتوى الخاصة بالفتيات البكر اللواتي لم يرتبطن قبل الأسر، المتمثلة بعدم السماح لهنّ بالإنجاب عبر النطف المهربة، خوفاً من قضايا الشرف والسمعة والانحراف، وبين أيضاً أن مبرر تهريب النطف للمحافظة على الرابطة الزوجية، وفي هذه الحالة الرابطة الزوجية لم تتحقق .

وأكدت تحمل المرأة لأعباء هذه العملية بنسبة تفوق تحمل الرجل، مع تأكيده على عدم قبول الفكرة بشكل كبير ومنتشر في المجتمع الفلسطيني، وأنها لا زالت فكرة محدودة ولا يتوقع لها التوسع، وأن الحالات قليلة سببها اليأس النهائي من الإفراج أو تأخر العمر بشكل كبير.

¹ ذياب عيوش: مقابلة شخصية. بروفييسور في علم الاجتماع، بيت لحم، فلسطين، بتاريخ 2018/2/22.

كشفت المقابلة أن:

- الدافع الأهم للعملية دافع غريزي "غريزة الأبوة والأمومة"، يليه الدافع النضالي الوجودي.

الفكرة ليست منتشرة بشكل كبير، ولم تزل محل نقاش وشد وجذب مجتمعي، إلا أن المقابلات أكدت أن الخوف والقلق المجتمعي كان افتراضات وتخيلات، في حين كان الواقع مختلفاً؛ فقد كان داعماً ومؤيداً، هذا يدل دلالة واضحة على عدم القدرة على الربط بين سبب القلق المجتمعي غير المبرر، وردة الفعل المجتمعي المناقضة لتلك التخوفات.

وبيّنت الدكتورة سماح صالح¹ في حديثها أثناء المقابلة أن فكرة التهريب نالت تأييداً من جانب، ورفضاً من آخر، وكل له مبرراته؛ فالمؤيدون يرونها خطوة نضالية في مواجهة الاحتلال، والمعارضون يخشون من تبعاتها المتعلقة بتساؤلات المجتمع عن سلامة النطف، ونسبتها للزوج، وقضية الشرف والمشروعية الدينية.

وأشارت إلى أن الدافع الرئيس للعملية هو الدافع التكويني وعمر المرأة الإنجابي الذي إن لم تتجب خلاله ستفقد بعدها القدرة على الإنجاب، وهذا بدوره يشكل ضغطاً عليها، والدافع الآخر دافع نضالي لكون المرأة لها دور في إنجاب الثوار المناضلين، وثمة دوافع أخرى تكمن في أهمية الطفل "الذكر" في تعويض المرأة عن غياب زوجها.

وترى أنه من الممكن لفكرة "المرأة وعاء" أن تكون صحيحة في حالة زوجة الأسير، ولكن الأمر يختلف بحسب التفكير الذاتي للزوجة وفلسفتها من اللجوء للإنجاب عبر النطف المهربة، خاصة أن الأمر قد يرتبط برغبة الأسير وضغطه لا رغبة الزوجة، وذلك من منطلق ربط الزوجة وتشكيل امتداد للعنصر الذكوري في المجتمع. ومن الضغوطات التي قد تتعرض لها المرأة نتيجة الموضوع هي قيامها بدور الأب، وهو ما يعرف بـ "تمثيل الأدوار"، فتقوم بدور الأب والأم معاً.

¹ سماح صالح: مقابلة شخصية. رئيسة قسم علم الاجتماع ومنسقة برنامج دراسات المرأة في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/2/20.

وأكدت رفضها لتطبيق الفكرة على الفتيات البكر، وذلك لأنهما لم يتزوجا زواجاً حقيقياً، فإذا كانت حالة الثيب استثنائية ولها مخاطرها، فكيف بحالة البكر!، وأكدت عدم تشجيعها أن تصبح الفكرة ظاهرة عامة، وذلك لحساسيتها ورمزيتها، وخشية من فقدان قيمتها، وضرورة بقائها بشكلها الاستثنائي.

توصلت الباحثة إلى أن:

- العامل الرئيس للعملية هو الدور الإنجابي للمرأة في ظل عمر الإنجاب القصير، ورغبة الزوج في الامتداد الذكوري، مع عدم إنكار الرمزية النضالية،
 - أنها أكثر ميلاً لعدم تقبل الفكرة بتفاصيلها كافة، وحذرة جداً وتفكر في المحاذير والضغوطات المختلفة.
 - أن المحاذير التي انتهت إليها المقابلة يمكن تخطيها، أو الوقوف على تفاصيلها بالنقاش والمصارحة النسوية الحقيقية عن طريق مؤسسات العمل النسوي لتأكد من قرار الزوجة، وابتعادها عن الضغوطات مهما عظمت.
- كشف الدكتور فاخر الخليلي¹، في مقابلته أن موضوع النطف المهرية ينبع من حاجة فطرية وهي: رغبة الزوجين في الإنتاج؛ أي الإنجاب، ففي عملية الإنجاب يشعر كلا الزوجين بإنتاجهما وكيانهما، وهذا يعود لعدة دوافع؛ أولها دافع ذاتي شخصي ويتمثل في رغبة الأسير في تكوين أسرة خارج السجن، تشكل امتداداً له وتعبر عن إنتاجيته وذكوريته، وهناك دوافع وأبعاد اجتماعية متمثلة في العزوة ورغبة الأسير في إنجاب طفل يحمل اسمه، وإضافة إلى ذلك هناك دافع يعود بالنفع على الحياة الزوجية المتمثلة في ضمان عدم الانفصال نتيجة للارتباط بطفل، وأيضاً لا يفوتنا أهمية الدافع الوطني، ورمزية عملية تهريب النطف والإنجاب، باعتبارها حالة نضالية وتحدي وإثبات وجود.

¹ فاخر الخليلي: مقابلة شخصية. رئيس قسم علم النفس في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/2/6.

وأشار إلى أنه على الرغم من كل الدوافع المذكورة قد تجد الزوجة نفسها أمام ضغط كبير على اعتبار أن العملية كلها غير اعتيادية، وربما تشعر أنها وعاء تستقبل النطفة المهربة دون وجود الرابطة الودية الحميمية، والبعد العاطفي وحاجة الرجل إليها كأمرأة لصفاتها الذاتية، وشعورها بأن العملية تمثل بعداً رمزياً بعيداً عن البعد الذاتي العاطفي. وبالوقت نفسه قد تعزز هذه الخطوة دورها وثقتها بنفسها، لكونها إنسانة منتجة، وتمثل دوراً وطنياً مجتمعيًا، وكأنّها وكيلة عن الزوج وذاتها والمجتمع في تجسيد الرمزية المعنوية في طفل يحمل الطابع الثوري والنضالي.

ووضح فيما يتعلق بموضوع تلقّح البنات البكر بأنّ الفكرة قد تصبح مقبولة إذا لقيت الدعم الشرعي والمجتمعي، وأنه يجب إعادة النظر في الفتاوى الشرعية وفق اجتهادات حقيقية.

خُصّت الباحثة من المقابلة إلى أن:

- الدافع الأكبر دافع ذاتي متمثل في الرغبة بالإنتاجية والتمسك بالدور الأبوي والأمومي.
- هناك عدة عوامل مساعدة أهمها؛ التقبل والرضا المجتمعي، والموافقة الشرعية والبعد الوطني.
- هناك خطورة وراء العملية تكمن في إحساس المرأة أنها مجرد أداة وعاء، نتيجة لفقدان البعد العاطفي.
- دور المؤسسات النسوية المتخصصة في علم النفس والتربية والاجتماع دورٌ جوهري، ويجب التأكيد عليه والسعي لتحقيقه لوضع المرأة في الصورة الصحيحة للموضوع، سواء أكان بالقبول أم الرفض، والتأكد من مدى رضاها الشخصي عن القرار، وأنه ليس فقط استجابة لضغط الزوج أو الضغط الوطني.

5. التجارب الشخصية

أوضح الإعلامي عدنان خطاب¹، في مقابلة مقتضبة معه أنَّ الأمر الأول الذي ساعد في تقبل المجتمع لفكرة تهريب النفط وانتشارها، هو الغطاء الديني الذي سعى له الأسير عباس السيد.

عرضت زوجة الأسير عباس السيد²، في مقابلة لها عن تجربتها الشخصية في هذا الموضوع، وأشارت أنَّ فكرة الإنجاب عبر النفط المهربة، وليدة فكر زوجها، وأكدت أنَّ زوجها اقترح عليها استخدام عينة مخزنة له، وكشفت أنها كانت مستغربة ومتعجبة من الفكرة في بداية الأمر، لكنها بدأت تقتنع رويدًا رويدًا، وأوضحت أنَّ الدافع الأساسي وراء رغبة زوجها على الرغم من أنَّهم أبوان لطفلين، هو الدافع النضالي والرغبة في سنِّ سُنَّة جديدة، وفتح طريق لانتشارها، وأكدت من تجربتها أنَّ الدعم العائلي أقارب زوجها وأهلها خصوصاً، والمجتمع عموماً من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح الأمر، على الرغم من التخوف والقلق النفسي الذي تملكها، ومردّه نظرة المجتمع وتفسيره، وأشادت بالدور الطبي ودوره في إنجاح الموضوع.

خلصت الباحثة إلى أن :

- منطلق فكرة التلقيح عبر النفط المهربة يعود للأسير عباس السيد وزوجه السيدة إخلاص في تاريخ الحركة الأسيرة.
- الدافع الرئيس للإنجاب من خلف القضبان والسجن هو النضال والتحدي في وجه العدو السجّان.
- هناك ثمة عوامل مساعدة أولاً للتقبل والرضا الشعبي والرسمي والمجتمعي والدعم الطبي.
- فكرة الإنجاب عبر النفط لم تكن وليدة قرار زوجة الأسير أو حتى تفكيرها، بل زوجها صاحب الفكرة.

¹ عدنان خطاب: مقابلة شخصية. مدير مكتب جريدة القدس، طولكرم، فلسطين، بتاريخ 2/ 11/ 2017.

² إخلاص السيد: مقابلة شخصية. زوجة الأسير عباس السيد، محكوم 35 مؤبد و 100 سنة، طولكرم، فلسطين، بتاريخ 2017/12/28.

- لاحظت الباحثة أن كون فكرة الإنجاب عن بعد، والبادرة الأولى كانت تجربة السيدة زوج الاسير عباس السيد، وكونها تعود لخلفيات نضالية، زاد بشكل كبير من الضغوط النفسية لدى الزوجة، هذا ما يعلل فشل العملية.

وقابلت الباحثة زوجة الأسير (ع. ز)¹، وهي أول حالة سجلت نجاحاً في هذا المضمار، فهي أول زوجة أسير أنجبت طفلاً عبر النطف المهربة في تاريخ الأسر الفلسطيني عام 2012، ونوّهت أنّ الفكرة لم تكن من طرح أفكارها، بل من قبل زوجها الذي كان دافعه الأول إنجاب أخ لإخواته الإناث المنجبات قبل الأسر، وأشارت أنّ ما سهل عملية التهريب والإنجاب هو الدعم العائلي والمجتمعي، وكذلك الدعم الديني بمباركة أهل الفتوى والعلم، وأعربت عن سعادتها الكبيرة بذلك، وأكدت رضاها و وافقتها، فلم يكن مضغوطاً عليها بل بإرادتها. وذكرت أنّ ابنها الأول زار أباه الأسير بشكل طبيعي وبلا أية مشاكل، وبعلم الاحتلال، أما الابن الثاني فأخبرها الصليب أنّه ممنوع من الزيارة، لأنه يعتبره غير قانوني ولا يسمح له بالزيارة، على الرغم من صدور شهادة ميلاد للأبناء بالطريقة الطبيعية، وبمتابعة وإشراف الصليب الأحمر. وفي النهاية أكّدت أن الإنجاب عبر النطف المهربة زاد من صمودها واستقرار عائلتها، وأنّها تحبذ الفكرة وتدعمها.

اتضح للباحثة من المقابلة أنّ:

- أول حالة إنجاب ناجحة كانت من زوجة الأسير عمار الزين عام 2012م.
- الدافع الرئيس لفكرة الإنجاب عبر النطف المهربة يعود للفكر المجتمعي والموروث الاجتماعي الفلسطيني، وهو الحاجة الاجتماعية لوجود أخ يساند أخواته الإناث.
- أنّ هناك عوامل تساعد على نجاح العملية، وهي: رغبة الزوج بالأمر، والفتوى الشرعية والدعم العائلي والمجتمعي.

¹ زوجة الأسير (ع. ز): مقابلة شخصية. محكوم 27 مؤبد و 25 سنة، جنين، فلسطين، بتاريخ 2017/2/17.

- لاحظت الباحثة أنَّ الحالة النفسية لدى زوجة الأسير كانت مستقرة وهادئة الأمر الذي ساعد على نجاح العملية .

صرحت سناء دقة زوجة الأسير وليد دقة¹، عن دعمها للموضوع خاصة في حال عدم وجود أطفال للأسير، أو حين خروجه المرتقب ستكون القدرة الإنجابية غير ممكنة، وأكدت أنَّ سبب اللجوء للتهريب هو تعنت الاحتلال الإسرائيلي، وعدم السماح باللقاء الطبيعي بين الأسرى وزوجاتهم، وأنَّ زوجها ناضل لتثبيت هذا الحق دون جدوى رغم أنَّه وزوجته من مواطنين عام 1948.

وأنَّبت أنَّ الدافع النفسي والتقبل الذاتي لدى زوجة الأسير مهم جداً، وعلى الزوجة أن تعي مدى صعوبة ومشقة هذه الخطوة، وأهمية تربية الطفل باعتباره سيولد في ظروف غير اعتيادية، كما وأفادت بأنَّه لا مانع في تطبيق الموضوع على الفتيات البكر بشرط أن تكون مدة محكومية الأسير محددة، وأن يكون ممكناً بعد الخروج الالتقاء، وإتمام العلاقة الحميمة.

انتهت الباحثة إلى أنَّ:

- الإجراءات العنصرية الإسرائيلية من أهم أسباب اللجوء لتهريب النطف.
- الفكرة حسب زوجة الأسير جيدة، وحاولت اللجوء إليها، ولكن كل ذلك مشروط بالحالة النفسية ومدى الوعي لدى الزوجين.
- تؤيد تنفيذ الموضوع على الفتيات البكر ضمن ضوابط معينة.

كشفت زوجة الأسير (م. ع)² في مقابلة قصيرة معها أنَّ زوجها أول من بدأ بتطبيق الفكرة في حدود الدراسة، وأنَّ الناس كانوا مندهشين من الفكرة في البدايات، حتى هي نفسها لم تكن تفكر في الموضوع، ولكن بعد المحاولات لم تتجح العملية.

¹ سناء دقة: مقابلة شخصية. زوجة الأسير وليد دقة المحكوم مدى الحياة، والذي يعتبر أول أسير مسلم عربي فلسطيني طالب بالالتقاء مع زوجته داخل السجن، باقة الغربية (أراضي فلسطين المحتلة عام 1948)، فلسطين، بتاريخ 2018/2/7.

² زوجة الأسير (م. ع): مقابلة شخصية. محكوم عليه مدى الحياة، طولكرم، فلسطين، بتاريخ 2017/11/26.

تبيّن أن الأسير وزوجته أول من بدأ بتطبيق الفكرة من نطفة مهربية ولم يكتب لها النجاح، ولاحظت الباحثة أنّ الدافع يعود لرغبة الزوج في ذلك، ولم يكن للزوجة أي قرار ذاتي، ويتجلى في هذه المقابلة ملاحظة مختلفة عن المقابلات الأخرى، وهي إشارة زوجة الأسير إلى استغراب الناس عند طرح الموضوع، أما المقابلات الأخرى فكان الخوف من المجتمع مجرد وهم وزال بعد معرفة رأي الناس، ومن الجدير ذكره أنّ الاستغراب يعود كون الفكرة جديدة ومجرد طرح مختلف عن المألوف، ولا يعني بالضرورة المعارضة.

ومن الذين خاضوا التجربة أيضاً الأسير المحرر (أ. س)¹ فقد وضح أنّه كان رافضاً للفكرة رغم قناعاته بأحقيتها القانونية والشرعية والنضالية، ولكن كان يخشى إضافة عبء على طفل جديد يأتي للعالم ولا يلقى الدعم الأبوي، خاصة أنّ عنده بنت أنجبت قبل الأسر، إلا أنّه استجاب لإصرار زوجته التي طالبتة بالموافقة على إجراء التهريب فاستجاب بعد ضغوطها المتكررة.

ويرى أن الأمر لا يقتصر على الأحكام العالية، فقد يلجأ له الأسرى الذين اقترب موعد إفراجهم حرصاً على الوقت، خاصة وأنّ الشرع يجيز ذلك فهو حق طبيعي، ويخضع ذلك لظروف كل أسير. وأثبت أنّ الأسرى رحبوا بالفكرة وهللوا واستبشروا عند ولادة ابنه، وهذا يدل من وجهة نظره إلى الرمزية النضالية عند الأسرى، وأشار إلى رغبته في عدم إخبار ابنه أنه طفل نتيجة نطف مهربية خشية ردة فعله. وأشار إلى إمكانية حدوث زراعة من النطف المهرية بين أسير خاطب وخطيبته، ولم يكونا متزوجين.

تبيّن للباحثة بعد المقابلة أنّ:

- الدافع الرئيس للجوء للعملية هو ضغط الزوجة حسب الأسير المحرر أي أنّ غريزة الأمومة هي المحرك للموضوع، وهذه حالة ثانية من خلال المقابلات تؤكد أن الزوجة هي المبادرة.
- احتضان الأسرى للفكرة، وترحيبهم بها كونهم عامل مساعد في تهيئة الظروف والدعم النفسي.

¹ أسير محرر (أ. س): مقابلة شخصية: جنين، فلسطين، بتاريخ 2018/1/9.

- هناك خوف من فكرة مصارحة الابن بطريقة إنجابيه، وكشف أنها تشغل بال الأسير؛ الأسير السيلوي على سبيل المثال، وبالتالي لاحظت الباحثة إمكانية إضافة هذا السبب إلى العوامل المساهمة في التردد من فكرة الإنجاب عبر النطف.

6. الرؤية النسوية

دعمت السيدة روضة بصير¹، فكرة تهريب النطف، وبيّنت أنّ للعملية حدودًا وقيودًا، وأكدت على أهمية نفسية الزوجة وتهيأتها لذلك، دون أية ضغوط، وأن ينحصر كل ذلك في حال عدم وجود أطفال.

وذكرت أنّ الدافع الأهم هو دافع وطني نضالي في مواجهة تعنت وتضييق الاحتلال، وأنّ الإنجاب عبر النطف يساهم في استقرار البيت وضمانه، وعدم تفكير الزوج الأسير بالزواج من ثانية بعد التحرر. وأكدت أنّ المركز يدعم زوجات الأسرى، من خلال عقده عدة لقاءات يعبرنَ فيها عن مشاكلهن وطموحهن وآلامهن وآمالهن، والحرص على تقديم النصح والتوجيهات لهن.

توصلت الباحثة من المقابلة أنّ:

- الموضوع له أبعاد إيجابية كثيرة، ولكن ضمن ضوابط محددة.
- الدافع الأساس وطني نضالي، ومن ثم يأتي الدافع الاجتماعي ويتمثل في ضمان الاستقرار.
- المراكز النسوية تؤدي دورها، مع ملاحظة الباحثة أنّ هناك نوع من الفجوة في التنسيق بين المراكز النسوية وباقي الجهات المسؤولة، أي بمعنى آخر أشارت كثير من المقابلات إلى غياب الدور المؤسساتي في تهيئة المرأة لمثل هذا الموضوع، والنقاش فيه على مستوى عال وبشكل جدي، في حين إنّ المراكز النسوية تؤكد قيامها بدورها، وهذا يتطلب التنسيق بين الجهات المختلفة كل في موقعه من أجل وضع الزوجة في صورة الإيجابيات والسلبيات الممكنة.

¹ روضة بصير: مقابلة شخصية. مديرة مركز الدراسات النسوية وأسيرة محررة، نابلس: فلسطين، بتاريخ 2018/2/7.

ووقفت السيدة أمل الأحمد¹، الموقف ذاته من موضوع الإنجاب عبر النطف المهربة خشية فوات العمر الإنجابي، وخوفاً من أن يتزوج الأسير عند تحرره على زوجته بسبب عدم الإنجاب كما حدث في بعض الحالات، وأكدت أن الدافع من جهة الأم هو دافع غريزة الأمومة، وكذلك دافع وطني عند الزوجين.

وأكدت أن المركز يقدم مساعدات نفسية للنساء في مختلف المواضيع، وتحديدًا زوجات الأسرى عبر برامج متنوعة ولكن لا يوجد برنامج خاص بالإنجاب عبر النطف المهربة، ورغم ذلك يقدم المركز نشاطات تتمثل في اللقاءات الفردية أو الجماعية أو التوعوية.

انتهت المقابلة إلى أن:

- دعم موضوع النطف المهربة لأسباب مختلفة، والدوافع وراءه دوافع بيولوجية "غريزة الأمومة"، ودوافع وطنية.
- المركز يساهم في دعم زوجات الأسرى، وتلاحظ الباحثة إمكانية التركيز من خلال هذه المؤسسات على برامج خاصة بالإنجاب عبر النطف لتمكين المرأة من اتخاذ قرارها ذاتياً بحرية بعيداً عن ضغوطات المجتمع.

7. المعارضون للموضوع

وعلى الصعيد الآخر، فقد كان هناك فئة معارضة للفكرة، فقد وضّح الأسير المحرر (ع. ع)²، أنه على الرغم من تقديره لرمزية العملية، وما لها من دور في تعزيز الروابط الأسرية أحياناً، إلا أن لها عدة محاذير:

أولاً: محاذير أمنية وتتمثل في الخشية من تتبع الاحتلال ومخابراته لعملية التهريب وتشويهها ، وأخلط النطف والضغط على الأسير وزوجته.

¹ أمل الأحمد: مقابلة شخصية. مديرة برنامج المرأة الفلسطينية والفقدان، مركز الدراسات النسوية، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/2/7.

² أسير محرر (ع. ع): مقابلة شخصية. نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/1/11.

ثانيًا: محاذير اجتماعية وتتمثل في ربط الزوجة فترة طويلة بزوجها المحكوم أحكامًا عالية، واستجابتها لضغوط العاطفة الشخصية والوطنية، في حين أنَّ هذا يؤثر على الفتاة ويحرمها من حياتها المستقبلية مع شخص آخر.

ثالثًا: وفي ما يتعلق بخصوص الطفل فلن يتمتع بالقسط الكافي من حنان وعطف أبيه.

استنتجت الباحثة أنَّ:

- الفكرة مرفوضة عند الأسير المحرر، وهذا يدل واضحة على وجود معارضين حتى هذه اللحظة للفكرة، وذلك لدواع أمنية واجتماعية، وأخرى متعلق بالطفل المنجب.
- هذه التخوفات تعتبر إحدى أهم موانع اللجوء للعملية على الرغم من رغبة الزوجة في الإنجاب.

ويرى الأسير المحرر (س. د)¹ أنَّ قلة يلجؤون لهذه العملية، وأنَّ غالبية الأحكام العالية يطلبون من زوجاتهم الطلاق خوفًا من ظلمهن وتكليفهن أعباء كثيرة، وقلة منهنَّ يستجبن للطلب، وأكثرهنَّ يتمسكن ويحرصن على استمرار العلاقة، ويبيِّن أنَّ الإنجاب عبر النطف ليس حكرًا على الأحكام العالية، فقد يلجأ له الأسير الذي اقترب إفراجه حرصًا للوقت، فيخرج من السجن ويرى أبناءه قد كبروا تعويضًا عن أيام السجن.

وأشار إلى أنَّ الذين يلجؤون للعملية يكون ذلك بإرادة الطرفين الحرة، وغالبًا ما يكون بناءً على طلب الزوجة، وخاصة عندما يكون لديها بنات فتريد أن تنجب أختًا سندا للعائلة.

أشارت الباحثة بعد المقابلة إلى أنَّ:

- المقدمين على العملية هم قلة، وأنه شخصيا يرفض ربط الفتاة بالأسير.
- أنَّ الحالات التي أجرت العملية غالبيتها بطلب من الزوجة، وخاصة إذا كانت أم لبنات، من أجل إنجاب أخ يعين العائلة في المجتمع الشرقي.

¹ أسير محرر (س. د): مقابلة شخصية. نابلس، فلسطين، بتاريخ 2017/10/24.

- أن الأسير المحرر خالف آراء الأسرى والمقابلات المختلفة، ويرى أن الزوجات يطلبن الإنجاب عبر النطف المهربة، وهو ما يدل دلالة واضحة على انبثاق الدافع من المرأة ذاتها دون أية ضغوط خارجية، على الرغم من وجود الضغوط، وإن كانت ضمنية، ولكن يعني ذلك عدم وجود ضغط فعلي من الزوج على الأقل في اتخاذ القرار.

ومن المعارضين أيضاً للعملية أخ الأسير (ن. م)¹ الذي يرفض أساساً وجود شيء اسمه "تهريب النطف"، وسبب رفضه يعود لدوافع أمنية متعلقة بعدم الثقة بالاحتلال، والخوف من التلاعب بالنطف، ودوافع إنسانية تتمثل في التمييز بين الأسرى، والسماح لبعض الأسرى دون غيرهم، وما يسببه ذلك من تدمير المعنويات، ودوافع أخلاقية متمثلة في التأثير على زوجات الأسرى الذين لا يسمح لهم بخروج العينات، مقابل الزوجات المسموح لهنّ، ودوافع اجتماعية تتمثل في عدم نضوج المجتمع باعتبار الزوج غير موجود، وما يثار إزاء ذلك من سخرية وعدم احترام للفكرة، وتعتبر الفكرة ممكنة التطبيق فقط إذا تمت بطريقة رسمية من خلال الصليب الأحمر.

اتضح من المقابلة أن:

- رفض أخ الأسير نابع من محاذير أمنية وإنسانية وأخلاقية واجتماعية.
- هناك سبب لم تشر إليه المقابلات الأخرى، وهو عدم نضوج المجتمع وسخريته من الموضوع، بل على العكس أكدت المقابلات دور المجتمع في احتضان الفكرة، ولذلك يجب التأكد من فكرة التخوف الذاتي النظري مقابل الاعتقاد الفعلي للمجتمع، فمن الممكن أن يكون السبب الاجتماعي لرفض الفكرة مجرد انطباع وهمي لا يمت للواقع بأية صلة، وبالتالي تتبني عليه أحكام عملية.

¹ أخ أسير (ن. م): مقابلة شخصية. سلفيت، فلسطين، بتاريخ 2017/12/18.

ثانياً: الأبعاد القانونية

1. البعد القانوني والحقوقى

وفي الجانب القانوني كشف الدكتور رائد أبو بدوية¹ الستار عن الغطاء القانوني الذي يحكم علاقة الأسرى في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاحتلال الإسرائيلي، وبين أن العلاقة تقع ضمن اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة المتعلقة بأسرى الحرب، وأن العلاقة التي تربط أسرى فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 بالاحتلال الإسرائيلي هي القوانين الداخلية الإسرائيلية ذاتها، لاعتبار الأسرى مواطنين إسرائيليين.

وأكد أن اتفاقيات جنيف تقر حق الأسير في اللقاء بأهله، ولكنها لم تنص بشكل واضح على ماهية هذا اللقاء وطبيعته، وما إذا كان يدخل ضمنه لقاء الأسير بزوجته لقاءً زوجياً جنسياً، وبالتالي فإن المرجع في ذلك هو السلوكيات والأعراف الدولية، وما تتواطأ عليه اجتهادات المحاكم الدولية.

ومن جانب آخر أشار أن عموم مصطلحات اتفاقيات جنيف في هذا الشأن تؤكد حق الأسير في معايشة زوجته، وأن معظم الدول تسمح بذلك، لكن الأمر يتوقف على إمكانية تطبيق اتفاقيات جنيف على أسرى الضفة الغربية وقطاع غزة. أما بالنسبة لحال أسرى فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948، فإن القوانين الإسرائيلية تحكمهم وبالتالي الأمر أكثر وضوحاً بالنسبة للمعايشة، وهذا ما أشارت إليه الباحثة في الجزء المخصص للجانب القانوني من هذه الرسالة، ولكن يعمد الاحتلال الإسرائيلي إلى التفرقة العنصرية بين السجناء السياسيين الفلسطينيين، والسجناء الجنائيين، من خلال منع السجناء السياسيين من حق المعايشة.

وأثبت أن حق التلقيح عبر النطف المهرية حق لا تنتكره القوانين الدولية، فالأصل جواز المعايشة، فكيف الأمر بالتلقيح عبر النطف المهرية؟ ومع ذلك أنه يقع على عاتق السلطة

¹ رائد أبو بدوية: مقابلة شخصية. دكتور القانون الدولي وحقوق الإنسان في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/2/14.

الوطنية الفلسطينية دوراً مهماً جداً في السعي لفرض تطبيق اتفاقيات جنيف، فيما يتعلق بسماع اللقاء بين الأسير وزوجته، ويجدر بهم العمل الحثيث مع المؤسسات الدولية وحقوق الإنسان في هذا الصدد، لما له من أكثر من الاقتصار على البحث في آليات تهريب النطف.

تبيّن للباحثة بعد المقابلة أن:

- النهج الإسرائيلي واضح في سبيل حرمان الأسرى من أدنى حقوقهم التي تكفلها المواثيق الدولية.
 - الممنوعات القانونية لا تشمل عملية التلقيح عبر النطف المهربة، حيث أكدت المقابلة أن الاتفاقيات الدولية لم تُحرّم عملية تهريب النطف.
 - دور السلطة الوطنية الفلسطينية ما زال يراوح بين الضغط من أجل تطبيق الاتفاقيات الدولية، وعنصرية الاحتلال الإسرائيلي فيما يخص حماية حقوق الأسرى، والذي هو دور أصيل يجب أن تسعى إليه السلطة، وتسوقه عالمياً لكسب التأييد الدولي، وإحداث ضغط حقيقي على الحكومات الإسرائيلية.
- وأضاف السيد فؤاد الخفش¹ إن الاحتضان المجتمعي والمؤسسي والحزبي من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح موضوع التلقيح عبر النطف المهربة، وأشار أن الحقب الزمنية تؤثر أيضاً على الأمر، فإذا كانت الحالة الفلسطينية تشهد عمليات أسر جنود إسرائيليين فإن موضوع التلقيح عبر النطف المهربة يقل انتشاره بحكم الأمل في الإفراج عن الأسرى في صفقة تبادل. وذكر أن الدافع الفسيولوجي عامل مهم، وله دور كبير أيضاً، فمن الأمور التي لا يختلف عليها أن عمر المرأة يؤثر بطريقة عكسية على الإنجاب الطبيعي، وبالتالي لو بقي الأمر معلقاً على أمل الإفراج والإنجاب الاعتيادي، فمن المحتمل فوات الفرصة، وكشف أن أحد الدوافع وطنيّة نضاليّة، رمزاً للتحدى والانتصار على المؤبد قاتل الحياة.

¹ فؤاد الخفش: مقابلة شخصية. مدير مركز أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/2/7.

وشدّد على أهمية دور الإعلام في تهيئة الظروف والاستعداد المجتمعي لموضوع التلقيح عبر النطف المهربة، وتوعية الناس بهذا الأمر وأهميته وجوانبه بحيث يصبح محلّاً للنقاش اليومي، وبالتالي يغدو أمراً مألوفاً للبيئة الشعبية، خصوصاً لرمزيته النضالية.

أكدت الباحثة في المقابلة على أن:

- دوافع اللجوء للتلقيح عبر النطف المهربة هي دوافع نضالية وفسولوجية ومجتمعية.
- هناك ظروف مساندة وداعمة للعملية، وهي؛ الفترة الزمنية والتهيئة الإعلامية والاحتضان الشعبي والحركي، والدور المؤسسي.

وفي مقابلة أجرتها الباحثة مع السيد حلمي الأعرج¹، بيّن أن دافع العملية نضالي وجودي، لكسر إرادة الاحتلال والتخفيف عن الأسير بإشعاره بحريته وإرادته رغم التتكيل والضغط، وأنّ السبب في تأخر انتشار الفكرة هو التخوف المجتمعي والرأي الشرعي، ومدى نجاح الفكرة وتبعاتها، ثم تبين أنّ كل هذه التخوفات ما كانت إلا تخيلات وحواجز وهمية وأنّ المجتمع والرأي الشرعي متفهمان جداً.

ولفت الانتباه إلى نقص التوعية الشخصية النسوية لزوجات الأسرى على الرغم من الدعم الشعبي والرسمي لهنّ، وأنه يجب التنبيه لذلك لجعل القرار بيد المرأة حراً من أية ضغوط حتى لو بدت الضغوط إيجابية ولمصلحة القضية، لأنّ المهم الرغبة الحقيقية لدى الزوجة، لأنها هي المطالبة بتحمل تبعات هذه الخطوة الجريئة.

وأكد على صعوبة زيارة أطفال النطف لأبائهم رغم الجهود الحثيثة في هذا الأمر، والأمر نفسه فيما يخص إشراف الصليب الأحمر على إخراج العينات، ووضّح عدم تخوفه من تطبيق العملية على الفتيات البكر، إذا توافرت الجرأة والإجازة الشرعية، وأشار إلى احتمالية انتشار العملية ما دام الأسر باقياً إذ يعتبر هذا متنفساً لتعزيز صمود الحركة الأسيرة.

¹ حلمي الأعرج: مقابلة شخصية. المدير التنفيذي لمركز حريات للدفاع عن الحقوق المدنية، رام الله، فلسطين، بتاريخ

تبيّن للباحثة من خلال المقابلة أنّ:

- الدافع الرئيس دافع نضالي وجودي.
- العوامل المساعدة هي تقبل المجتمع والمؤسسة الدينية.
- عدم التخوف من تطبيق الفكرة على الفتيات البكر في حال وجود ضوابط شرعية وجرأة لديهنّ.
- ضرورة التوعية النسوية الخاصة لزوجات الأسرى ولاحظت الباحثة هنا من مجمل الكلام، أنّ هناك خشية ضمنية كامنة لديه ولدى الجهات المعنية من بقاء زوجة الأسير تدور في فلك الشكوك، وعدم القدرة على اتخاذ القرار الصحيح إذا لم تتلق الدعم النسوي الموجه بشكل فردي ونقاشات جدية خصوصية، والخوف من الاكتفاء بالدور المجتمعي والرسمي الذي رغم أهميته قد يؤثر سلباً وإيجاباً أو التأثير الإيجابي المؤقت في حالة عدم اقتناع الزوجة اقتناعاً حقيقياً، خاصة في ظل تأثر العقل الفلسطيني بالسؤال النضالي، ومسألة الطاعة الزوجية للزوج الأسير ولو على حساب الرغبة الذاتية الحقيقة، من هنا أكدّ على أهمية اللقاءات الفردية النسوية التوعوية.

2. الأحوال المدنية

وضح السيد شعبان مصطفى¹، في مقابلة معه بأنه لا توجد أية عراقيل بخصوص إصدار شهادات ميلاد وهويات لأطفال النطف المهربة، والأمر ذاته بالنسبة لجوازات السفر، حيث لا تفرق المؤسسات الفلسطينية والإسرائيلية أيضاً عند التواصل مع الجانب الفلسطيني في هذا الموضوع، وأن اختصاص دائرة الأحوال المدنية منحصر فقط في التأكد من شرعية الولادة بمعنى حصولها من أب وأم شرعيين فقط، حسب عقد الزواج وصورة هوية الأب وصورة هوية الأم وحسب تبليغ الولادة المختوم من وزارة الصحة.

¹ شعبان مصطفى: مقابلة شخصية. مدير الأحوال المدنية في وزارة الداخلية، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2017/10/24.

وأكد أنَّ الإجراءات ذاتها المتبعة بخصوص إصدار هويات للأفراد العاديين تتبع كذلك بخصوص أطفال النطف، وأنَّ الإجراءات الصارمة التي قد تحدث من الجانب الفلسطيني أو الاسرائيلي هي ذاتها، وأنه ربما يكون ثمة تشديد في موضوع إصدار جوازات لأنَّ الأمر متعلق بالتنقل والأمن إلى حد ما.

والأمر ذاته شهد به السيد محمد عودة¹، حيث أكدَّ أنه لا توجد أي حالة لعدم تسجيل شهادة ميلاد أو هوية لطفل من أطفال النطف، وعرض على الباحثة شهادة ميلاد لطفل تمَّ إنجابه عبر النطف المهربة.

وأثبت كذلك السيد محمد كبها²، ما شهد به المدراء الاحوال المدنية في محافظات أخرى بأنه لا توجد أي معيقات في هذا الأمر، وأنَّ جميع الأطفال المنجبين عبر النطف مسجلين، وقدم للباحثة صور لشهادات ميلاد لأطفال تمَّ إنجابهم عبر النطف المهربة.

نستخلص من المقابلات جميعها أنَّ الأشخاص الذين تمت مقابلتهم يعززون التلقيح عبر النطف المهربة إلى عدة دوافع، وجاءت كالآتي:

أولاً: الدافع الديني وتمثل في المفتي عمار بدوي، وسماحة الشيخ محمد حسين، ود. جمال الكيلاني.

ثانياً: الدافع الطبي وتمثل في د. سالم خيزران.

ثالثاً: الدافع النضالي الوطني ويتمثل في السيدة روضة بصير، وأمل الأحمد، ود. رائد نعيرات، ود. سماح صالح، ود. فاخر الخليلي، وحلمي الأعرج، ود. ذياب عيوش، وإخلاص السيد، وفؤاد الخفش، وقدورة فارس، والوزير عيسى قراقع.

رابعاً: الدافع الفسيولوجي ويتمثل في د. رائد نعيرات، ود. سماح صالح، ود. فاخر الخليلي، ود. ذياب عيوش، وفؤاد الخفش، ود. سالم خيزران.

¹ محمد عودة: مقابلة شخصية. مدير الأحوال المدنية في وزارة الداخلية، طولكرم، فلسطين، بتاريخ 2017/10/1.

² محمد كبها: مقابلة شخصية. مدير الأحوال المدنية في وزارة الداخلية، جنين، فلسطين، بتاريخ 2017/10/23.

خامساً: الدافع الوجودي الإنساني ويتمثل في د. رائد نعيرات، وسناء دقة، وحلمي الأعرج، ود. ذياب عيوش، وقدورة فارس، والوزير عيسى قراقع.

سادساً: الدافع الاجتماعي ويتمثل في د. سماح صالح، ود. فاخر الخليلي، وحلمي الأعرج، وزوجة الأسير (ع. ز)، وفؤاد الخفش.

سابعاً: رغبة شخصية من قبل الزوج وتتمثل في زوجة الأسير (ع. ز)، وإخلاص السيد.

ثامناً: رغبة الزوجة وتتمثل في أمل الأحمد، والأسير المحرر (أ. س)، والأسير المحرر (س. د).

تحليل نتائج مقابلات ذوي الاختصاص والشأن ومناقشتها

بعد إجراء الباحثة مقابلات مع ذوي الاختصاص على الأصعدة كافة، لا بدّ من الوقوف على أبرز النتائج التي توصلت إليها المقابلات، وكانت على النحو الآتي:-

- اتضح أنّ فكرة النطف المهرية تعود للأسير عباس السيد وزوجته، فهما منطلق فكرة النطف المهرية على مر تاريخ الحركة الأسيرة، مع العلم أنّه استخدم عينة مخزنة (مجمدة)، وكان ذلك لغرض العلاج ، وتمت بعد موافقة الجهات الدينية، حيث قام الأسير بالتواصل مع الجهات الدينية، ودار الإفتاء، والمراكز الصحية والوسائل الإعلامية التي ساهمت بشكل كبير في إذاعة الخبر ونشره، فقد لاقت صدى كبيراً في أوساط الحركة الأسيرة.

- تبين أنّ قرار الإنجاب عبر النطف المهرية مرتبط بشكل وثيق بالأبعاد القانونية، وذلك لأنّ فكرة تهريب النطف عبر السجون جاءت ردة فعل على خرق الاحتلال الإسرائيلي لقوانين الأسر، وحقوق الأسرى في الالتقاء الطبيعي بأسرهم التي هي حقوق مقررة بموجب العديد من الدول والاتفاقيات التشريعية، إضافة إلى ذلك شعور الأسرى الفلسطينيين بالسخط ضد سياسة التمييز بين الأسرى الفلسطينيين والإسرائيليين في الصدد ذاته، هذا ما عبرت عنه زوجة الأسير وليد دقة المحكوم بأحكام عالية من فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948،

وهو أول أسير فلسطيني عربي مسلم طالب بالالتقاء بزوجته، وقد جاء طلبه ردًا على سياسية التمييز العنصري بين السجناء اليهود، والعرب داخل السجون الإسرائيلية، حيث تمنع السلطات العرب من حقوقهم، ومثال ذلك؛ حق الالتقاء بزوجته وتكوين أسرة، بالمقابل سمحهم للسجناء اليهود الأمنيين بالالتقاء. مما أذكى جذوة فكرة الإنجاب عبر المهرية، بحيث أصبح من الممكن قوله إنَّ الوضع القانوني يعد أحد الدوافع المؤثرة باتجاه ترسيخ فكرة تهريب النطف.

- إنَّ الدافع النضاليّ الوطنيّ وفقًا لمقابلات ذوي الاختصاص من أكثر الدوافع التي دفعت الأسير وعائلته وقت اتخاذ قرار الإنجاب عبر النطف المهرية، ويليه الدافع الوجودي الإنساني، ثم يتبعه الدافع الفسيولوجي والاجتماعي بالنسبة ذاتها، وعلى الرغم من ذلك، تعتقد الباحثة أنَّه من الغريب أن يساهم الدور المجتمعي بشكل ضئيل في قبول الفكرة أو رفضها، وترى الباحثة السبب في ذلك بناءً على الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات من ذوي الاختصاص، أنهم يولون الفكرة الرمزية النضالية حصة كبيرة جدًا، وهذا أمر واضح لارتباط كثير من سلوكيات الشعب الفلسطيني بالجانب النضالي، وهذا يتوافق مع نظرية التفاعل الرمزي؛ وتعني أنَّ الناس يتصرفون حال الأشياء على أساس المعاني التي تعنيها لهم، وهذه المعاني مستمدة من التفاعل الاجتماعي بين الفرد والآخرين في المجتمع.

- أظهرت المقابلات أنَّ قرار الإنجاب عبر النطف المهرية يرتبط أساسًا بزوجة الأسير، وذلك لأن زوجة الأسير منخرطة في المجتمع أكثر منه، وأكثر تعرضًا لضغوطه سواء السلبية أم الإيجابية، وأكثر معرفة بنتائج القرار عليها من الزوج الذي يعيش في عالم محدود إلى حد كبير، وأشارت العديد من المقابلات إلى عدم رغبة الزوج في الضغط على الزوجة وربطها به خاصة في حالة الأحكام الطويلة، كما جاء في مقابلة الأسير المحرر، الأمر الذي أدى إلى امتناع الأسرى عن إبداء رغباتهم فيما لو كانت موجودة بخصوص إقناع زوجاتهم بالإنجاب عبر النطف المهرية، وهذه حقيقة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمسألة الضغوط المجتمعية، والأبعاد الأخرى المختلفة، لأنَّ مدى توفر ضغط إيجابي وتقبل مجتمعي، ووعي بالمشاركة الجمعية

سيدفع زوجة الأسير إلى طرح الفكرة على زوجها، باعتبار أنها تغدو مطمئنة إلى صوابية قرارها في حال صادف موافقة ورغبة زوجها الأسير، وهذا يدل دلالة واضحة على أن توفير حاضنة شعبية وتوعية نسوية من خلال دور المؤسسات المختلفة يشكل حجر أساس في تكوين قرار الزوجة الإيجابي بالتهريب والاطمئنان إلى نتائجه، وتؤكد الباحثة أن اتخاذ الزوجة للقرار في أغلب الأحيان وفقاً للمقابلات المتقدمة يعكس الفكرة المتأصلة في علم الاجتماع بخصوص "تمثيل الأدوار"، كما جاء في مقابلة المختصة في علم الاجتماع، حيث تصبح المرأة في موقع قرار عنها وعن الزوج باعتبارها المتبصرة لظروف المجتمع، ومدى نضجه وواقعه.

- تبين وجود بعض القصور فيما يتعلق بالتنسيق بين المستوى الطبي العلاجي والمستوى الديني، وهما عاملان حاسمان في نجاح الفكرة، من حيث ضرورة المشاركة الفاعلة بخصوص الحالات العملية المختلفة التي قد تصادف المؤسسات الطبية مثل حالات الزوجة غير المدخول بها، أو زوجة الأسير المخطوبة وغيرها، وذلك على ضوء ما أفاد به مدير مركز رزان الطبي من احترام الموقف الطبي للموقف الشرعي، واعتماد الإجراءات الطبية على شرعية الفتاوى الدينية.

- تبين للباحثة من خلال مقابلة مدير نادي الأسير ومقابلة مديرة برنامج المرأة الفلسطينية والفقدان، أن هناك غياب تنسيق إلى حد ما بين وزارة شؤون الأسرى والمؤسسات التابعة لهم من جهة، وبين المؤسسات النسوية الحقوقية الاجتماعية، من حيث عدم التنسيق في الرد على تساؤلات زوجات الأسرى بخصوص قرار الإنجاب عبر النطف المهربة.

- تعتقد الباحثة أن معارضة الفكرة في بعض المقابلات مسألة تحتاج إلى تأمل وتوقف، وذلك لأننا نعتقد أن المعارضة صادرة من أشخاص يُعدّون منخرطين في الجانب النضالي باعتبارهم أقرباء أسرى أو أسرى سابقين يحتاجون معرفة حقيقية لدور الجانب النضالي في تكوين قرار الإنجاب عبر النطف المهربة.

- أفادت المقابلات مع مدراء الأحوال المدنية، أنه لا توجد معيقات من قبل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي حول موضوع تسجيل أطفال النطف المهربة، وكل ما يخص الوثائق القانونية، مثل؛ عقد زواج، تبليغ من المستشفى، صورة عن هوية الأم، أو صورة عن هوية الأب إن وجدت، أو صورة عن شهادة ميلاده أو صورة عن جواز سفره، وأن السلطات الإسرائيلية لا تفرق في هذا الصدد بين الأطفال المنجيين عبر النطف وغيرهم، وأن الممارسات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي بخصوص التأخير في تسجيل الأطفال المولودين الجدد في بعض الأحيان هي معيقات تتم على جميع الأطفال، وأنه ليست هناك تفرقة خاصة بأطفال النطف.

- ضرورة الوقوف على دوافع الإنجاب عبر النطف المهربة وتحليلها بشكل علمي دقيق من خلال مؤسسات ودراسات متخصصة كل حسب موقعه، وذلك لمعرفة الدور الذي يجب على كل متخصص الامام به، لجعل اتخاذ قرار الإنجاب عبر النطف المهربة قراراً واعياً، ومسؤولاً ومعبراً عن إرادة حقيقة لدى الأسير وزوجته، بعيداً كل البعد عن الضغوط المختلفة، هذا بدوره يساهم في استمرار اتخاذ قرار التهريب بشكل مضمون، وبناتج متقبلة لدى الأسير وزوجته، وعلى اعتبار أن قرار الأسير وزوجته مقدماً على موقف المجتمع الذي غالباً يشارك في ضغوط اتخاذ القرار دون مشاركة فاعلة في تحمل آثار القرار مع عائلة الأسير، وهذا بالتالي ما يُفقد المشاركة المجتمعية معناها الحقيقي، وذلك في ظل معرفة أن الدافع النضالي يشكل هماً مجتمعياً ومن المفترض أن يمس الجميع ويكون المجتمع مسؤولاً تجاهه، الأمر الذي بلا شك يساعد في التنسيق بين كون النضال دافعاً مهماً للإنجاب عبر النطف المهربة، وبين ضرورة استمرار هذا التعبير الرمزي النضالي من خلال قرار التهريب مدعوماً بدعم مجتمعي مستمداً من الدافع ذاته.

- ضرورة التنسيق الحثيث بين الجانبين الشرعي والطبي لاحتواء حالات علمية مختلفة، الأمر الذي يساهم في استقرار الرأي المجتمعي بخصوص حالات علمية متعددة تهدف إلى الإنجاب عبر النطف المهربة، خاصة في ظل أهمية البعد الشرعي في تشكيل الرضا المجتمعي على عملية الإنجاب عبر النطف المهربة، وفي ضوء حالات استجدت وتستجد تباعاً، وكذلك في ظل أهمية الجانب الطبي الذي هو محور إنجاح العملية.

- إنَّ الدافع النضالي الوجودي من أبرز الدوافع وفقاً للمقابلات ذوي الاختصاص، هذا بدوره دفع الباحثة إلى القول إنَّ المؤسسات الفلسطينية ملزمة بتبنٍ جادٍ وفعال أكثر مما هو عليه فيما يتعلق بعملية الإنجاب عبر النطف المهربة وما يتبع ذلك، وذلك لأنَّ الأسير وعائلته يعتبرون قرار الإنجاب عبر النطف المهربة نضالاً له دلالات رمزية، وبالتالي من المفترض وجود حاضنة شعبية ترعاهم، وبدورها تؤكد أنَّ قضية الإنجاب عبر النطف المهربة قضية عالمية وتثبت أحقيتها، وتحمي نتائجها من الجوانب كافة، هذا بدوره يعزز ما أشار إليه أستاذ القانون الدولي من ترسيخ حق اللقاء الطبيعي بين الأسير وزوجته، من خلال السماح للأسير بالزيارات العائلية، شأنه شأن السجناء الإسرائيليين.

- ضرورة الانتقال من مرحلة صوابية الفكرة إلى فاعليتها وإنتاجيتها ودورها الرمزي والفعلي في أوساط المجتمع الفلسطيني، وذلك لأنَّ مرحلة التنظير لمسألة التقبل المجتمعي يؤدي إلى استهلاك الطاقات والأفكار، ومن المفروض تجاوز الوعي المجتمعي هذه النقطة إلى نقطة ما بعد قرار الإنجاب ونتائجها، وكيفية الانطلاق منه إلى تحقيق مطالب الكبرى، مثل أحقية لقاء الأسير بزوجته، ويليها الحقوق الأخرى بموجب الاتفاقيات الدولية المختلفة.

- ضرورة عقد جلسات نقاش علمي توعوي برعاية مؤسساتية، لمعرفة موقف المعارضين للفكرة، ومحاورتهم، لأنَّه من المهم توحيد الرأي النضالي بخصوص موضوع الإنجاب عبر النطف، الأمر الذي بدوره سيؤثر إيجاباً على الموضوع، وإنَّ كان اختلاف الآراء أمراً طبيعياً .

تأملات الباحثة

قضية الأسرى قضية قديمة وليست بالجديدة في تاريخنا الفلسطيني، فهناك أسرى محكوم عليهم بأكثر من مؤبد وأحياناً أحكاماً عالية جداً، وهي فترة طويلة جداً. ولأسرانا البوأسل أساليب مقاومة مختلفة داخل السجون، وهي ما تعرف ب (ثقافة الصمود للأسرى) مستخدمين وسائل سلمية لا عنفية داخل السجون.

وبالنظر لتاريخ الحركة الأسيرة، نلاحظ أن أساليب المقاومة قد اختلفت وتطورت، واحدة من هذه الأساليب هي تهريب النطف، وهذا الأسلوب ظهر مؤخراً على الساحة، شغل فكر الأسرى، لإظهاره بهذه الطريقة. من المستغرب بالنسبة للفلسطينيين أن نسمع عن أول امرأة أنجبت عن طريق تهريب النطف، فقد أحدث خرقاً بالمجتمع من ناحية، وأثار كثيراً من التساؤلات: كيف حصل هذا الموضوع؟! كيف وصل الجنين للمرأة؟! وغيرها من الأسئلة، وبالتالي تشكلت عند بعض الناس أفكار سلبية عن النساء اللواتي أنجن بهذه الطريقة، خاصة أن الموضوع جديد، كما أننا مجتمعياً لدينا فكرة سابقة عن طريقة الإنجاب، والتي تكون بالنقاء الزوجين بنفس المكان، فمن غير المتوقع أن تتجب بلا رجل، وهذا جزء من ثقافة المجتمع الأبوي؛ أن كل شيء مرتبط بجسد المرأة وكيف نحافظ على المرأة.

عندما جاءت فكرة تهريب النطف، ظهرت آراء الناس مع أو ضد، ومن خلالها تمكنا من فهم توجهات الناس في المجتمع، ولم كانوا مع أو ضد الفكرة..؟! وتفسير هذه التوجهات جاء على النحو الآتي:

أولاً: المؤيدون لهذه الفكرة: كان لديهم سبب أساسي في التأييد، وهو أن هذا الأسلوب يعد وسيلة مقاومة للسجان، "صح انت حبستني داخل السجن لكن عندي قوة أوجد امتدادي خارج السجن وأنجب طفل بالخارج، فقيودك يا سجان لم تمنعني عن المقاومة، وأوجدت لنفسني جذور وامتداد خارج السجن".

هذه الفكرة المؤيدة شجعت الكثير من نساء الأسرى المحكوم عليهم بالمؤبدات بالمطالبة بحقهن في الإنجاب بهذه الطريقة، من منطلق "أنا زوجي مش موجود لكن عندي طفل يسد محله ويدعمني". وهذه إحدى وسائل المقاومة ضد الاحتلال، وذلك من خلال مساعدة الزوجة لزوجها بأن يشعر بالحرية من خلال ابنه، وهو بمثابة معنى وأمل جديد للأسير في الحياة.

ثانياً: المعارضون لهذه الفكرة: هناك تشكيك في مسألة تهريب النطف، وهذا نابع من الإشاعة الإسرائيلية التي مقتضاها: ربما لا تكون من زوجها، أو كان هناك مشكلة بالنطف. وإن نظرنا من ناحية دينية أيضاً، فمن الممكن أن يفسر بعض الناس بأن هذه الطريقة "حرام"، مع العلم أن

هناك فتوى تبيح هذه الطريقة في حالات معينة. المعارضون كان لديهم تخوف على جسد المرأة، والخوف من امتداد مفهوم هذه الفكرة "تهريب النطف"، ومدى انعكاسه على قضايا المجتمع الفلسطيني، إذ أنه من الممكن لاحقاً مطالبة فتيات غير متزوجات بحقن بالإنجاب بهذه الطريقة، كما هو الحال في أوروبا وأمريكا مع وجود نقاش حاد بالنسبة لهذه المسألة.

وإذا ما عدنا إلى أهمية هذا الموضوع في عملية تهريب النطف وكيف أنه ارتكز على "المرأة"، إذ هي تريد عيش تجربة المقاومة، ولا تريد الإفصاح عن موضوع الإنجاب بهذه الطريقة إلا للمقربين جداً منها، وذلك لسرية وحساسية المعلومات، لضمان الأمن والأمان للحصول على النطفة. ولكن، من المؤكد أن تتابنا عدة أسئلة: من هن النساء اللواتي يقررن القيام بهذه الطريقة بدون أزواجهن؟ ماهي مواصفاتهم؟ هل شخصيتهن قوية؟ هل هن بعمر معين؟ هل هن ممن يشعرن بالوحدة؟ هل هن غير قادرات على الخروج من دائرة كونهن متزوجات من أسرى؟ وهل هذه وسيلة لهن لكي يجدن لأنفسهن سندا في المجتمع؟

نبدأ بالعامل الأساسي وهو: أن المرأة دورتها مرتبطة بعمر معين، وهنا تواجه مشكلة عند النساء المتقدمات بالعمر، اللواتي يرغبن بالإنجاب بهذه الطريقة كوسيلة ضمان لهن، وخاصة زوجات الأسرى المحكوم عليهم أحكاماً عالية، إذ أنها تعد كالمُعققة - لا زوج ولا أولاد - ولا تعلم متى يتم الإفراج عن زوجها. فمن خلال إنجابها بهذه الطريقة تثبت للجميع أنها ليست كالمُعققة، بل يوجد لديها امتداد عائلي وبدأت بتشكيل هذه العائلة. بالإضافة إلى أنها استطاعت الإنجاب قبل انتهاء دورتها، وتضمن بذلك رجوع زوجها إليها ولأولادها الذين أنجبتهن من تهريب النطف، ولن يفكر بالزواج عليها؛ لأننا مجتمعياً نفكر بالزواج لإنجاب الأولاد.

والنساء في هذه الحالة يواجهن الكثير من التحديات: أحياناً لا يوافق الأهل على هذا الموضوع، "كيف يعني بك تخلفي وما في زوج؟! ماعندك علم ايتمه رح يفرجوا عن زوجك، مين رح يعتني فيكم؟ وايش رح يحكوا الناس عنكم؟" وغيرها من التفاصيل والضغوطات التي تشكل عبئاً على المرأة، منها: هل تتمنين إنجاب طفل؟ وهل ستتج عملية التهريب؟ أم ستفشل؟ وهي التي وضعت نفسها وزوجها بموضع خطر؟ ولا ننسى ضغوطات المجتمع وماذا يتوقعون

منها؟ فالمرأة عندما تقرر الإنجاب بهذه الطريقة ستضع نفسها تحت المجهر؛ لأن عملية الإفصاح عن إنجابها بطريقة تهريب النطف تعد عملية إفصاح عن إنجابها بطريقة شرعية، فمن الضروري أن تخبر الجميع بهذه الحالة لإثبات شرعية هذا الإنجاب، وهذا يقودنا تلقائياً إلى نفس المفهوم الأساسي المتعلق بجسد المرأة.

كما قد تكون أحياناً وسيلة أنانية من الرجل، فهو الذي يريد أن تتجب مرة ومرتين وثلاث مرات، خوفاً من أن تتركه لتتزوج غيره، مع العلم أنه لا يتم الحديث عن هذا الأسلوب من الرجال أو النساء، إلا أن كثيراً من الرجال ينجبون بهذه الطريقة ليربطوا زوجاتهم بطفل منهم.

والهدف الأساسي من هذه الطريقة هو المقاومة، إذ أن هناك كثيراً من النساء يتبعن هذه الطريقة كعامل مهم في النضال "أنا أنجب الثوار"، فالنسويات الماركسيات يعتبرن النساء هن المنجبات للعمال، وبما أنهن فلسطينيات إذن واجب عليهن أن يكون لهن دور في إنجاب الثوار لمقاومة الاحتلال بشكل أو بآخر.

إن التفكير بالمرأة التي اتخذت هذا القرار في هذه القضية يحيلنا إلى عدة أسئلة: من هي تلك المرأة؟ وماهي مواصفاتها؟ وكيف اتخذت القرار؟ وكم نسبة رضاها عن هذا الموضوع؟ وهل لديها مخاوف معينة؟ وما هي الدوافع؟ بالتالي يحتم علينا أن نفهم الدوافع لنفهم ما وراء الموضوع.

رجوعاً للنسوية الماركسية في عملية التحليل لهذا الموضوع تحديداً؛ هل ما نريده هو أن تكون النساء فقط للإنجاب؟ ترى هل هي فقط وعاء للنطفة لإنجاب طفل لأب محبوس وغير معلوم موعد خروجه من السجن ولايوجد علاقة حميمية بينهما نهائياً؟ وعندما أنجبت الطفل هل كان إنجابها بمثابة الرابط بينها وبين زوجها الأسير؟ إذ أن الطفل يحل محل الفراغ الذي تتركه فجوة العلاقة الحميمة.

هناك إمكانية في أن نتفق على هذا التفسير، لكن تفكير الأشخاص في المجال النضالي يختلف عنا، فهم لا يفكرون بالمرأة كوعاء بل ينظرون لها كوسيلة مقاومة، وهذا التفكير فيه

أنانية تجاه المرأة. هنا المجتمع الذكوري يفرض نفسه وسيطرته على المرأة؛ فهو لا يعلم موعد الإفراج عن الأسير، فيرسل امتداداً له إلى خارج السجن، وبهذا يلعب دوراً مهماً في السيطرة، وبناء رابط قوي مع زوجته بعدما فقدته مدة طويلة.

وبالنسبة للزوجات، فهن ينجبن أطفالاً دون زوج، وتحمل تربية أطفالها وحدها إلى أن يتم الإفراج عن زوجها. فمقدار العبء والضغط على المرأة كبير جداً، ناهيك عن صعوبة تعبيرها عن الضغوطات التي تمر بها إلى أي أحد؛ لأنها بنظر الناس زوجة مقاوم ولا بد أن تتسم بالمقاومة كنوع من المساهمة فيها، وفي حال رفضها ستوسم بوصمة؛ لأن جسد المرأة غير متعلق فقط بالشرف، بل متعلق أيضاً بالأرض ومقاومة الاحتلال، وفي حال رفضت الخوض فيه يتم اتهامها بأنها تخون الوطن.

إن الولد في مجتمعنا الذكوري يعد قوة للمرأة وسندا لها، وإنجابها الولد يشعرها بالقوة وبأنها سدت النقص الموجود عندها، فهو السند والدعم لها مستقبلاً في بقائها، وتقوى أكثر عندما يكبر ولدها ويتزوج وينجب فيصبح لها عزوة. ونسمع أيضاً أن الحماة كانت مغلوقة على أمرها سابقاً، ثم غدت الآن أكثر قوة بسبب عزوتها، وهي قوة تمكن وجودها بالمجتمع، وللأسف طبيعة المجتمع الذكوري الذي نعيش فيه، لا يشعر المرأة بقوتها إلا إذا أنجبت، فكانت إجابات بعض زوجات الأسرى عند سؤالهن عن سبب رغبتهن بالإنجاب: "بحس حالي عايشة في هالدنيا"، بالرغم من إنجابها للبنات، إلا أنها تريد الولد الذي تستند عليه، ويعوضها عن غياب زوجها، ويوفر لها وإخوته الحماية.

هنا يتشكل عندنا مفهوم الصمود لزوجات الأسير "المقاومة اللاعنفية"؛ وهي طريقة عيش الحياة اليومية بصعوبتها، إذ أن المرأة عندما تتعرض لظروف قاسية لا إرادياً يصبح لديها أمور إيجابية تمدها بالقدرة على الاستمرار في حياتها والقيام بدور الأم والأب، وبمسؤوليات غير معتادة على القيام بها، إنما هي مجبرة عليها تبعاً للظروف القاسية. إذن لا يمكن أن يتسم أي شخص بالضعف، فلدينا استراتيجيات مقاومة، والنساء في هذه المواضع يكون لديهن الوكالة، والقدرة على المقاومة، وذلك برغم الظروف التي مررن بها. هي تأمل أن تكون لها مكانة في

المجتمع حتى تقاوم، فتبدأ بنقص شخصية المرأة الفلسطينية زوجة الأسير متسائلة عن وجهة نظر المجتمع إليها.

إن استذكرنا الجندر؛ وكيف أنه تمثيل أدوار، راودتنا نظرية تقول: "إن الحياة مسرح ونحن نلعب أدواراً على هذا المسرح". فعندما تصبح الزوجة زوجة لأسير، تلقائياً تلعب دور زوجة الأسير ومواصفاتها واضحة.

نحن نتصرف بناءً على توقعات المجتمع منا، فهناك أداء معين للأدوار الملقاة علينا كزوجة الأسير، الأسيرة، أم الشهيد. كل شخص لديه دوره في المجتمع الذي يحكم تصرفات الأشخاص تجاهه، وإن عدنا إلى الأصل، النساء مراقبات من المجتمع، فما بالك إن كانت زوجة أسير أو شهيد؟ فالأضواء تلقائياً عليهن تزداد أكثر كما المسؤولية تزداد، مما يشكل أعباء عليها. إن تخيلنا مثلاً أنها خرجت مع صديقاتها إلى عرس فهناك إمكانية لأن يتضايق بيت زوجها، ناهيك عن كلام المجتمع عنها "شوفوا زوجها بالسجن وهي طالعة على عرس" فهذا عبء لا بد أن تتحمله الزوجة نتيجة لهذه التوقعات.

الاحتلال وضع زوجة الأسير بهذا الوضع الصعب، بالإضافة إلى أن الزوج يفرض عليها نوعاً من السيطرة، فزوجها من داخل السجن يكون على علم تام بتفاصيلها، بالرغم من القيود على الزوج الأسير، إلا أنه أوجد لنفسه آليات يفرض سيطرته عليها، فهناك الكثير من زوجات الأسرى لا يستطعن زيارة أحد أو شراء أي شيء إلا بعد أن تستأذن من زوجها داخل السجن؛ لأن هذه هي طبيعة المجتمع الأبوي الذي نعيش فيه، حتى يشعر الرجل برجولته كون المرأة قد اعتادت أن تكون خاضعة للرجل، إذ إن الرجل يعد هذا الشيء تعويضاً عن النقص الذي هو فيه.

عادة المجتمع الأبوي أنه يعيد تشكيل نفسه بطرق مختلفة، وهو أذكى منا، فعندما يجعل زوجته تحمل وتنجب منه، وعندما يستمع لأهله عن تفاصيل الحياة اليومية لزوجته وهو داخل السجن فهذا وحده يعد وسيلة سيطرة عليها.

الزوجة هنا تحدث السجن وأنجبت، لكن أيضا هذا التحدي يرتبط بالشعور كونها امرأة فعالة وقادرة على الإنجاب في مجتمع ذكوري، إذ واجب عليها أن تتجرب حتى مع وجود الزوج داخل السجن، وهو ما يمنح المرأة القوة وهذا دورها الطبيعي.

إن الفطرة الطبيعية لدى المرأة تدفعها للأمومة كبيرة جداً، وهذا المفهوم نشأت عليه منذ الصغر، بالإضافة إلى العمر الذي يعد عاملاً أساسياً، وحتى تثبت هذه الزوجة للجميع أنها ما زالت شابة وقادرة على الإنجاب، يجب عليها أن تتجرب حتى لو كان لديها أولاد، ومتداول في مجتمعنا أنها إذا أنجبت وكانت كبيرة يقولون عنها "لسه صبية" وما زالت تنتج، فمفهوم الأنوثة مرتبط بذلك.

هناك عدد من الفتيات يرتبطن بأسرى من داخل السجن، وهن قلائل من يقبلن بهذا الشيء.. لكن هناك حالات، قد يكون السبب وسيلة تضحية للوطن، بارتباط الفتاة بأسير - خاصة السياسي - فارتباطها به يعد شرفاً لها، كما أنه من الممكن أن يكون السبب وسيلة للتواصل.

تربينا منذ الصغر على مفهوم السجن وأسئلة الشباب والفتيات عن الأسرى فيتكلمون عن أشياء عظيمة، وهنا من المؤكد أن الصورة الخيالية للرجل المثالي ستكون في السجن، فنحن بمجتمع نفتقد لمفهوم البطل المقاوم، فمن الطبيعي اعتبار المقاومين كلهم بالسجون، فهناك احتمالية تفسير ارتباط الفتيات بالأسير كبطل، وبالتالي يكفيها فخراً ارتباطها بشخص معروف تاريخه النضالي، فيكون التركيز على المفهوم النضالي، وكيفية تضحياتها بنفسها لشخص لا تعرف عنه شيئاً ؟ إلا أنها تعرف فلسطين وتحبها فهي تريد أن تقدم لفلسطين بارتباطها بشخص لا تعرف عنه شيئاً.

أما الفتيات الخاطبات بأسرى داخل السجن، ولديهن الرغبة بالإنجاب بهذه الطريقة من ناحية نفسية وغيرها، التخوف هنا أن تغدو موضة. وبالتالي يصبح مبرراً طبيعياً.. الرجل يسجن.. ولديه القدرة على الإنجاب. فماهية السجن أيضا يفقد معناه بالنسبة لنا كمقاومين فلسطينيين موجودين في السجن، ومن وجهة نظري لا أرى أن هذا الشيء إيجابي دائماً. لو

نتخيل فتاة لم تلتق بالأسير بتاتاً ولم تسمع به مطلقاً ما وجهة نظرنا ؟ هناك كثير من الفتيات يرسلن الرسائل للأسرى ويخبرنهم برغبتهن الزواج بهم، كيف تريد الإنجاب منه!. ولكنها حالات فردية، ليس كل حالات الارتباط تكون حالات مؤبدات، بل بعض الحالات من شارفت محكوميتهم على الانتهاء. فنحن لا نريد أن تنتشر وتصبح ظاهرة، أي أحد يسجن يستطيع القيام بهذا الموضوع، وبالتالي يتحول موضوع المقاومة إلى موضوع عادي ويفقد قداسته، لكن من الخطأ أن يتحول لأمر عادي فالمرأة تنجب في ظل ظروف غير عادية.

الفصل الخامس

النتائج العامة والتوصيات

النتائج العامة

الاستنتاجات الخاصة

التوصيات

الفصل الخامس

النتائج العامة والتوصيات

النتائج العامة

- بيّنت الدراسة أنّ قرار تهريب النطف مرتبط بشكل وثيق بالأبعاد القانونية، من حيث نشأة فكرة الإنجاب عبر النطف المهربة من السجون التي جاءت ردة فعل على خرق الاحتلال الإسرائيلي لقوانين الأسر، وحقوق الأسرى في الالتقاء الطبيعي بأسرهم، والتي هي حقوق مقررّة بموجب العديد من الدول والاتفاقيات التشريعية، هذا إضافة إلى شعور الأسرى الفلسطينيين بالسخط ضد سياسة التمييز بين الأسرى الفلسطينيين والإسرائيليين في الصدد ذاته، والاعتقالات المتكررة، والأحكام الجائرة والمؤبدة بحق الأسرى، وعدم وجود أمل بالإفراج عنهم، وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية، الأمر الذي أذكى جذوة فكرة الإنجاب عبر النطف المهربة، وبالتالي يمكننا القول إن الوضع القانوني يعد أحد الدوافع المؤثرة باتجاه ترسيخ فكرة الإنجاب عبر النطف المهربة.

_ بينت الدراسة أنّ بداية الفكرة تعود للأسير عباس السيد عن طريق سؤال طرحه من خلال زوجته وأخيه، على مفتي مدينة طولكرم، وكان قد أودع عينة مجمدة في مركز رزان الطبي عام 1997 بغرض العلاج، ثم اعتقل وحكم عليه 35 مؤبد و 100 سنة، واستخدمت العينة في عام 2003 ولم تكلل بالنجاح، فيعتبر هو وزوجته هما منطلق الفكرة على مر تاريخ الحركة الأسيرة.

- أثبتت الدراسة أنّ العينة تخرج من السجن بطريقة ابتكرتها عقول الأسرى الفلسطينيين، وتصل إلى المركز الصحي بواسطة الزوجة، وبحضور اثنين من أقارب الزوج، واثنين من أقارب الزوجة من ذوي الدرجة الأولى، وتفتح العينة في المركز أمامهم، بعد أخذ صور هوياتهم الشخصية، ويتم فحص العينة بالمختبر، هل هي صالحة أم لا، وفي حال كانت صالحة يتم حفظها في المختبر، ويتم وضع اسم الأسير أمامهم، ثم تأخذ الزوجة موعدًا لتحضير إجراءات

الزراعة، وبعد ذلك يتم إذاعة الخبر بين الأهل والأقارب والجيران، وذلك حتى يبقى الجميع على علم ودراية قبل عملية الزراعة، وفي يوم الزراعة يجب إحضار أقارب الزوجة، وضرورة وجود أحد من أهل الزوج، وتبقى الزوجة طوال فترة الحمل تتابع على المركز، وعند الولادة يأتي الإعلام ويساهم في نشر الخبر. ولكن بعد انتشار العملية أصبحت العينة تأتي إلى المستشفى بواسطة الزوجة، مع أحد أقارب الزوج قبل الاستشارة الطبية، وهذا يضايق الجهات الطبية.

- أثبتت الدراسة من خلال المقابلات مع زوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة أن عمر الأسير عند الزواج بلغت نسبة 86% من عمر (20- أقل من 30) سنة من عينة الدراسة، (وأكثر من 30 سنة) كانت 14%، أما عمر زوجة الأسير عند الزواج من (16_25) سنة فقد بلغت النسب المئوية ذاتها أي 86%. وبالوقت ذاته بلغت أعلى نسبة اعتقال 72% ما بين (2001_2008)؛ وهي فترة الانتفاضة الثانية، وذلك لأن الأهل كانوا يعمدون إلى تزويج أبنائهم في العمر الصغير حتى ينشغلوا بعائلاتهم وأبنائهم، ظناً منهم انشغالهم عن العمل النضالي، والمقاومة، فيتزوجون فتيات في سن مبكرة تناسباً مع أعمارهم هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الأهل يعمدون إلى تزويج بناتهم مبكراً خوفاً عليهم وخصوصاً في فترة النزاعات، وتبين أن هذا لم يثنيهم عن العمل المقاوم؛ فمنهم من استشهد، ومنهم من اعتقل وحكم عليه أحكام عالية، حيث بلغت مدة الحكم على الزوج من (10_24) سنة 71%، ومنهم حكم عليه مؤبد مدى الحياة، وهذه أحكام مجحفة بحق الأسرى، جاء ذلك تطبيقاً لقانون الردع الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى أن تكون الفترة الزمنية قبل الاعتقال من (18 يوم_ أقل من سنة) بلغت 57%، أما (سنة واحدة وأقل من سنتين) 29%، والنساء اللواتي عشن مع أزواجهن أكثر من (سنتين) 14%، ويؤكد ذلك نسبة عمر الزوجات عندما اعتقل الأزواج الأسرى (18_24) سنة بلغت 79%، (أكثر من 30) سنة بلغت 21%.

وانعكس ذلك على المستوى التعليمي فقد بلغت نسبة المؤهل العلمي ثانوية فأقل 79% للزوجات، من يحملن درجة البكالوريوس 21%، وبلغت النسبة 100% ربات بيوت ولا يعملن

وهذا ينعكس على أن 100% منهم لا يوجد لديهم دخل آخر غير مخصصات أزواجهن، هذا وفقاً لمقابلات زوجات الأسرى اللواتي أنجن.

- وبينت الدراسة أيضاً أنّ الحقب الزمنية لها دور في إنجاب أطفال عبر النطف المهربة، فعندما يكون هناك أمل في الإفراج تقل عملية الإنجاب، فقد شهدت الفترة (2012-2014) يأس وفقدان الأمل لدى الأسرى الذين لم يفرج عنهم في صفقة التبادل، وهي ما تعرف بصفقة شاليط، فكانت أعلى نسبة إنجاب فقد بلغت 71%، أما عام (2015) فلم يسجل أية حالة إنجاب وفقاً لمحافظات الدراسة، وذلك لتشدّد وتضييق القوات الإسرائيلية، ثم عادت عملية الإنجاب مرة أخرى في (2016-2017) بين الذين أُعيد اعتقالهم مرة أخرى بعد الإفراج عنهم في صفقة التبادل (2014).

- بينت الدراسة أنّ النسبة الأعلى ممن قاموا بعملية الإنجاب محكوميتهم ليست مؤبّدة، وإنما كانت المدة المتبقية من الحكم عند زراعة النطف المهربة تتراوح بين (3- أقل من 10 سنوات) بلغت 42%، وما بين (10 وأقل من 15 سنة) بلغت 29%، بينما الأحكام المؤبّدة مدى الحياة بلغت 29%، وهذا يدل أنّ من يقومون بهذه العملية من ذوي الأحكام العالية، وليست ذوي الأحكام المؤبّدة، وذلك رغبة منهم في خروجهم، ومشاركة زوجاتهم في تربية الأبناء، والزوجة تتقدم في العمر ولا تستطيع الإنجاب بعدها. بلغ عمر الزوجة عندما يخرج الزوج من السجن من (40 - أقل من 50) بلغت 57%، و (أكثر من 30_ وتقل عن 40 سنة) نسبة 14%، ونسبة 29% غير معروف بسبب محكوميتهم مدى الحياة. أما الأحكام المؤبّدة فكانت نسبتها أقل من ذوي الأحكام المحددة، فنسبة اللواتي أنجن من زراعة نطف مهربة من ذوي الأحكام المؤبّدة بلغت 29% من عينة الدراسة، وهذا يدل على أنّ العملية منتشرة بشكل أقل لدى الأزواج المحكومين أحكاماً مؤبّدة. وهذا يعود لرغبة الأسير في عدم زيادة العبء والمسؤولية على زوجته بإنجاب طفل جديد، ويتربى بعيداً عن والده. والنسبة 29% من ذوي الأحكام المؤبّدة اللواتي قمن بالإنجاب ليس لديهن أولاد، و متمسكات بأزواجهن ولا يردن الانفصال عنهم، أو عندهن إناث ويرغبن بطفل ذكر، هذا ما تدل عليه النسب، حيث كان

متغير عدد الأولاد قبل زراعة النطف المهرية بدون أولاد 21%. وولد واحد 37% (4 بنات + ولد). ولدان 28% (6 بنات + ولد). وثلاثة أولاد 14% (5 بنات + ولد)، وهذا وفقاً لعينة الدراسة، علماً أنّ ولد تعني ذكر أو أنثى، وهذا يتوافق مع الفتوى الشرعية التي لم تحدد هذه العملية بعدد من الأولاد، والمختلف فيها بين أعضاء مجلس الإفتاء الأعلى.

- بيّنت الدراسة أن عملية الإنجاب عبر النطف المهرية منتشرة أكثر في المدن، فقد بلغت النسبة الأعلى من الزوجات اللواتي أنجن ويسكن في المدينة نسبة 43%، وفي القرى ما نسبته 36%، وفي المخيم 21%. وبيّنت الدراسة أنّ نسبة الزوجات اللواتي يمتلكن بيتاً ملكاً بلغت 93%، و7% يعشن في بيوت إيجار، وهذا ينعكس على طبيعة السكن حيث بلغت نسبة اللواتي يعشن في بيت مستقل نسبة 71%، و29% يعشن مع أهل الزوجة، ويعود ذلك لطبيعة المجتمع وعاداته، وحرصاً على الزوجات، وبالوقت نفسه لا يوجد زوجات يعشن مع أهل الزوج وفقاً للمقابلات.

- بيّنت الدراسة أنّ الزوجات اللواتي يمتلكن بيتاً خاصاً يتقاضين مخصصات الأسير كاملة بنسبة 64%، وتتقاسمه مع أهل الأسير بنسبة 36%، وفي الوقت ذاته لا يتقاضى أهل الأسير مخصصات الأسير، وهذا يدل دلالة واضحة على وجود أولاد له، وكان هذا رغبة بعض الأسرى في القيام بعملية الإنجاب عبر النطف المهرية استثماراً لأمواله.

- بيّنت الدراسة أنّ فكرة الإنجاب عبر النطف المهرية تعود للأسير بنسبة 64%، وفقاً لعينة الدراسة، بمعنى أنّ الزوج هو الراغب في الفكرة، والذي يحث عليها، تعويضاً لزوجته في غيابها، وهذا وفقاً للنظرية الوظيفية، وبموافقة الزوجة، ورضا أهل الزوج والزوجة، واستشارة طبية ودينية، وهذا يدل دلالة واضحة على رغبة الأسير في التحدي واستمرارية الحياة، ومن الجدير ذكره أيضاً أنّ الدراسة بيّنت أنّ بعض الزوجات عارضن الفكرة في بداية الأمر نتيجة للضغط المجتمعي، وخشية من كلام الناس، لكن بعد موافقة أهل الزوج والزوجة ومساندة الزوجة والتعاون معها، وإصدار الفتوى الشرعية، ونجاح بعض العمليات وتسارع وسائل الإعلام لنقل الخبر وإذاعته، وتقبل المجتمع للفكرة، تغيرت وجهة نظرهن

ووافقن على لفكرة. وأنَّ نسبة 29% تعود للزوجة، وتكوين أسرة والإنجاب، لرغبتها في البقاء والتواصل مع زوجها، ولحاجتها الفطرية وعاطفة الأمومة، وهذا ينطبق عليها نظرية البناء النفسي الاجتماعي، وهذا يشير إلى معارضة بعض النساء لهذه الفكرة نتيجة للمجتمع وضغط الناس، و7% كانت بناء على رغبة الأهل، وخصوصاً أم الأسير، لرغبتها في طفل لابنها يحمل اسمه، ولبقاء زوجته على تواصل مع الأسير.

- أثبتت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد الاجتماعي والقانوني لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في شمال الضفة من فلسطين من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغيرات المستقلة؛ عمر الزوجة، ومنطقة السكن، وملكية السكن، وطبيعة السكن، وعدد الأولاد، ومقدار الحكم بالمؤبدات، ومخصصات الأسير، والدخل الشهري للأسرة غير مخصصات الأسرى، وعدد السنوات التي قضتها الزوجة مع الزوج قبل الاعتقال، والحالة الصحية، وطبيعة العمل، والدرجة العلمية.

- أثبتت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأثر البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد عبر النطف المهربة في فلسطين دراسة حالة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر زوجات الأسرى تبعاً لمتغير عملية الزراعة، وذلك لصالح الزوجات اللواتي قمن بعملية زراعة النطف المهربة من أزواجهن المعتقلين، وكذلك اللواتي يرغبن بقيام عملية زراعة نطفة مهربة من أزواجهن المعتقلين.

- أثبتت الدراسة درجة الأثر للمعدل العام لجميع الفترات البعد الاجتماعي لإنجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة في فلسطين: دراسة حالة شمال الضفة الغربية أنَّ النسبة كبيرة وإيجابية، فقد بلغت 70% من وجهة نظر زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة، والتي تدل على تقبل المجتمع لعملية الإنجاب عبر النطف المهربة، وقبول الفكرة لدى الأسرى.

- بيّنت الدراسة أنَّ للمرأة الحق في قبول أو رفض عملية الإنجاب عبر النطف المهربة، فقد حصلت على نسبة عالية جداً، فقد كانت النسبة الأعلى، وبلغت 99%. بالمقابل كانت أقل

نسبة أن المجتمع ينظر للمرأة الحامل من النطف المهرية نظرة سلبية بلغت 49%، وهذا يشير بوضوح إلى أن المجتمع ينظر للمرأة الحامل نظرة إيجابية.

- بينت الدراسة أن نسبة التنسيق بين أهل الزوج وأهل الزوجة كانت 89%، وذلك من أجل تقبل فكرة الإنجاب عبر النطف المهرية، وذلك وفقاً لنظرية التبادل الاجتماعي.

- تبين من خلال الدراسة صعوبة تفهم المجتمع لوضع المرأة التي تتجبر عبر النطف المهرية، وذلك لأن زراعة النطف المهرية تحدي للعادات والتقاليد التي تحكم المرأة. وتعرض المرأة للكثير من النقد في الحياة الاجتماعية بعد زراعتها للنطف المهرية ولا تشعر بتقدير المجتمع واحترامه، وذلك لنظرية الصراع، ويظهر ذلك في كونها تعيش بقلق وتوتر طيلة فترة الحمل، وفي الجهة المقابلة فإن المجتمع يتقبل الطفل المنجب من خلال النطف المهرية، وكشفت الدراسة أن المرأة لا تعتبر عملية الإنجاب عبر النطف المهرية عملاً وطنياً نضالياً، وإنما يعزز من مكانتها وانتمائها لعائلة الزوج بعد موافقتها على زراعة نطف مهربية.

- كشفت الدراسة أن الزوجة تحقق كيانها الأنثوي بعد ولادة طفل من نطف مهربية، وتفتخر بنفسها.

- أظهرت الدراسة أن من أهم الأمور التي تشجع الزوجة على الحمل من خلال النطف المهرية فرح أهل الزوجة عند نجاح زراعة النطف المهرية، ويشعرها بالاستقرار في حياتها بعد إنجاب طفلها عن طريق النطف المهرية، وضمان عدم زواج الأسير على ابنتهم، علماً بأن الهدف من الحمل من وجهة نظرهن ليس الشعور بالاستقلالية.

- بينت الدراسة مرونة القوانين الفلسطينية، ومساهمتها بشكل كبير في نجاح العملية وانتشارها، وذلك بعد ترحيبهم بالعملية، والاحتفال عبر وسائل الإعلام بالموضوع عند ولادة طفل جديد وذلك لرمزية الأسير وقيمتها، ومكانته المعنوية في المجتمع، وأكدت الدراسة اعتراف السلطة الفلسطينية بالطفل الفلسطيني المنجب عبر النطف وتسجيله، وإصدار شهادة ميلاد، ورقم هوية خاصة، وجميع الوثائق التي تثبت له حق المواطنة، الأمر الذي شجع الأسرى وزوجاتهم على الإقدام على العملية بكل جرأة.

- أشارت الدراسة أنَّ العينة تهرب بطريقة غير قانونية، وغير معروفة، ويتم بها تجاوز القانون والتشريعات والطب، والاستثناء يكمن في القيمة والشرعية الكبيرة التي يكتسبها الأسير الفلسطيني فتجعله فوق القانون، ويكون هذا العمل متقبلاً من الأسير فقط، وغير متقبل من غيره .

- أثبتت الدراسة أنَّ وجود الفتوى الشرعية، ومرونة القوانين، ساهم ذلك في القبول والقبول المجتمعي للعملية.

- كشفت الدراسة أنَّ 65% من زوجات الأسرى المحكومين بالمؤبد على علم ودراية بفقرات البعد القانوني لعملية الإنجاب عبر النطف المهربة، وأنَّ نسبة 31% منهم لا يعرفن بما جاء في الفقرات، ونسبة ضئيلة ترفض ما جاء في فقرات البعد القانوني 4%. وبالتالي فإنَّ عدم وعي الزوجة بالقوانين المتاحة لعملية الإنجاب، يجعلها تتردد في اتخاذ القرار المناسب بالعملية.

- بيّنت الدراسة أنَّ الاستجابة بنعم لفقرات البعد القانوني جاءت في الفقرات الآتية، فقد كانت النسبة الأعلى تعترف الدولة الفلسطينية بالطفل المنجب عبر النطف المهربة، وبلغت 88%، وتلتها يتم استخراج شهادة ميلاد له بإجراءات قانونية بشكل طبيعي بنسبة 83% ، وما نسبته 81% يتم استلام تبليغ الولادة من المستشفى للطفل المنجب عبر النطف المهربة بشكل سهل، يليها يسجل الطفل المنجب عبر النطف المهربة على اسم أبيه المعتقل دون أن تعقيدات قانونية بنسبة 79%، والنسبة ذاتها يحق للطفل المنجب عبر النطف المهربة التسجيل في المدارس بشكل طبيعي، ونسبة 74% حصول الطفل المنجب من النطف المهربة على هوية لا يتعارض مع النواحي القانونية، ويحق للطفل المنجب عبر النطف المهربة الحصول على تأمين صحي بنسبة 67%، و 46% يمنع الطفل المنجب عبر النطف المهربة من زيارة والده في السجن.

بالمقابل كانت نسبة الاستجابة الأعلى بلا أعرف يستطيع الطفل المنجب عبر النطف المهربة أن يسافر خارج البلاد 86%، وتتبعها أيضاً بلا أعرف يستطيع الطفل المنجب عبر

النطف المهربة أن يحصل على جواز سفر فلسطيني دون أي تعقيد نسبة 63%، من وجهة نظر زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة، والنسب الباقية لا يعرفن بالقانون.

- أثبتت الدراسة أن أول عملية زراعة عبر النطف المهربة من داخل السجون الإسرائيلية هي زوجة الأسير مجدي العجولي المحكوم مدى الحياة، ولم يكتب لها النجاح، وذلك لعمر الزوجة عام 2006.

- أثبتت أيضاً أن أول عملية إنجاب عبر النطف المهربة ناجحة في تاريخ فلسطين كانت عن طريق زوجة الأسير (ع. ز) المحكوم 27 مؤبد و 25 سنة عام 2012.

- أثبتت الدراسة أن كثير من العينات تصل بظروف صحية صعبة، وغير سليمة، وبالتالي تتلف، فإن نسبة نجاح زراعة أطفال الأنابيب للأسرى تصل إلى 35%، في حين إن نسبة نجاح عملية زراعة طفل الأنابيب بطريقة طبيعية في المستشفى تصل إلى 45% هذا ما أكده مدير مركز رزان الطبي.

- أثبتت الدراسة أن زوجة الأسير هي المحور الرئيسي في هذه العملية ومن حقها قبول أو رفض فكرة الزراعة من نطفة مهربة بنسبة 99% من عينة الدراسة؛ لأن ذلك يعتبر أمر خاص بها ولا يتم إلا برضاها، كما أن اتخاذ الزوجة للقرار في غالب الأحيان يعكس الفكرة المتأصلة في علم الاجتماع بخصوص "تمثيل الأدوار" حيث تصبح المرأة في موقع قرار عنها وعن الزوج باعتبارها المبصرة لظروف المجتمع ومدى نضجه وواقعه، وهي أكثر تعرضاً لضغوطه سواء السلبية أم الايجابية وأكثر معرفة بنتائج القرار عليها من الزوج الذي يعيش في عالم محدود.

- بيّنت الدراسة أن عملية الإنجاب لم تكن عملية طبيعية، بل كانت استثنائية لجأ إليها الأسرى في ظل الصمت واليأس، فقد فقدوا الأمل بالإفراج، فلجأوا إلى المقاومة اللاعنفية، معبرين في ذلك عن استمرارهم وامتدادهم لخارج السجن، وحبهم للحياة.

- أثبتت الدراسة أن هناك عدة عوامل ساهمت في نجاح عملية الانجاب عبر النطف المهربة، وهي؛ الفتوى الدينية باعتبارها حماية للأسير وزوجته والمجتمع، والمراكز الطبية التي تكفلت بالعملية مجاناً تعاوناً وخدمة لزوجات الأسرى، والدعم السياسي والاتفاق الفصائلي؛ فقد رحبت الفصائل جميعها بالعملية، بالتعاون مع الاعلام ووسائله، ومرونة القوانين الفلسطينية بتسجيل الأطفال، وإصدار شهادة ميلاد، ورقم هوية شخصية ومن الجانب الإسرائيلي أيضاً.

- بيّنت الدراسة أن الدافع الأول الذي يقف وراء قبول المرأة للانجاب عبر النطف المهربة من زوجها المعتقل، شعورها بالاستقرار والأمان والأمومة، فقد حصل على أعلى نسبة، أما دافعي التحدي والعمل الوطني والنضالي فقد حصلوا على اقل نسبة من وجهة نظر زوجات الأسرى المحكومين مدى الحياة من عينة الدراسة.

- بيّنت الدراسة أهم المبررات والدوافع الرئيسية لعملية الإنجاب عبر النطف المهربة من وجهة نظر زوجات الأسرى وجود أخ للفتيات يكون سند لهن في المستقبل، وعوناً في الحياة، وأنّ عمر الزوجة يمضي، والمرأة لها عمر محدد للإنجاب، وحققها في تكوين عائلة وعاطفة الأمومة، وأنّ الزوجة تنتظر زوجها، فتتأمل ومعهما ابنها وابنتها وتنشغل فيه.

- أظهرت الدراسة تخوف زوجات الأسرى من نظرة المجتمع تجاه الطفل المنجب عبر النطف المهربة، وأيضاً تحملها للمسؤولية الكاملة، والتعب والارهاق، إضافة إلى الخوف على الطفل المنجب من الاحتلال، فقد شكلت هذه التخوفات مانعاً من الاقدام على قبول فكرة الانجاب عبر النطف المهربة.

- أثبتت الدراسة أن الأطفال المنجبين عبر النطف المهربة تم تسجيلهم على اسم والدهم وفق دائرة الأحوال المدنية في وزارة الداخلية في جميع الحدود الجغرافية لعينة الدراسة، وإصدار شهادات ميلاد ورقم هوية شخصية، ولا توجد أي معوقات في الأحوال المدنية من الجانب الفلسطيني، ومن الجانب الاسرائيلي أيضاً هذا ما شهدت به أمهات الأطفال، فقد أكد أن تم تسجيل أبنائهن، ولا يوجد أي صعوبة، وأكدت الدراسة أنه إذا حصل تأخير في التسجيل في

الجانب الاسرائيلي فإنه يكون على جميع الأطفال الجدد، وليس على الأطفال المنجيين عبر النطف المهرية فقط ، وأثبتت الدراسة_ في الملحق_ وثائق رسمية تثبت ذلك على عكس ما يذاع إعلاميًا حسب ما ورد من مقابلات مع مدراء الأحوال المدنية في وزارة الداخلية.

- أظهرت الدراسة أن قسمًا من الأطفال المنجيين عبر النطف المهرية يمنعون من زيارة آبائهم في السجون، والقسم الآخر يسمح لهم، وهذا يعود إلى مزاجية ادارة السجون وعدم وجود قوانين يحتكمون إليها، مع علمهم بجميع الأطفال الذين ينجبون بهذه الطريقة حسب ما ورد من مقابلات زوجات الأسرى اللواتي لديهن أطفال من نطف مهريّة.

- بيّنت الدراسة أنّ النسبة الأكثر إقبالاً على الإنجاب عبر النطف المهرية هم الأسرى من شافرت محكوميتهم على الانتهاء، وذلك يعود لرغبة الأسرى لمشاركة زوجاتهم في تربية الأطفال، في حين تعتبر نسبة الأسرى ذوي الأحكام العالية أقل رغبة بالقيام بهذه العملية؛ ويعود لعدم رغبة الأسير في خلق ضغوطات على الزوجة وربطها به، وخوفاً على الطفل من أن يتربى بعيداً عن والده.

- يتصدر الدافع النضالي الوطني المشهد باعتباره وفق المقابلات الشخصية لذوي الاختصاص، ثم يأتي الدافع الوجودي الإنساني، يليه الدافع الفسيولوجي والاجتماعي بذات القدر، وهذا يعود إلى أنهم يولون فكرة الرمزية النضالية حصة كبيرة جداً، وهو أمر مفهوم بسبب ارتباط كثير من سلوكيات الشعب الفلسطيني بالجانب النضالي.

- بيّنت الدراسة وجود بعض الثغرات في التنسيق بين المؤسسات الدينية والمراكز الطبية، وهما عاملان حاسمان في نجاح الفكرة، من حيث ضرورة المشاركة الفاعلة بخصوص الحالات العملية المختلفة التي قد تصادف المؤسسات الطبية مثل حالات الزوجة غير المدخول بها، أو زوجة الأسير المخطوبة وكذلك استخدام العينة لمرة واحدة وإتلافها بعد ولادة طفل سليم وعدم استخدامها لأكثر من مرة، وذلك على ضوء ما أفاد به مدير مركز رزان الطبي من احترام الموقف الطبي للموقف الشرعي، كونه يستمد شرعية الإجراءات الطبية من شرعية الفتاوى الدينية.

- أثبتت الدراسة مساعدة وتعاون المراكز الطبية مع زوجات الأسرى، فقد بيّنت الدراسة قيام مركز رزان للعقم وأطفال الأنابيب بالعملية مجاناً.

- بيّنت الدراسة أيضاً غياب التنسيق إلى حد ما بين وزارة الأسرى والمؤسسات التابعة لهم من جهة، والمؤسسات النسوية الحقوقية الاجتماعية، من حيث وجود برامج توعية خاصة بالإنجاب عبر النطف المهربة لزوجات الأسرى قبل الإقدام على هذه العملية، وتهيئتهن لمثل هذا الموضوع، ووضع الزوجة في صورة الايجابيات والسلبيات الممكنة، لتمكينها من اتخاذ قرارها ذاتياً بحرية بعيدة عن ضغوطات المجتمع.

- أثبتت الدراسة أنّ هذه العملية تتبع الحقب الزمنية، فإذا كان هناك أمل في الإفراج القريب عن الأسرى في صفقة من صفقات تبادل قادمة يقل انتشارها والعمل بها.

- أثبتت الدراسة أنّ الفتيات (البكر) المرتبطات بالأسرى قبل دخولهم السجن، يحقّ لهنّ القيام بعملية الإنجاب عبر النطف المهربة شرعاً، لكن من باب العادات والتقاليد هناك تحفظاً، وذلك من باب سد للذرائع، والخوف من الاتهامات التي تطال المرأة.

- كشفت الدراسة أنّ العملية التي تتم في حالة عدم رضا الزوجة وموافقتها، وتقبلها نفسياً تفشل في أغلب الأحيان.

- بيّنت الدراسة أنّ هناك ضغوطات تتعرض لها زوجة الأسير؛ ضغوطات من قبل أهلها، وتتمثل في؛ خوفهم على ابنتهم وعلى مستقبلها وذلك حتى تتجنب أن يتزوج عليها زوجها وقت خروجه من السجن هذا من جانب، ومن جانب آخر من أجل انفصال الزوجة عن زوجها الأسير فتلجأ إلى الإنجاب عبر النطف المهربة لتبقى على صلة مع زوجها بوجود الطفل.

- أثبتت الدراسة وجود جهل بالبعد القانوني، فقد اتضح أنّ البعد القانوني لا يشكل عائقاً بالنسبة لعملية الإنجاب عبر النطف المهربة، وذلك نتيجة لعدم معرفة الزوجات بالبعد القانوني بشكل واضح وتام. وبالوقت ذاته يلعب البعد الاجتماعي دوراً كبيراً في نجاح العملية، فقد أثبتت الدراسة أنّ المجتمع المؤثر الأول لنجاح العملية.

- كشفت الدراسة أنَّ التخوفات الاجتماعية من عملية الإنجاب عبر النطف المهربة متمثلة في ربط الزوجة فترة زمنية طويلة بزوجها الأسير المحكوم أحكاماً عالية، واستجابتها لضغوط العاطفة الشخصية والوطنية، وبالتالي فإن ذلك يؤثر على الفتاة ويحرمها من حياتها المستقلة مع شخص آخر. وتخوف من نظرة المجتمع للطفل المنجب عبر النطف المهربة، لعدم نضوج الفكرة نضوجاً تاماً على اعتبار الإنجاب في ظل غياب الزوج أمراً غير طبيعي، وما يثار إزاء ذلك من سخرية وعدم احترام للموضوع. ومن تعب وارهاق الزوجة وتحمل المسؤولية وحدها.

- تخوفات أمنية تتمثل في الخشية من تتبع الاحتلال ومخابراته لعملية التهريب، والتشويه فيها، أو خلط النطف، أو الضغط على الأسير وزوجته وإحداث بلبلة في الشارع الفلسطيني، والخوف على الطفل المنجب من الإحتلال.

- بيّنت الدراسة أنَّ هناك فئة تعارض عملية الإنجاب عبر النطف المهربة، وذلك للمبررات الآتية: حرمان الطفل المنجب من العيش في ظل أب، وذلك بإرادة الزوجة والأب الأسير. أنَّ ذلك مخالفاً للعادات والتقاليد، فالطبيعي أنَّ تحمل المرأة في ظل وجود زوجها، فالمجتمع غير متقبلاً أنَّ تحمل المرأة وزوجها غائب عنها. والقلق المجتمعي واحتمالية التشكيك في العينات. وتخوفات على الزوجة من تعلقها بطفل وتقضي حياتها وهي تنتظر، وتنسى أنها انسان لها مشاعر وأحاسيس، ولها احتياجات فطرية، وخوفهم من مصارحة الطفل عند سؤاله لهم، وكيفية إنجابهم، وماذا ستكون ردة فعله، ومن القول أنه ابن نطفة. وتخوف من عدم اعتراف المحتل بشرعية الأطفال، ومنعهم من زيارة والده، وتعتقد الباحثة أنَّ هذه التخوفات تعتبر إحدى موانع اللجوء للعملية على الرغم من رغبة الزوج أو الزوجة.

- كشفت الدراسة أنَّ هناك معارضين من قبل أهل الزوجة، وأهل الزوج على السواء، أما مبررات أهل الزوجة فقد تمثلت في الأسباب الآتية: خشية من المجتمع وتجنب القيل والقال على ابنتهم، وأن حمل ابنتهم وزوجها في السجن غير مألوف، وقد يدفع للنشكيز. وخشية على ابنتهم من تحمل المسؤولية والمشقة من إنجاب طفل جديد، وخصوصاً إذا كانت أم

للأبناء، وإنجاب طفل جديد يُحرم من تربية والده وذلك بإرادة الزوجة وزوجها الأسير، وخاصة إذا كان عنده أولاد حرموا من عطف وحنان والدهم، إذا لم تكن ابنتهم أم لأطفال من قبل، فإنَّ الإنجاب بهذه الطريقة يعلّقها بطفل وزوج لا يعرف مصيره ويحرمها من الارتباط بزوج آخر، من الممكن أن تجد حياتها معه.

أمّا بالنسبة لأهل الزوج فمن المألوف والطبيعي أنَّ أهل الزوج يرحبون بالفكرة ويفرحون بها، إلّا أنَّ هناك فئة معارضة وذلك للآراء التالية: إذا لم تكن أم لأطفال فإنهم يعزّون ذلك لحصولها على مخصصات الأسير، وبالتالي فإنها ستكون منافسة لهم، وهذا ما يؤدي إلى وجود مشاكل كثيرة حول مخصصات الأسير، ويرفضون أن تبقى تنتظره، ولإنجاب طفل يحرم من رؤية والده، والتشكيك في العينة، أنَّها تعود للأسير، ونظرة المجتمع والناس والتشكيك بالحمل والولد.

- أكّدت الدراسة أنَّ عملية الإنجاب عبر النطف المهربة تمنح المرأة المنجبة قوة، وتعزز من ثقتها بنفسها، وذلك لأنها بذلك تتحدى المعوقات كافة؛ تحدياً لنفسها لأنها تستطيع أن تتحمل مسؤولية وتربي ابنها، وتقوم بدور الأم والأب في آن واحد، وتحدياً للمجتمع بأنها لا تفكر بما يقولون، وتحدياً لكلام الناس ونظراتهم وتشكيكهم، وتحدياً للمحتل من حرمانها من حقوقها الإنسانية وحققها بإنجاب طفل وتكوين أسرة، وتحدياً لأهلها في بعض الأحيان لأنها تتعرض لضغط للانفصال عن زوجها الأسير المحكوم بالمؤبدات، فتلجأ إلى إنجاب طفل حتى تبقى على صلة وتواصل مع زوجها الأسير.

- تبين أنَّ هناك تشابهاً مهماً بين الجهل بالمعرفة بالبعد القانوني بين أدوات الدراسة المقابلات والاستبيان. وأنَّ الزوجات المنجبات لا يفكرن بالتسجيل - كما ورد على لسان إحدى زوجات الأسرى قولها " لو ما سجلوه آخرته رح يتسجل " .

- بيّنت الدراسة أنَّ زوجات الأسرى اللواتي أنجن عبر النطف المهربة يرفضن الاعلام، وذلك لما يتعرضن له بعد نشر الخبر إعلامياً، فقد تبين أنَّ إدارة السجون على علم بعملية الإنجاب،

فهي تتابع أخبار الاسرى وزوجاتهم وعائلاتهم، وبالتالي أدى ذلك إلى حرمان الأطفال من زيارة آبائهم، أو معاقبة أمهاتهم أو ذويهم، ويصل بهم الأمر إلى معاقبة الأسير.

- بيّنت الدراسة العقوبات التي يتعرض لها الأسير بعد معرفة إدارة السجن بأنّه أنجب عبر النطف المهرية، تتمثل في حرمانه من زيارة أهله وعائلته له، أو رفض بعض أفراد عائلته، وحرمانه من زيارة ابنه المنجب عبر النطف المهرية، حرمانه من الكانتينا، أو نقله من سجنه إلى سجن آخر، أو دفع غرامة مالية، أو يوضع بزنازة .

- أكدت الدّراسة انزعاج الجهات الطبية في بعض الحالات، وذلك لأن العملية خرجت عن الحاجة، ويؤتى بالعينة قبل الاستشارة الطبية.

- كشفت الدراسة أيضًا عن رأي أبناء الأسرى في موضوع الإنجاب عبر النطف المهرية، فتبينت أنّ النسبة الأعلى من الذين قابلتهم الباحثة يرفضون الفكرة جملة وتفصيلاً، بسبب نظرة المجتمع إلى أمهاتهم

- بيّنت الدراسة أن المرأة في عملية الإنجاب عبر النطف المهرية تبقى في صراع بينها وبين زوجها، وأهلها، وأهل الزوج والمجتمع، وصراع داخلي بينها وبين نفسها، وهذا ينطبق تمامًا على نظرية الصراع، وذلك لأنّ المرأة هي محور الصراع الذي سببه المحتل سواء كان بالقبول أم بالرفض، صراع مع نفسها لأنها محكومة بعمر زمني للإنجاب، ولا تستطيع بعده من الإنجاب، ومن ثم صراع مع المجتمع، ونظرته لهذا القرار، ولهذا الطفل المنجب، وصراع مع الأهل؛ أهل الزوج من أجل الموافقة بأن تبقى على تواصل مع زوجها الأسير، وضمان عدم الانفصال عنه، وبين الرفض وعدم موافقتهم على ذلك، وذلك لأسباب الآتية: أولاً: المجتمع وكلام الناس، وتربية طفل بعيداً عن والده، وأيضاً ضغط أهل الزوجة لتتجب أطفال حتى يضمنوا الأهل أن الزوج الأسير لا تكون له حجة بالزواج على ابنتهم، ويضمنوا لها الاستقرار والأمان هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ضغط الأهل على ابنتهم بالانفصال عن زوجها الأسير حتى لا تبقى بمصير أسير غير معروف، فتلجأ إلى الإنجاب حتى تبقى

على تواصل مع زوجها، ولا تتفصل عنه متناسية احتياجاتها الخاصة والفطرية، أما ضغط الزوج فإنه يشكل نوعاً من ممارسة السلطة الأبوية وهو داخل السجن، وهذا يعود إلى المحتل الذي سبب هذا الصراع للزوجة.

- أشارت الدراسة إلى أنَّ المجتمع يطبع على الأفراد وصمة ملازمة لهم، وعادة ما تكون رموزاً تحدد لها المواقف والظروف التي يمر بها الافراد، وهذا يتوافق مع نظرية التفاعلية الرمزية، فأطلق المجتمع على الطفل المنجب عبر النطف المهربة ابن النطفة، وذلك تبعاً للطريقة التي جاء بها الطفل، ويتخوف المعارضون من أن يوصم الطفل بوصمة، ومن أن تبقى هذه الوصمة شعاراً يطلقه ويضعه المجتمع في العقول، وبالتالي ما مدى تأثير هذه الوصمة على الأطفال، وكيفية تقبلها لهم عندما ينخرطون في المجتمع؟ وهل سيكونون راضين عما فعله آبائهم وأمهاتهم بطريقة إنجابهم؟ سيتضح ذلك بعد خمسة عشر عاماً.

- أظهرت الدراسة أن غياب الزوج في الأسر عن الأسرة يسبب خللاً، وعدم توازن، نفسي، واجتماعي، واقتصادي، ولإعادة هذه التوازن تسعى الزوجة لاتخاذ قرار الإنجاب عبر النطف المهرية، حلاً لما هو متاح أمامها وهذا يتفق مع النظرية الوظيفية التي توضح بأن وجود إنجاب الطفل يعمل على إعادة التوازن، وإصلاح الخلل الحاصل في النسق الاجتماعي بسبب أسر الزوج وغيابه عن أسرته.

الاستنتاجات الخاصة

- استنتجت الباحثة أنَّ بعض الزوجات يرغبن في عملية الإنجاب عبر النطف المهرية_كما اتضح من الاستبيان_ لكن طريقة خروج العينة سرية هي التي تقلل من إقبالهن، وذلك لخوفهن من المجتمع، ويفضّلن خروجها بطريقة علنية وبإشراف الصليب الأحمر.

- تبين للباحثة أنَّ زوجات الأسرى في بعض مدن عينة الدراسة عبرن عن احتياجاتهن الفطرية الخاصة بجرأة، حيث بيّنت إحداهن: أنها زوجة وتنتظر إلى الزوجات الأخريات اللواتي يعشن مع أزواجهنَّ، وذلك لحبهن للحياة، فقد قالت إحداهن: "أنا مرة وبطلع على غيري"، وعبرت

زوجة أخرى عن ذلك، فقد قرنت جهل الناس بالعدو، بقولها: "أنا بدنا ينظرلنا المجتمع مثل بقية النسوان، وبدنا نقهر السجان، والناس المتخلفة، زي ما في سجان، في شعب متخلف، بدنا نفهمه ونسكته". والبعض الآخر من النساء يعتبر الاحتياجات الفطرية خطأ أحمر لا يجوز الكلام فيه، وأنه غير مقبول، ولا يليق مجتمعياً من زوجة أسير، وصاحب تاريخ نضالي الحديث في ذلك، وهذا ما يؤكد رأي المعارضين للفكرة من تعليق زوجة الأسير، وهي صغيرة بالعمر، ونركز على العمل النضالي، وننسى احتياجاتها الفطرية في ظل هذا العالم المنفتح.

- استنتجت الباحثة خلال مقابلة زوجات الأسرى استخدام العينة أكثر من مرة في عملية الإنجاب، فقد استوقفها قول إحدى الزوجات: "أنا عيني موجودة، متى ما بدى بحمل"، مع العلم أن هذا يتعارض مع الفتوى؛ والتي تنص أنه لا يجوز استخدام العينة أكثر من مرة، وكان من ضمن الأسئلة المخصصة لذوي الشأن الخاصة بالجانب الديني هل يجوز استخدام العينة أكثر من مرة؟ فأكد أنه يجب إتلاف العينة بعد نجاح عملية الزراعة وحصول الإنجاب، ويمنع الاحتفاظ بالعينة منعاً باتاً. لكن السؤال الذي طرح نفسه على الباحثة هل الأسير الفلسطيني قادراً على تهريب النطف كلما أراد، في ظل الظروف التي يعيشها؟ وهل حياة الطفل في مأمن من الحوادث والأمراض التي تؤدي بحياته؟ وبما أن العملية كلها استثنائية للأسير، فلماذا لا يكون الاحتفاظ بالعينة استثنائي أيضاً.

- تبين للباحثة وجود بعض الفتيات اللواتي قمن بالارتباط بالأسير من داخل السجن بعد الحكم عليه، وخصوصاً المحكومين بالمؤبد مدى الحياة، على الرغم من عدم معرفتهن شخصياً للأسير، معللات ذلك أن التاريخ النضالي كان عاملاً أساسياً للارتباط به، وأن الجامع المشترك بينهما الوطن (فلسطين).

- تبين خلال مقابلة الباحثة للجهات الطبية في مركز رزان أن هناك حالات يتم فيها اتلاف العينة؛ وذلك إذا جاءت في ظروف صحية سيئة، وفي حال مجيء الزوجة وهي غير موافقة تحت إصرار زوجها أو أهله أو أهلها، وأيضاً التعامل بحذر مع العينات التي يتم أخذها قبل

الاستشارة الطبية، وفي بعض الأحيان تحضر المرأة معها العينة دون إجراء الفحوصات الطبية اللازمة سابقاً.

- استنتجت الباحثة أنّ البيئة لها دور كبير في قبول الفكرة، والتضحية والوفاء والإخلاص للأسير، هذا ما شاهدته الباحثة مع عائلة فتاة مرتبطة ومكتوب كتابها بأسير محكوم مدة 18 عاماً، وأربعة مؤبدات، وما زالت تنتظره، وسُجن قبل أيام من موعد زواجهما، وتنتظره بكل رضا، وقد تبين للباحثة أنّ أم الفتاة عندها تضحية سابقة، وتحتّ ابنتها على التضحية أيضاً، وعندما سألتها الباحثة : ألا تخافين على مستقبل ابنتك حين خروج الأسير من السجن، تكون غير قادرة على الإنجاب؟ هل يستحق التضحية؟ فأجابت: نعم، يستحق الانتظار. وحتى بلغ بالأم رغبتها في الاحتفاظ ببويضات ابنتها (تجميدها في المركز الطبي) لوقت خروج الأسير من السجن، حتى تتمكن من الإنجاب، وحين رأت الباحثة حال الأم وجدت أنّ لها شقيقاً شهيداً، وشقيقين في السجن، وثلاثة أبناء في السجن.

وبالوقت ذاته هناك حالة أخرى، تعيش حياة طبيعة بعيدة عن العمل النضالي، وابنتهم مرتبطة ومكتوب كتابها، وتنتظر خطيبها الأسير المحكوم أكثر من مؤبد، لكنّ الأم تقف موقفاً مختلفاً تماماً، فقد قالت: "على شو تنتظر، وإن خرج من السجن، هل ستحب وقتها؟، أليس من حقها أن تكون أم لأبناء، ومن حقه هو أيضاً أن يكون لديه أبناء؟ وماذا سيكون مصير ابنتي؟"

- ومن الاستنتاجات التي استنتجتها الباحثة إضافة إلى البيئة عمل الزوجة، فقد تبين لها أن عمل المرأة يلعب دوراً في قرار الموافقة أو الرفض في عملية الإنجاب عبر النطف المهربة، فقد قابلت إحدى الزوجات، لديها ابنتان تبلغان من العمر 16_18 عاماً، وكانت المرأة عاملة، لكنها بالوقت ذاته كانت ترفض عملية الإنجاب عبر النطف المهربة، على الرغم من حاجتها لطفل ذكر، ومبررها في ذلك أنها عانت من تحمل المسؤولية، وتربية البنيتين لتعود للمسؤولية والمشقة من جديد، وأيضاً ما الفائدة من إنجاب طفل يُحرم من زيارة والده؟ ، فقد قالت : "ما صدقت وبناتي يكبروا"، وفي المقابل كانت هناك حالة أخرى وهي أم لأبناء ذكور يبلغان من العمر 16 و 17 عاماً، لكنها لا تعمل، وقامت بعملية الإنجاب عبر النطف المهربة لكنها لم

تتجح، وترغب بالإنجاب مرة أخرى، مبررها في ذلك أنها تريد أن تتسلى به وتشغل وقتها، لأن الأولاد مصيرهم الزواج والاستقلال والبعد عنها كما قالت، ومن هنا توصي الباحثة بالاهتمام بزوجات الأسرى، وتوفير فرص للتعليم والعمل تتناسب مع مستواهن التعليمي، وعقد دورات تثقيفية تدريبية لهن.

- استنتجت الباحثة أن إحدى زوجات الأسرى ترغب وبشدة إنجاب طفل، رغم ظروفها الصحية الصعبة؛ فهي مصابة بالسرطان وأم لثلاثة أبناء؛ ولدان وبنت، ورفض الزوج في البداية الموافقة على عملية الانجاب، لكنه وافق بعد ذلك نزولاً لرغبتها. فهي تريد أن تتعالج من السرطان وبعدها تريد أن تقوم بعملية الانجاب على الرغم من نصح الأطباء لها بعدم التفكير في الأمر، وذلك بسبب التأثير الكيميائي على الجنين، إلا أنها قالت (عندما تكوني أموري بخير ساقوم بالزراعة، وعندما سألتها الباحثة لماذا كل هذا الإصرار وأنت أم وعندك أبناء، قالت: "بدي يشعروا الناس انه زوجي قوي، واني بقدر اخلف وبحب زوجي"، فقد تبين للباحثة أن إنجاب الطفل يمنح المرأة قوة، وامتداداً، وحضوراً معنوي يشعرها بالانتاجية، وبالأنوثة وأنها صغيرة ومازالت قادرة على الإنجاب، وهذا يتوافق مع نظرية البناء النفسي الاجتماعي، ولاحظت الباحثة أيضاً في مقابلة هذه الزوجة أن الأولاد يقفون موقف الحياد على الرغم من أن أعمارهم فوق 15 عام، وذلك لأن هذا شأن يخص والدهم ووالدتهم، وربما يُعد ذلك شفقة على والديهم لأنها مصابة بالسرطان، ولا يريدون أن يقفوا ويعارضوا أمراً ترغب به، ومحبيب إليها، ويدخل السرور الى نفسها .

- استنتجت الباحثة أيضاً أن بعض زوجات الأسرى على الرغم من زواجهن، وهن صغار بالعمر، ولم يكملن تعليمهن، إلا أنهن ربيّن أبنائهن تربية سوية، على سبيل المثال قابلت الباحثة زوجة من زوجات الأسرى وهي متعلمة للصف الثالث الابتدائي، وأم لأربعة ذكور وبنت، إلا أن الباحثة شعرت وهي تتحدث معها كأنها امرأة جامعية، ومن أهم الأمور التي طالبت بها هذه الزوجة المساعدة في تعليم أبناء الأسرى المتفوقين ويعانون من ظروف اقتصادية صعبة، فهي أشارت الى عدم كفاية مخصصات الاسير لتعليم ابنائه، وان الاعفاءات

التي تقدمها وزارة شؤون الاسرى تكون خاصة ومحصورة في الجامعات الحكومية، مثل؛ جامعة فلسطين التقنية خضوري طولكرم، وجامعة الاستقلال أريحا، والكلية العصرية في رام الله.

- استنتجت الباحثة أنَّ زوجات الأسرى في بعض المحافظات متمكنات، ويملكن شخصية قوية ومدرات في بيوتهن، يتمثل ذلك في قيام بعض الزوجات بشراء قطعة أرض وبناء بيت عليها، وتعليم أبناءهنَّ، وتزويجهم، وبالتالي هي أشبه بالسلطانة في العائلة لقيامها بدور الأب والأم معاً، وهذا تطبيقاً لما يسمى بتمثيل الأدوار.

- تبين للباحثة أنَّ نسبة التنسيق بين أهل الزوج وأهل الزوجة بلغت 89%، وهذا يدل دلالة واضحة إلى تبادل المنفعة ليس فقط بين الزوج والزوجة بل بين أهلها أيضاً، وهذا يسمى بنظرية التبادل الاجتماعي.

- استنتجت الباحثة وجود توافق بين الجهات الدينية وعلم الاجتماع والجهات الطبية، فقد رأت الباحثة أنَّ الجهات الدينية تراعي العادات والتقاليد والأعراف الحسنة، وأنها تأخذ ما استحسنته العرف، وتضعه نصب عينها، على سبيل المثال الزوجة التي لم يتم الدخول بها قبل الأسر، وتعرف بالعرف مخطوبة لا يفتى لها بجواز الإنجاب ليس شرعاً وإنما عرفاً حتى لا تتطالها الألسن، ويتم التشكيك بها، وسداً للذرائع وتجنباً للقليل والقال ما لا يليق بالمرأة الفلسطينية، وتحديدًا زوجة الأسير المخلصة التي تنتظر زوجها، هذا ما صرح به المفتي العام للديار الفلسطينية أثناء مقابلته، وأفتى عدم الجواز وكان الرأي ذاته في علم الاجتماع والجهات الطبية ملتزمة بالفتوى. ولاحظت الباحثة أيضاً اعتماد الجهات الطبية والتزامها بالفتوى الشرعية ومن ثم مراعاة الجانب المجتمعي وكان ذلك عن طريق مجي الإعلام الى المستشفى في حالة ولادة زوجة من الزوجات، فيكون دور وسائل الاعلام أشبه بالإشهار.

- بينت الباحثة أنَّ القانون كان له دور كبير جداً بعد الإفتاء في انتشار الفكرة والتشجيع عليها، من حيث الاعتراف بالطفل المنجب عبر النطف المهرية، وتسجيله بدون تعقيدات سواء من

الجانب الفلسطيني، والجانب الإسرائيلي، ولو حدث ولم يتم تسجيل طفل واحد، فبالتالي لم يجرؤ الأسرى وزوجاتهم على الاستمرار في العملية وإنجاب الأطفال .

التوصيات

توصلت الباحثة إلى التوصيات الآتية:

- تضافر الجهود في المؤسسات الدولية، وخاصة الصليب الأحمر مع مؤسسات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وغيرها، بالتعاون مع السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال تشبيك إعلامي وحقوقى وسياسي، من أجل الضغط على سلطات الاحتلال للمطالبة بفرض تطبيق "اتفاقية جنيف" فيما يتعلق بالسماح بالزيارات العائلية والتقاء الأسير بزوجه، وبعد إقرار العمل بالاتفاقية، فإن كل أسير له الحق في الموافقة أم لا، وبالنسبة للأسرى المتخوفين من هذه الفكرة فإن ذلك تسمح لهم الفرصة في نقل النطف بأمان وبظروف صحية.

- ضرورة الترابط بين الجانبين الشرعي والطبي، وضبط وتقنين عملية الإنجاب عبر النطف المهربة وفقاً للشروط المتفق عليها، والتأكد من العينات وفقاً للضوابط الصحية، والتحقق من موافقة الزوجين ورضاهما التام، وبالذات زوجة الأسير، ويفضل عدم ممانعة الأهل أيضاً، والتحقق من مدة محكومية الأسير، أو نسبة مدة المحكومية إلى عمر أحد الزوجين يخشى معها على أحدهما فوات القدرة على الإنجاب، وأن توضع هذه الضوابط في المراكز الطبية التي تقوم بعملية الزراعة، وتنتشر على صفحاتهم ومواقعهم الإلكترونية، كما هو الحال مع الفحص الطبي قبل الزواج.

- ضرورة التزام أهالي الأسرى وزوجاتهم بالفتوى الشرعية وضوابطها وشروطها، والمراكز الطبية أيضاً، وجعل العملية استثنائية ومحصورة وللحاجة، حتى لا تصبح ظاهرة عامة لحساسيتها ورمزيتها، وخوفاً من فقدان قيمتها وضرورة بقائها بشكلها الاستثنائي، وعدم الانشغال بموضوع الإنجاب عبر النطف المهربة من السجون على القضية المركزية وهي الإفراج عن الأسرى .

- تطمين الأهالي بعدم وجود إشكاليات في الجانب القانوني من حيث تسجيل الطفل، وإصدار شهادة ميلاد وجواز سفر، وإصدار الوثائق التي تضمن له حق المواطنة.
- يقع على دور الاعلام التحقق من المعلومات وتصحيح المعلومة بأن الأطفال المنجبين عبر النطف المهرية يُسجلون مثلهم مثل أي طفل عادي، وإن حصل تأخير في التسجيل فإنه يكون على الأطفال حديثي الولادة جميعهم بلا استثناء.
- ضرورة التنسيق مع الوزارات والمؤسسات التي تُعنى بشؤون الأسرى، وبين مؤسسات نسوية متخصصة في علم النفس، والتربية وعلم الاجتماع بوجود برامج توعية بخصوص الإنجاب عبر النطف المهرية، وبيان الإيجابيات والسلبيات للموضوع، ووضع المرأة في الصورة الصحيحة والتأكد من رضاها الشخصي للقرار، وليس فقط الاستجابة لضغط الرمزية النضالية، أو ضغط الزوج والأهل.
- وجود لجنة نسوية مختصة بعلم الاجتماع والنفس تابعة لمؤسسات شؤون الأسرى للإطلاع على أحوال زوجات الأسرى والمشاكل التي يتعرضن لها، وأن تكون هذه اللجنة مرجعية لهن، وسند داعم لهن أمام صعوبات الحياة، وضغوطات الأهل وسيطرتهم على عائلة الأسير، والأمر الذي يجب التأكيد عليه، هو ابتعاد هذه اللجنة عن وسائل الإعلام، وذلك حرصاً على الأمان والاطمئنان.
- تعزيز دور زوجات الأسرى في المجتمع من خلال توفير فرص التعليم، ومساعدتهن في إنشاء مشاريع صغيرة، ونشر التوعية النفسية والصحية والقانونية، بهدف دعم دورها الريادي في المجتمع الفلسطيني، والمشاركة في المؤتمرات الدولية، ومناقشة آثار اعتقال الفلسطينيين على زوجاتهم.
- ضرورة الوقوف على دوافع الإنجاب عبر النطف المهرية وتحليلها بشكل علمي دقيق من خلال مؤسسات ودراسات متخصصة كل حسب موقعه، وذلك لمعرفة الدور الذي يجب على كل متخصص الالمام به.

- ضرورة القيام بأبحاث أكاديمية تهتم بقضايا الأسرى وزوجاتهم والأسيرات، والتركيز على الجانب الإيجابي والانجازات التي تحقّقها زوجات الأسرى على المستوى الذاتي والعائلي والأسري، والقيام بدراسات أكاديمية مشابهة للموضوع تشمل كافة زوجات الأسرى في فلسطين، لما لها من أهمية كبرى لأننا نستطيع من خلالها تعميم الفكرة.

- فكرة الإنجاب عبر النطف المهربة معاصرة وجديدة، ومن الطبيعي جداً وجود فئة معارضة لها، وترى الباحثة أنّ معارضة الفكرة في بعض المقابلات تحتاج إلى تأمل وتوقف، لذا توصي الباحثة بأهمية عقد جلسات حوارية ونقاشات علمية برعاية مؤسساتية لمعرفة موقف المعارضين، ومحاولة التوصل إلى توافق في الآراء حول العملية، وخصوصاً إذا كانت المعارضة صادرة من أشخاص لهم تاريخ نضالي، وأسرى سابقين، وإن كان الاختلاف أمراً طبيعياً جداً.

- ضرورة وجود امرأة في مجلس الإفتاء الأعلى، وذلك من أجل الإطلاع على أحوال وقضايا النساء، على الرغم من إحاطة أعضاء المجلس بكافة القضايا والأحوال، إلّا أنّ هناك أموراً تفضل النساء الحديث بها مع امرأة مثلهما.

الخاتمة

ختاماً الإنجاب عبر النطف المهرية، لم يكن في يوم من الأيام طريقة طبيعية للإنجاب، ولا خياراً عقلانياً لأي زوجين يعيشان حياة طبيعية، أو امرأة تعيش بالعالم، وإنما أجبر عليها الأسرى وزوجاتهم، نتيجة الظروف السياسية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني وبالذات الأسرى والأسيرات، في ظل العجز والصمت العربي والدولي تجاه قضيتهم، وممارسة أبسط حقوقهم الإنسانية التي أقرت واعتمدت عالمياً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 والذي ينص بالمادة الثانية على أن " لكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب الفقر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً وغير سياسياً، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر. وفضلاً لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص سواء كان مستقلاً أو موضوعاً تحت الوصاية أو غير مقتنع بالحكم الذاتي أو خاضعاً لأي قيد آخر على سيادته"

تم بحمد الله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة شؤون الأسرى والمحررين، بيان صحفي بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي يصادف السابع عشر من نيسان، صدر بتاريخ 2013/4/17، رام الله، فلسطين.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 (د.21) بتاريخ 16/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 23 مارس 1976، وفقا لأحكام المادة 49.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر: اتفاقيات جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب 1949، يوليو تموز 2003.

وزارة الأسرى والمحررين، الحركة الأسيرة الفلسطينية: تاريخ طويل وإنجازات وطنية عظيمة، 2016.

المراجع

آل مظف، عبيد: علم اجتماع الحياة الاقتصادية، جدة: مكتبة الشقري، 2013.

بوجلال، مصطفى: علم الاجتماع المعاصر بين الاتجاهات والنظريات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

حمدونة، رأفت خليل: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة في فلسطين، 2017.

درويش، سميرة: الأسير الفلسطيني يحلم بالأبوة ويرفض الخلوة، 23 ديسمبر 2006.

ذوقان، عرفات: المشكلات الاجتماعية والنفسية لزوجات الأسرى الفلسطينيين وتصور لبرنامج

مقترح لمواجهتها من منظور للعلاج الأسري في خدمة الفرد، ط1، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2015.

عباس، فيصل: الشخصية دراسة حالات المناهج - التقنيات - الإجراءات، ط1، بيروت، دار الفكر العربي، 1997.

عبد الرحمن، عبد الله: علم الاجتماع الاقتصادي، مج1، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003.

عبد المعطي: حسن، قناوي: هدى: علم نفس النمو، دار قباء للطباعة والنشر، ج2، 2017.

عيوش، ذياب: مدخل إلى المشكلات الاجتماعية، ط4، (د.ن)، 2011.

عيوش، ذياب: مقدمة في علم الاجتماع، ط2، (د.ن)، 2015.

كريب، إيان: النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس، ترجمة: د. محمد حسين غلوم، مراجعة: د. محمد عصفور، (د.ط)، الكويت: مطابع الوطن، 1999.

محمد، لطفى ياسين: التجربة الاعتقالية في السجون الاسرائيلية، الأردن، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، 1989.

محمد، محمد جاسم: مشكلات الصحة النفسية أمراضها وعلاجها، ط1، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004.

وقائع المؤتمرات

بارود، نعيم سلمان محمد: تعذيب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. أعمال المؤتمر الدولي لنصرة الأسرى: الأسرى الفلسطينيون. نحو الحرية، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، 2014.

السرساوي، محمد عبد الرحمن: انتهاكات حقوق الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وفقاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية. أعمال المؤتمر الدولي لنصرة الأسرى: الأسرى الفلسطينيين. نحو الحرية، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، 2014.

السنوار، زكريا إبراهيم: واقع الأسيرات الفلسطينيات ومعاناتهن في سجون الاحتلال الإسرائيلي. أعمال المؤتمر الدولي لنصرة الأسرى: الأسرى الفلسطينيين. نحو الحرية، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، 2014.

شعبان، خالد رجب: دور الحركة الأسيرة في تعزيز الوحدة الفلسطينية. أعمال المؤتمر الدولي لنصرة الأسرى: الأسرى الفلسطينيين. نحو الحرية، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، 2014.

علي جرادات نقلا عن مدوخ، بدر الدين بن الشيخ حمدي: معاملة الأسرى الفلسطينيين في السجون الصهيونية... نموذج صارخ على انتهاك حقوق الإنسان (البحث متضمن لتجربة اعتقالية). أعمال المؤتمر الدولي لنصرة الأسرى: الأسرى الفلسطينيين. نحو الحرية، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، 2014.

الأطروحات الجامعية

أبو بكر، فادي: عائلات الأسرى الفلسطينيين ومواجهة السياسات الحيوية الإسرائيلية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2016.

أبو ريان، نهاية محمود: التغير في البناء الاجتماعي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000، رسالة لنيل شهادة الماجستير، فلسطين، جامعة بيرزيت، 2014.

الجيلالي، بغدالي: الوسائل العلمية الحديثة المساعدة على الإجابة في قانون الأسرة الجزائري "دراسة مقارنة"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، جامعة الجزائر، 2013/2014.

حسن، خضر: المقاومة اللاعنفية في فلسطين، فلسفتها، أدواتها، وآثارها (1967-1993)،
(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2007.

ربابعة، عفاف: انجاب زوجات الأسرى في السجون الاسرائيلية عن طريق التلقيح الصناعي
وموقف الشرع منه. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،
فلسطين، 2017.

شني، ميلود: الحماية الدولية لحقوق الطفل، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجزائر، بسكرة
جامعة محمد خيضر، 2014.

علي، ناصر: سياسة الاعتقال الإسرائيلية وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية على أسر
المعتقلين الفلسطينيين - دراسة عينة من أسر المعتقلين في قطاع غزة. (رسالة
ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.

لافي، باسم: الضغوط النفسية لدى زوجات الأسرى الفلسطينيين وعلاقتها ببعض المغيرات،
(رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2005.

مشري، نسيبة: سمات الشخصية (الانبساط والانطواء) وعلاقتها بالتفاؤل غير الواقعي لدى
مرضى القولون العصبي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، إشراف الأستاذة وليدة مرزوقة،
الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017.

نجم، أمل: السمات المميزة لشخصية زوجات الأسرى وغير الأسرى الفلسطينيين في ضوء
بعض التغيرات، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين،
2010.

النحوي، سليمان: التلقيح الصناعي في القانون الجزائري والتشريع الإسلامي والقانون
المقارن، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2011.

المجلات والتقارير

بدوي، منير: مفهوم الصراع "دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، مجلة دراسات مستقبلية، 3/ 1997.

التقرير السنوي لهيئة شؤون الأسرى والمحررين لعام 2018، نشر بتاريخ 2018/12/29.

التقرير السنوي لهيئة شؤون الأسرى والمحررين، نشر بتاريخ 2018/4/4.

تقرير شامل عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين في الذكرى السنوية ليوم الأسير الفلسطيني، نشر بتاريخ 2018/4/17.

رنسيس، سحر: موقع الأسرى الفلسطينيين في القانون الدولي الإنساني، مجلة الدراسات الفلسطينية، لبنان، ع98، 2014.

زغول، لؤي، الصباح، سهير: الاضطرابات السلوكية لدى أطفال أسر المعتقلين الفلسطينيين في محافظة بيت لحم من وجهة نظر الأمهات، مجلة جامعة النجاح للأبحاث/ العلوم الانسانية. ع3/ 2008.

زيدان، جميلة: نقد نظرية الصراع واسقاطها على الواقع العربي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع20/ ص189. 2016.

سمحان، عبدالرحمن فتحي: الأشخاص المحميون في القانون الدولي الإنساني مع التطبيق على الحالة الفلسطينية، مصر، كلية الحقوق جامعة المنوفية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج 20، ع33، 2012.

الطيّار، فهد: العلاقة التفاعلية في التنشئة الاجتماعية بين الآباء والأبناء وعلاقتها بالأمن الأسري. المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب. ع58/ 2013.

فارس، عوني: ملامح من الحياة الثقافية والتعليمية للأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال في العقد الأخير، مجلة الدراسات الفلسطينية، لبنان، ع90، 2012.

قبة، كمال: **الوضع القانوني لأسرى المقاومة الفلسطينية**، شؤون فلسطينية، فلسطين، ع252، 2013.

النادي، محمد: **أسرى الحرب والقانون الدولي الإنساني: نموذج الأسرى الفلسطينيين**، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، المغرب، ع 10، 2015.

المواقع الإلكترونية

اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب 1949، جامعة منيسوتا ، مكتبة حقوق الإنسان.
<http://hrlibrary.umn.edu/arab/b092.html>

الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.
<http://www.moj.pna.ps/userfiles/file/Universal%20Declaration%20of%20Human%20Rights.pdf>

حمدونة، رأفت خليل: **مراحل تطور الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة**،
<http://alasra.ps/ar/index.php?act=post&id=26875>.

دار الإفتاء الفلسطينية: <http://www.darifta.org/fatawa2014/index.php>

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني. <https://ces.to/VCr3lU>

معركة الأسرى الإنسانية : تهريب النطف بقلم محمد عطا الله:
<http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=174585>

الموقع الإلكتروني لمحكمة العدل الدولية : (Justice of Court International)
<http://www.icj-cij.org/icjwww/idocket/imwpframe.htm>.

وزارة الأسرى والمحررين، الحركة الأسيرة الفلسطينية : تاريخ طويل وإنجازات وطنية عظيمة، متوفر على الرابط : <http://mod.gov.ps/wordpress/?p=533>.

Brenda V. Smith, Rethinking Prison Sex: Self Expression and Safety, American University Washington College of Law, 2006, p.12-13, available at: http://digitalcommons.wcl.american.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1260&context=facsch_lawrev.

¹Israeli High Court of Justice: HCJ 769/02 "Targeted Killings Case", Dec. 11, 2005, paragraph: 18, http://elyon1.court.gov.il/files_eng/02/690/007/A34/02007690.a34.htm.

Liddell . Alysia Lynnte. (1998). Length of in carceration, perceived discrimination and social support as predictors of psychological in mates . DAI ñ A : 59(01). P. 138.

LION, PATRICK, 'It's a national mission': Palestinian prisoners in Israeli jail are smuggling their sperm to wives so they can have children by IVF – and 50 have been born so far, 2016, available at: <http://www.dailymail.co.uk/news/article-3699984/It-s-national-mission-Palestinian-prisoners-Israeli-jail-smuggling-sperm-wives-children-IVF-50-born-far.html>.

Markus, Jokela: Jurnal of personality and social psychology. Washington. Vol. 96.15.1/2009,pg218

See e.g. B'TSELEM: Criticism of the Internment of Unlawful Combatants Law, http://www.btselem.org/administrative_detention/criticism_on_the_illegal_combatants_law.

Should prisoners be allowed to have sex? , 2017, available at :
<http://thewireless.co.nz/articles/should-prisoners-be-allowed-to-have-sex>.

Yarwood, Mary, Prison and Planned Parenthood? Prisoners and the Conception of a Right to Procreate, Submitted in partial fulfilment of the requirements of the Degree of Doctor of Philosophy, QUEEN%MARY%UNIVERSITY%OF%LONDON, p. 65.

توثيق المقابلات الشفوية لذوي الاختصاص والشأن

أخ أسير (ن. م): مقابلة شخصية. سلفيت، فلسطين، بتاريخ 2017/12/18.

اخلاص السيد: مقابلة شخصية. زوجة الأسير عباس السيد، محكوم 35 مؤبد و 100 سنة، طولكرم، فلسطين، بتاريخ 2017/12/28.

أسير محرر (أ. س): مقابلة شخصية: جنين، فلسطين، بتاريخ 2018/1/9.

أسير محرر (س. د): مقابلة شخصية. نابلس، فلسطين، بتاريخ 2017/10/24.

أسير محرر (ع. ع): مقابلة شخصية. نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/1/11.

أمل الأحمد: مقابلة شخصية. مديرة برنامج المرأة الفلسطينية والفقدان، مركز الدراسات النسوية، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/2/7.

جمال الكيلاني: مقابلة شخصية. عميد كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية، وعضو مجلس الإفتاء الأعلى في فلسطين، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/1/31.

حلمي الأعرج: مقابلة شخصية. المدير التنفيذي لمركز حريات للدفاع عن الحقوق المدنية، رام الله، فلسطين، بتاريخ 2018/2/12.

ذياب عيوش: مقابلة شخصية. بروفيسور في علم الاجتماع، بيت لحم، فلسطين، بتاريخ 2018/2/22.

رائد أبو بدوية: مقابلة شخصية. دكتور القانون الدولي وحقوق الإنسان في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/2/14.

رائد نعييرات: مقابلة شخصية. أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018 /2/7.

روضة بصير: مقابلة شخصية. مديرة مركز الدراسات النسوية وأسيرة محررة، نابلس: فلسطين، بتاريخ 2018/2/7.

زوجة الأسير (م. ع): مقابلة شخصية. محكوم عليه مدى الحياة، طولكرم، فلسطين، بتاريخ 2017/11/26.

سالم خيزران: مقابلة شخصية. طبيب مختص بالنساء والولادة، ومدير عام مراكز رزان لعلاج العقم وأطفال الأنبيب، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/1/31.

سماح صالح: مقابلة شخصية. رئيسة قسم علم الاجتماع ومنسقة برنامج دراسات المرأة في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/2/20.

سناء دقة: مقابلة شخصية. زوجة الأسير ولید دقة المحكوم مدى الحياة، والذي يعتبر أول أسير مسلم عربي فلسطيني طالب بالالتقاء مع زوجته داخل السجن، باقة الغربية (أراضي فلسطين المحتلة عام 1948)، فلسطين، بتاريخ 2018/2/7.

شعبان مصطفى: مقابلة شخصية. مدير الأحوال المدنية في وزارة الداخلية، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2017/10/24.

عدنان حطاب: مقابلة شخصية. مدير مكتب جريدة القدس، طولكرم، فلسطين، بتاريخ 2 /11 /2017.

عمار بدوي: مقابلة شخصية. مفتي مدينة طولكرم وعضو مجلس الافتاء الأعلى في فلسطين، طولكرم، فلسطين، بتاريخ 2018/1/15.

عيسى قراقع: مقابلة شخصية. وزير هيئة شؤون الأسرى والمحررين، رام الله، فلسطين، بتاريخ 2018/1/30.

فاخر الخليلي: مقابلة شخصية. رئيس قسم علم النفس في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018 /2/6.

فؤاد الخفش: مقابلة شخصية. مدير مركز أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2018/2/7.

قدورة فارس: مقابلة شخصية. رئيس نادي الأسير، رام الله، فلسطين، بتاريخ 2018/1/30.

محمد حسين: مقابلة شخصية. المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، ورئيس مجلس الافتاء الأعلى في فلسطين، الرام، القدس، فلسطين، بتاريخ 2018/2/1.

محمد عودة: مقابلة شخصية. مدير الأحوال المدنية في وزارة الداخلية، طولكرم، فلسطين، بتاريخ 2017/10/1.

محمد كبها: مقابلة شخصية. مدير الأحوال المدنية في وزارة الداخلية، جنين، فلسطين، بتاريخ 2017/10/23.

توثيق المقابلات الشخصية لزوجات الأسرى اللواتي أنجبن عبر النطف المهربة

المقابلة الشخصية الأولى: زوجة الأسير (ع. ز). جنين، فلسطين، تاريخ المقابلة 2017/1/17.

المقابلة الشخصية الثانية: زوجة الأسير (أ. ع). طولكرم، فلسطين، تاريخ المقابلة 2017/11/9.

المقابلة الشخصية الثالثة: زوجة الأسير (أ. و). طولكرم، فلسطين، تاريخ المقابلة 2017/11/13.

المقابلة الشخصية الرابعة: زوجة الأسير (ي. ح). طولكرم، فلسطين، تاريخ المقابلة
2017/11/25.

المقابلة الشخصية الخامسة: زوجة الأسير (ع. ف). سلفيت، فلسطين، تاريخ المقابلة
2017/12/18.

المقابلة الشخصية السادسة: زوجة الأسير (م. ز). طولكرم، فلسطين، تاريخ المقابلة
2017/11/27.

المقابلة الشخصية السابعة: زوجة الأسير (ع. ش). جنين، فلسطين، تاريخ المقابلة 2018/1/9.

المقابلة الشخصية الثامنة: زوجة الأسير (ع. ع). طولكرم، فلسطين، تاريخ المقابلة
2017/11/16.

المقابلة الشخصية التاسعة: زوجة الأسير (ف. م). طولكرم، فلسطين، تاريخ المقابلة
2017/11/25.

المقابلة الشخصية العاشرة: زوجة الأسير (ع. ن). قلقيلية، فلسطين، تاريخ المقابلة
2017/12/4.

المقابلة الشخصية الحادية عشر: زوجة الأسير (أ. ش). نابلس، فلسطين، تاريخ المقابلة
2017/12/27.

المقابلة الشخصية الثانية عشر: زوجة الأسير (س. م). جنين، فلسطين، تاريخ المقابلة
2018/1/9.

المقابلة الشخصية الثالثة عشر: زوجة الأسير (ع. ق). جنين، فلسطين، تاريخ المقابلة
2018/1/9.

المقابلة الشخصية الرابعة عشر: زوجة الأسير (س. ف). نابلس، فلسطين، تاريخ المقابلة
2018/1/16.

الملحقات

ملحق (1)

الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

State of Palestine

DAR AL-IFTA' AL-FALASTEENIYYA



دولة فلسطين
دار الإفتاء الفلسطينية

الرقم: 4/2013/219

قرار: 103/2

الموافق: 2013/3/28م

حكم التلقيح الصناعي لزوجة الأسير

السؤال: ما حكم الشرع في استجلاب مني سجين عبر الزيارات العائلية للسجون، لتلقيحه لبويضة من زوجته، من خلال استخدام تقنيات طبية خاصة، بهدف إجراء عملية زراعة للإنجاب، وذلك في الحالات الآتية:

- إذا سجن الزوج بعد الدخول بامرأة بكر.
- إذا سجن الزوج قبل الدخول بامرأة بكر.
- إذا سجن الزوج بعد الدخول بامرأة ثيب.

الجواب: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فحفظ النسل من المقاصد الكبرى للشرعة الإسلامية، وطريق ذلك الاتصال الجنسي بين الزوجين بصحيح العقد الشرعي؛ حفظاً للأنساب من الهدر والضياع، وعند عدم القدرة على الإنجاب بطريق الاتصال الطبيعي والمعتاد لعذر ما، فقد أباح الشرع الإنجاب بطريق التلقيح الصناعي بقيود وشروط، وهذه طريقة حديثة في الاستيلاد، قد يلجأ إليها حال تعذر الحصول على الذرية بطريق التلقيح الطبيعي.

وقد بحث الفقهاء المعاصرون -وبشكل مستفيض- هذه المسألة في المجامع الفقهية، والندوات، والأبحاث العلمية، وبمشاركة أطباء متخصصين، وبيّنوا فيها ما يحل، وما يحرم من صور الإنجاب الصناعي، ويتم التلقيح بطريقتين: الأولى: حقن ماء الرجل في مكان مناسب من رحم الزوجة أو مهبلها، وهذا ما يسمى التلقيح الداخلي. وعند الفقهاء يسمى "الاستدخال".

الثانية: أن يتم تلقيح نطفة الرجل مع بويضة الأنثى في أنبوب خارجي، ثم ينقل إلى رحم المرأة، وهذا ما يسمى التلقيح الخارجي، أو طفل الأنبوب، وقد اختلف الفقهاء في مسألة الإنجاب عن طريق التلقيح الصناعي -إذا كان كلا المائتين من الزوجين- على أربعة أقوال:

القول الأول: الجواز في حال كون الماء الملقح من الزوجين، ودون وجود طرف ثالث، وهو رأي أغلب العلماء المعاصرين، وعليه قرار المجمع الفقهي الإسلامي المنعقد في عمان 12 صفر، سنة 1407هـ.

والمحظور الشرعي الذي يكمن في هذه الطريقة هو انكشاف عورة المرأة، وعقب الشيخ الزرقا على ذلك بقوله: ويمكن اغتفار هذا الانكشاف الضروري رعاية لمصلحة الإنجاب.

وعند القول بالجواز، يجب أن يلحظ أن الضرورة تقدر بقدرها، سواء أكان ذلك بالانكشاف، أم بالاستيلاد.

القول الثاني: الجواز، إذا كان أحدهما طبيياً يقوم بعملية التلقيح بنفسه، خشية انكشاف العورة على الأجنبي، أو القش في الماء، وضياح النسب.

القول الثالث: التوقف والنظر في كل حالة بحسبها، ولا يفتي بالجواز على العموم، خشية فتح باب فوضى الأنساب وهو محرم، لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا توطأ ذات حمل حتى تضع) (المستدرک: 2/212، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، رقم: 7479).



القول الرابع: المنع مطلقاً، وعلى الزوج أن يصبر ويترك الأمر لله عز وجل، أو يسعى للزواج بثانية، وثالثة حتى ينجب، قاله الشيخ صالح الفوزان؛ لأن الأطباء لا يؤمنون على أنساب الناس، فقد يغشون في خلط الماء؛ لإنجاح العملية طلباً للشهرة والريح المادي.

المصالح والمفاسد المترتبة على عملية التلقيح الصناعي:

أولاً: المفاسد الظاهرة من التلقيح الصناعي.

- الخوف من اختلاط الأنساب، إما بالخطأ، أو تعتمد ذلك من بعض الأطباء، طمعاً في الشهرة والمال من وراء إنجاح العملية لعدم توفر الأمانة والعدالة الكافية عند بعضهم.
- الخوف من التشهير بالسمعة، ومس العرض والشرف، بسبب ضعف الوعي في ثقافة الإنجاب الصناعي عند بعض الناس.
- انكشاف العورة على الأجنبي.

ثانياً: المصالح المرجوة من عملية التلقيح الصناعي:

- إشباع رغبة الإنسان الفطرية في الإنجاب، وعدم الخشية من فوات نسله.
- انشغال الزوجة بتربية الأولاد يعينها على الصبر وتحمل ألم الفراق (خاص بزوجة الأسير).
- رفع معنويات الأسير باستبقاء نسله.
- نكابة العدو لمحاولته منع ذلك بالوسائل كلها.

الرأي الراجح:

* عند التعارض بين المصالح والمفاسد، تُقدّم المفاسد، للقاعدة الشرعية: درء المفاسد أولى من جلب المصالح؛ لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أشد من اعتنائه بالمأمورات، وإذا كانت المصلحة أعظم وأظهر من المفسدة فهي معتبرة عندنا. ونرى بأن ميزان المصالح يترجح على المفاسد في هذه المسألة، لإمكانية تلاقيها بالتمسك بوسائل الحيلة كلها، والحذر لمنع وقوع الأخطاء عند التلقيح، واعتماد الأطباء الثقات العدول المؤتمنين لإجراء العمليات، ويمكن زيادة الوعي الثقافي لدى الناس وتوعيتهم لهذا النوع من الإنجاب.

* كما أن المقاصد الحسنة معتبرة ما لم يخالفها مانع شرعي (والمانع في هذه المسألة هو كشف عورة المرأة أمام الأجنبي)، الذي قد يتجاوز للمصلحة والضرورة، فالحاجة تنزل منزلة الضرورة كما هو مقرر عند الفقهاء.

لذلك يمكن القول بجواز الإنجاب عن طريق الأنبوب باستجلاب مني الأسير، وذلك بالشروط الآتية:

- 1- أن يكون الماء من كلا الزوجين، وأن تكون الزوجية ما زالت قائمة بينهما، فيحرم القيام بهذه العملية بعد الموت، أو الفسخ، أو الطلاق.
- 2- موافقة الزوجين ورضاها (ويفضل عدم ممانعة الأهل أيضاً).
- 3- حضور الزوج عملية التلقيح، وفي حال الأسير، شهود مجموعة من أهل الزوجين، ومن قرابة الدرجة الأولى.
- 4- إشهار عملية الإنجاب بهذه الطريقة بين أبناء البلد.



- 5- عدم وجود وسيلة أخرى للعلاج.
- 6- ألا يُصار إلى طبيب معالج، إلا عند تعذر وجود طبيبة متخصصة.
- 7- أن تكون الزوجة مدخولاً بها، بخلاف غير المدخول بها (لأنها عندئذ، تكون مخطوبة، في عرف الناس، وليست زوجة؛ إذ إن حمل غير المدخول بها بهذه الطريقة، فيه محاذير كثيرة، يرى المجلس من الأوجه سد هذا الباب).
- 8- أن لا تكون العملية بواسطة أطباء غير تقات.
- 9- أن لا يسمح للأسير الخلوة بزوجه، ويتعذر اجتماعه بها.
- 10- أن تكون المحكومة عالية، أو نسبة مدة المحكومة إلى عمر أحد الزوجين، يخشى معها على أحدهما فوات القدرة على الإنجاب.
- 11- أن يكون المركز الطبي مرخصاً قانونياً.
- 12- إتلاف الحيوانات المنوية المتبقية بعد نجاح عملية التلقيح، وحصول الإنجاب، ويمنع الاحتفاظ بمنى الزوج بعد ذلك منعاً باتاً.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

ينظر المراجع الآتية:

- 1- قواعد الأحكام - للشيخ العز بن عبد السلام.
- 2- المرافقات للإمام الشاطبي، الجزء الثاني.
- 3- القواعد الفقهية - للشيخ أحمد الزرقا. القاعدة 29، 31.
- 4- التلقيح الصناعي - طفل الأنبوب للشيخ مصطفى الزرقا.
- 5- مجلة المجمع الفقهي الإسلامي.

قرر مجلس الإفتاء الأعلى في جلسته رقم 108، بتاريخ 15-8-2013م، إلحاق المرأة الثيب غير المدخول بها من زوجها الثاني السجين، بالمرأة الثيب المدخول بها، وعليه؛ يجوز للمرأة الثيب غير المدخول بها استجلاب منى زوجها الأسير، وتلقيح بويضتها به وفق الضوابط المذكورة في القرار.

الانجاب من خلف القضبان

ملخص عدنان خطاب

احقق حلمي بنقل ما تعلمته الى بلدي فلسطين حيث شاركت في افتتاح مركز متخصص منذ العام ١٩٩٥ ومنذ ذلك التاريخ استطعت القول ان اكثر من ١٠٠٠ طفل قد ولدوا في بلادنا بهذه الطريقة وهي الانجاب بواسطة الانابيب التي انتشرت في بريطانيا حيث ولدت لوييز براون كأول مولودة بهذه الطريقة في العام ١٩٧٩ واعتبر الحدث في حينه سبقا علميا كبيرا ونصرا للمطلب اعلى الامال ليثي البشر والسيدات اللواتي كن يعانين من التهايات ومشاكل صحية في قناة ، فالوب، بالتحديد حيث يتم عادة تخصيب البويضة للمرأة بهدف الحمل والانجاب في الحالات الطبيعية واما في حالة المرض وتعطل هذا الجزء من الجهاز التناسلي للمرأة فقد وجد البديل بأن يتم اخذ بويضة المرأة وتلقيحها داخل انبوب مخبري بحيوان منوي من زوجها وذلك تحت ظروف مشابهة لما يجري في الظروف الطبيعية داخل الرحم وبعد مرور يومين الى ثلاثة وتحول المزيج الذكري والانثوي الى جنين تتم اعادته الى الرحم لاكمال دورة الحياة.

ويوضح الدكتور ابو خيزران ان مثل هذه العملية اي ، الاخصاب خارج الرحم، كانت مرهقة ومتعبة لفريق الاطباء والمرضى على حد سواء حيث تحتاج الى تحفز دائم من قبل الطبيب لمراقبة نزول البويضة ليتم سحبها للخارج كما يحتاج الامر الى فحص الهرمونات لتحديد موعد الاصابة لدى السيدة وقد يصادف ذلك الوقت يوم عطلة او بعد منتصف الليل مما يستدعي تجميع الفريق الطبي ومباشرة العمل وهذا ما كان يشكل ارهاقا لا يحتمل وهذا ما حفز العلماء على اكتشاف ادوية تعطل عمل الهرمونات مما جعل البيض للمرأة تحت تصرف الاطباء وبذلك تكون الادوية قد نجحت بعمل دورة صناعية للمرأة تستطيع التحكم بها باخراج وتعديل تصنيع البويضات بالعدد والوقت اللازم للإرادة البشرية واعتبر هذا التطور علامة فارقة اولى في هذا المجال اما العلاقة الثانية فقد جاءت في اوائل الثمانينات بتطور الاشعة فوق الصوتية ،الاتراساوند، ويعتبر تطورا تقنيا رائعا مكن من الغاء اجراء العملية للسيدة الراغبة في الانجاب حيث يتم سحب البويضة بآبرة دقيقة بعد ان يتم تحديد مكانها بالاشعة فوق الصوتية، وهكذا أصبحت العملية سهلة وبسيطة وقد يتم الاحتفاظ بعدد اكبر من البويضات لاستخدامها مستقبلا، واما التطور الثالث وما يمكن اعتباره تحولا كبيرا في هذا المجال، فهو ما يتعلق بالرجل فكان حكم النجاح او الفشل بتوفر الحيوان المنوي القوي والنشط وهو ما يستلزم لتلقيح البويضة وجود ١٠٠ ألف حيوان منوي وهذا العدد غير متوفر عند من لديهم ضعف فهناك اناس لديهم اسداد في الحبل المنوي وآخرون لديهم جزء كبير من الحيوانات المنوية في حالة ضعف او عددها قليل وقد استمرت هذه المشاكل دون حلول حتى عام ١٩٩٢ عندما تمكن الاطباء من تحقيق قفزة نوعية في هذا المجال واكتشاف طريقة الحقن المجهري عن طريق اخذ حيوان منوي واحد بدلا من ١٠٠ ألف ويتم حقنه داخل البويضة وهو الامر الذي فتح افاقا مضاعفة للانجاب حيث تمكن كثيرون ممن لديهم مشاكل صحية وجنسسية من الانجاب بطريقة سحب حيوان منوي

يسمى عدد من السجناء والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية الى الاستفادة من الطرق العلمية الحديثة في الانجاب عن بعد ، ان جاز التعبير وتتلخص الفكرة في توفير عينات من حيوانات منوية يتم اخصاب بويضة الزوجة بها بهدف الانجاب، وقد توفر هذه الطريقة الامل لدى بعض السجناء الذين تزوجوا ولم ينجبوا او تعرض زوجاتهم في الانجاب والانشغال بتربية المولود بانتظار ان يمن الله عليهم بالحرية والعودة الى اسرهم.

وعلى الرغم من سعي بعض السجناء لتفعيل هذا المطلب واللجوء لحكمة العدل الاسرائيلية او توكيل محام للسماح باخراج العينات الطبية اللازمة للانجاب من السجون، الا ان خشية والرغبة تأتي من عدم تقبل المجتمع المحلي لمثل هذا الامر رغم توفر الامكانيات التقنية لهذا الانجاب.

ويحسب المفتي العام الشيخ عكرمة صبري فقد تلقى مجلس الافتاء العام طلبين لبحث الموضوع من داري الفتوى في غزة ونايس من المقرر ان تكون القضية قد نوقشت من قبل اكبر مرجعية فلسطينية للافتاء في جلستها ،امس الخميس، ويمكن القول الان ان غطاء شرعيا - ولو غير مكتمل - قد توفر لقضية الانجاب عن بعد من خلال ما ظهر لنا من التحقيق التالي فهل يتوفر له غطاء وقبولا اجتماعيا ؟ وهذا ما يأمله السجناء والاسر المحتاجة لهذا الانجاب بما يحقق التعاضد الاسري لشرعية واسعة من المجتمع الفلسطيني.

وهل تتطور فكرة لنسمع اسيرا عازيا قد وجد شريكة حياته مع وقف التنفيذ للزواج لتقوم بالانجاب بالمراسلة ومن وراء القضبان، فان تم ذلك فما هي الآثار المتوقعة حضورها على الاسرة والمجتمع وهل سيكون النضال لاجراج العينات من السجن بديلة عن الاصرار على حق السجناء في الحرية او على الاقل المطالبة بان يلتقي السجناء مع زوجاتهم في لقاءات منتظمة وبإشراف مؤسساتي دولي باعتباره ان ذلك حق للسجين لا تزال اسرائيل تتنكر له وغيره من الحقوق، وفي الاجمال اظن ان على المتخصصين في علم النفس والاجتماع ان يناقشوا تأثير تطبيق الفكرة على مجتمعا كما ان على المؤسسات الدولية والانسانية ومنظمات حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ان تدرس القضية وان تساعد في تنفيذها وهذا اضعف الايمان لان عليها تقع مسؤولية توفير بديل افضل اما تحرير السجناء او بتوفير لقاءات زوجية مع اسرهم.

بداية الفكرة

طرحت الفكرة من احد قيادي حركة حماس، المعتقل في السجون الاسرائيلية وهو عباس السيد وحسب اسرته فقد قام بتخزين عينات في العام ١٩٩٧ لدى احد المراكز المتخصصة بهدف الانجاب، وانه لظروف صحية فقد قام بالانجاب عن طريق زراعة الاجنة حيث انجب طفله الاولى ، مودة، ومن بعدها ابنا بطريقة طبيعية عبد الله وبعد تعرضه للاعتقال وانتظاره احكاما قاسية نظرا لما تزعم اسرائيل انه مسؤول عن التخليط لعملية تخجيرية وقد تكون قد تمت محاكمته يوم امس الخميس امام المحكمة المركزية بئر السبع وبالنسبة فهو معتقل في سجن ، هداريم، فقد اقترح على زوجته ان تستخدم العينة المودعة في المركز الطبي من اجل الحمل ورغم عدم تقبلها للامر في البداية، الا انها عاودت التفكير وقررت الاقدام رغم ما قد تسببه التجزئة من حرج اجتماعي، معتبرة انها تؤدي رسالة مفادها ان السجن والبعد بين

الالهية اضافة الى انه بإمكان السيدة اعادة المحاولة كل شهرين الى ثلاثة اشهر، وحول الدقة المتبعة في المراكز المتخصصة لضمان عدم اختلاط العينات أكد الدكتور ابو خيزران ان مركزهم يتشدد بحضور اقارب الشهود. ويختتم الدكتور ابو خيزران حديثه بالتأكيد على علاقة التواصل بين عملهم ودائرة الفتوى والمراجع الدينية والاسلامية في الوطن لضمان تقديم خدمة طبية واسانسة متوافقة مع ما تدعو له الشريعة الاسلامية.

الدكتور عبد العزيز الرنتيسي

وقال الدكتور الرنتيسي العضو البارز في حركة حماس، بعيدا عن الناحية التقنية فقد عملت شخصا على تشجيع عملية الانجاب في فلسطين منذ كنت معتقلا فهناك نساء حرم من أزواجهن، فلا يجب ان يحرم من الانجاب الذي ربما يسري عليهن ويكون سببا في صبرهن وثباتهن وهنالك، حقيقة ان الانجاب يرفع من معنويات السجين عندما يجد له ولدا يزوره نفسه، ويرى د. الرنتيسي ان علينا واجبا سياسيا بتكثير العدد حيث اننا نحالف الغرب الذي يعمل على تحديد النسل، فنحن نشجع على زيادة النسل لاسباب سياسية ومعنوية، وحول ما اذا كان الاجد بالسجناء ان يطالبوا بحقوقهم في لقاء زوجاتهم بدلا من الانجاب بالمراسلة قال الدكتور الرنتيسي ان هذا الامر ممكن وانا شجعت وانا في المعتقل هذا الامر ولكن يدرك حاجة الزوجين للآخر وان السجن لاعوام طويلة، ويسبب المعاناة الكبيرة للزوجين وان لا خلاف بين النضال من اجل لقاء الزوجات والسجناء على الانجاب بارسال العينات من السجون، ويشدد الدكتور الرنتيسي ان هذا الانجاب مرحب به ما دام له غطاء شرعي يقضي بعدم اختلاط الانساب.

الشيخ حامد البيتاي

من جهته فقد اعتبر رئيس رابطة علماء فلسطين الشيخ حامد البيتاي ان هكذا انجاب يعتبر امرا جديدا اضطررنا اليه الظروف القاهرة التي يمر بها الشعب الفلسطيني والمتمثل باعتقال الالاف من ايتانه وحكمهم لمدة طويلة تصل عشرات السنين احيانا حسب قوانين الاحتلال، ولكن من الناحية الشرعية فان اخذ حيوانات منوية من الرجل وخصب الزوجة فيها جائز شرعا مع ضرورة اشهار العملية اي ان تتم بمعرفة الاقارب والجيران حتى لا يخاف الناس بامرأة تحمل وتضع مولودا في ظل غياب طويل وبعد عن زوجها.

ويذكر الشيخ البيتاي كيف ان السيدة مريم يقول رمز الطهارة واللقاء كيف لم تسلم من السنة الكفرة والجرمين داعيا الى اخذ المحاذير الضرورية كأن يتم مثلا التعامل مع مؤسسة المتكلمة الاخرى فيقبل العينات والنطف وان يتم توفيرها الامر خطيا وتدون اسم صاحب العينة وشهادة موثوقة على تسليمها لاصحابها، واعتبر الشيخ البيتاي الضرورة في التي اوجدت هذه الطريقة في الانجاب مطالبا في الوقت ذاته العمل على تحرير الاسرى والمحكومين احكاما عالية وعدم الانخداع وعمليات الافراج عن معتقلين لم يبق على وجودهم في السجون الا ايام معدودة.

المفتي عمار بدوي

المفتي عمار بدوي

يتفق الشيخ عمار بدوي مفتي محافظة طولكرم مع الرأي القائل بأن التلقيح الصناعي والانجاب بواسطته الانابيب والمختبرات جائز شرعا ما دام تأكد من ان البويضة والنطفة من الزوجين وتم عمل اللازم من احتياطات شرعية تضمن عدم اختلاط الانساب، كان يكون نقل العينات قد تم بوجود شهود عدول وابلاغ الجهات الشرعية بذلك كما يلزم ان يتم اشهار واعلان للحالة ومعرفة اهل الزوجية خاصة، حتى لا تتاح الفرصة لبعض ضعاف النفوس من استغلال الحالة بهدف الفساد الخلقي، كما يهدف الاشراك الى اثبات ابوة النسب. وتشدّد المفتي عمار بموضوع نقل النطف الحية للرجل من داخل السجن داعيا لتوفير جهات رسمية قانونية لها حصانة ولها صلاحيات اي ان لا تسمح لادارة السجن بالتدخل بالامر خوفا من امكانية المصادرة او التلاعب في العملية، مشيرا بذلك الى مؤسسات الصليب الاحمر او المؤسسات الحقوقية الدولية بحيث توفر نقلا آمنا للعينات وحول امكانية اقتران فتاة بشاب من داخل السجن، واللجوء لذات الطريقة في الانجاب ايدى بدوي تحفظه الشديد من هذا الزواج لما يلحقه من ضرر بالفتاة بعكس الانجاب بين الزوجين عرفا بعضهم البعض عن قرب وارتبطت حياتهما معا. وحول رأيه في ان تزويج الزوجة باولاد من زوجها المتوفي بعد ان اصيبت هناك الامكانيات التقنية والطبية للعملية قال المفتي بدوي ان هذا الامر لا يجوز مطلقا باعتبار ان عقد الزواج ينتهي بوفاة احد الزوجين.

ويستذكر قصة نادرة حصلت ان فتاة تزوجت من شاب وكانا يرابعان الاطباء بهدف الانجاب وتصادف ان الزوج اودع عينة من الحيوانات المنوية في احد المراكز وبعد فترة ارتقى شهيدا خلال الانتفاضة حيث حاولت الزوجة اكمال المشوار وحضرت وهي في حالة تثير الشفقة من البكاء والحزن الا انه تم توضيح الامر لها ان ذلك لا يجوز وان الزوج انتهى بوفاة الزوج والشرع واضح ولا مجال لان تغير الشفقة الاحكام الشرعية.

خاتمة

برغم من ان الانجاب بالطرق العلمية والطبية الحديثة قد حازت على فتاوى مرجعية عليا في العالم الاسلامي حيث اجاز المجتمع الفقهي الاسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي في جدة والذي يضم رجال افتاء وعلماء من كافة الدول الاسلامية هذه الطرق، وان تطبيق الحالة على السجناء الفلسطينيين امر ممكن طبيا، الا ان المجتمع الفلسطيني لن يتقبل الامر بسهولة ويتوقع ان تثير القضية الكثير داخل مجتمعا فهل لنا ان نقبل بهذا الجديد علنا ام نتعامل معه على استحياء ؟ ذلك ما تجيب عليه الايام القادمة....

من الانجاب بطريقة سحب حيوان منوي حتى من الخصية الذكرية وفي حالات اخرى يتم عمل جراحة وفتح الخصية والبحث بداخلها عن حيوان منوي واحد يكفي لبعث الامل في نفس الرجل بأنه سينجب ولن يبقى عاقرا مدى الدهر، كما انطبق عن هذه الطريقة ايضا اخذ حيوانات منوية احتياطية وحفظها بانتظار طلب اصحابها استخدامها للانجاب، وهذا ما مكن حتى بعض مرضى السرطان من تخزين عيناتهم واستخدامها لاحقا بعد ان يكون جسداهم غير قادر على انتاج نطف جديدة للحياة بسبب العلاج الكيماوي مثلا او المعالجة بالاشعة، وهذا ادى الى ابعاد شبح العقم عنهم، كما امكن التسهيل على الزوجين عن طريق الاحتفاظ بالاجنة تحت الطلب لمدد قد تتجاوز الخمس سنوات حيث يتم حفظ الجنين في سائل نيتروجيني بدرجة حرارة ١٩٦ درجة مئوية تحت الصفر ويتم رفع درجة الحرارة عند الرغبة في الانجاب الى درجة حرارة الانسان الطبيعية وهي ٣٧ درجة مئوية.

واما تطبيق الحالة على السجناء فيقول الدكتور ابو خيزران انه طالما ان رباط الزوجية قائم فان السجن هو العائق امام الانجاب ووفق الطريقة السالفة الذكر، فاذا تم توريد عينات حية من السجناء فيامكانهم الانجاب من زوجاتهم ونه الى ان نسبة الحمل الاصطناعي تصل الى ٣٥ بالمائة حيث تخضع العملية اولا واخيرا للارادة

نؤدي رسالة مفادها ان السجن والبعث بين الزوج لن يحول دون استمرار الانجاب وهذا ما يبعث الامل في نفوس الذين من الممكن ان يقضوا سنوات طويلة خلف القضبان. وازافت عقيلة عباس السيدة اخلاص الصويص ان زوجها لمس في لسجن ان اكثر ما يقلق المحكومين بمدد طويلة هو الانقطاع من الحياة بعدم الانجاب حيث يقبع الالاف خلف القضبان، وان الانجاب وان يكبر لهم اطفال يزورونهم بين الحين والآخر، يعطيهم الامل بالحياة ويحل ازمة اجتماعية كبيرة تتمثل في وقف النسل لهؤلاء المعتقلين.

وحول القضية، فقد تم التحدث الى عدد من القادة السياسيين وعلماء الدين والمختصين في الطب وعلم النفس والاجتماع للوقوف على آرائهم وتصوراتهم لعملية الانجاب بين الزوجين رغم حواجز السجن حيث اجمع غالبيتهم على استحسان الفكرة وتحدثوا عن فوائدها مطالبين بان يتم اخذ المحاذير الضرورية للعملية وبعض الآراء الدينية والعلمية والطبية للعملية ومراحل تطورها ومستقبلها في فلسطين مع امكانية تطبيق هذا الانجاب على السجناء الراغبين فيه.

الدكتور سالم ابو خيزران

يقول الدكتور سالم ابو خيزران المتخصص في العقم والاصحاب والذي يعمل في احد المراكز الطبية القليلة والمتخصصة بالانجاب، كنت اعمل في بريطانيا قبل ان



بسم الله الرحمن الرحيم

اعلان

مشروع تأهيل قيادات شابة

تعلن جمعية الخنساء النسائية من اقامة دورة لتأهيل القيادات الشابة ضمن برنامج متكامل تقوم فكرته على تأهيل الفتيات مهتيا واكاديميا من اجل انخراطهن انخراطا ايجابيا في المجتمع على الصعيد المحلي والخارجي وذلك من خلال اكسابهن المهارات التالية:

- ١- مهارات الاتصال الجماهيري.
- ٢- تنمية القدرات القيادية لديهن وادخالها في الاعلام، تريويا، جسديا، صحيا، نفسيا، قانونيا..
- ٣- تنمية مهارات اللغة الانجليزية محادثة بما يتلاءم مع المواد المطروحة.
- ٤- مهارات الانترنت.

يقوم على التدريب نخبة من اصحاب الاختصاص وذوي الخبرة في المجالات المستهدفة الفئة العمرية المستهدفة من الفتيات من سن ١٤-١٨.

المشروع مجاني ويؤمن وجبة غذاء يوميا للمشاركات.

علما بأن هذا التأهيل يتسجم مع مبادئ وضوابط الشريعة الاسلامية

لأولياء الامور والفتيات المعنيات بالموضوع الاتصال على

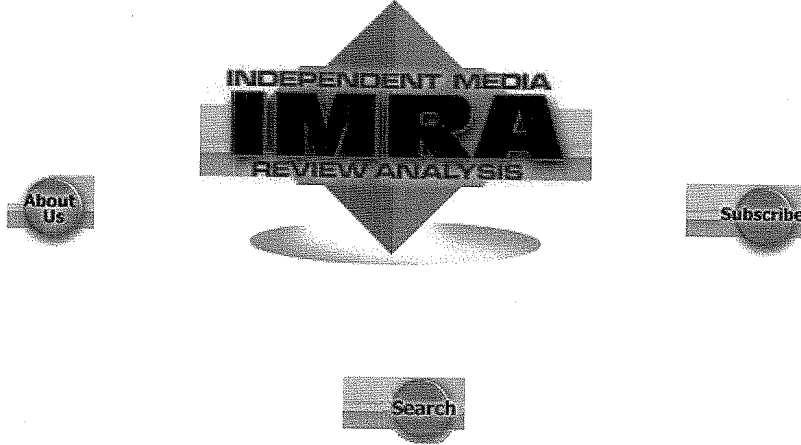
هاتف رقم ٢٩٨١٧٢٨ - ٢٠

تم تنسيق البرنامج مع شركة الابداع الخليجي والذي يرشده د. طارق سويدان / الكويت.

ملحق (3) التقرير باللغة الإنجليزية

٢٠١٧/١/١٨

IMRA - Thursday, July 10, 2003 Modern technology utilized to enable Palestinian prisoners to have children



A current digest of media, polls and significant interviews and events.

Thursday, July 10, 2003

Modern technology utilized to enable Palestinian prisoners to have children

Modern technology utilized to enable Palestinian prisoners to have children

By: Adnan Hattab

The Jerusalem Times (independent Palestinian weekly) 10 July 2003

<http://www.jerusalem-times.net/article/news/details/detail.asp?id=3621>

Several Palestinians in Israeli prisons are trying to make use of modern childbearing technologies to have children, relying on artificial insemination, which has given many prisoners hope of becoming fathers.

Although some prisoners have approached the Israeli Court of Justice or have hired lawyers to allow samples to be taken out of the prison, they are wary of society's reaction to this method.

According to Sheikh Ikirma Sabri, Grand Mufti of Jerusalem and the Palestinian territories, the Islamic Law Directorates in Gaza and Nablus have applied to the General Islamic Law Department to inspect the matter. The department has decided that the method does not disagree with Islamic law. The questions, however, remain, How will society react to the matter? Will society approve of a prisoners getting married and having children? What effects will that have on the family and the community? and will the fight to get samples out of the prisons replace the fight to release the prisoners?

Experts in sociology and psychology should discuss the potential effects of the proposed method on society, and humanitarian and human rights organizations must support the prisoners in their quest to make up, slightly, for their failure to obtain freedom for the prisoners or at least regular meetings with their wives.

The beginning

<http://www.imra.org.ill/story.php3?id=17559>

1/4

The idea was proposed by Abbas Al-Sayyed, a Hamas leader held in an Israeli prison. According to his family, Sayyed stored semen in 1997 at a specialized clinic. Sayyed had his first child, a girl named Mawadda, by way of zygote implant due to health problems; he then had a boy, Abdullah, naturally, before being arrested.

Sayyed suggested that his wife use the stored semen sample to have a child. She refused, but after some consideration decided to oblige, despite the potential social awkwardness that was certain to come.

Sayyed's wife said that her husband noticed that the prisoners' biggest concern is the inability to have families. Several political leaders and scientists were interviewed to form a clearer picture, and the majority agreed that the method is acceptable.

Dr. Khuaizaran

Dr. Salem Abu Khaizaran, an expert in infertility and insemination, said, "I worked in Britain before being able to fulfil my dream of returning to Palestine and offering my services. I participated in opening an infertility clinic in 1995, from which date we have been able to assist in 1,000 births that utilized technology. Test-tube babies appeared in Britain in 1979, at which time it was considered a medical breakthrough, giving hope to thousands of women that suffered infections and other problems. In case the problem was in the uterus, insemination was achieved outside it, and after one or two days, when the fetus was formed, it would be returned to the uterus to complete its cycle."

Khaizaran explained that the process was costly and exhausting, to the patient and doctors, requiring nonstop monitoring of the woman's hormones to establish the correct time to extract the ovum, and then another bout of non-stop monitoring, this time of the zygote in order to extract it from the test-tube when it is ready. In some cases, the zygote was ready on a holiday or in the middle of the night, which meant hustling to gather the medical crew. Therefore, scientists developed a hormone that controlled the growth of the zygote, which was the first of several notable breakthroughs. The second breakthrough was the invention of ultrasound scanning at the beginning of the 1980s, which made surgery to extract the ovum unnecessary, because ultrasound scanning enabled doctors to pinpoint the location of the egg and pull it out using a special device. The third breakthrough involves men, specifically those with poor sperm count or weak sperm. Up until 1992, doctors had to use at least 100,000 sperm, but then scientists developed a method that allows them to extract a single, potent sperm and inject it directly into the egg. This method also proved efficient with men that suffered sexual problems, as scientists were able to extract the single sperm directly from the testicles. The new technologies gave couples the choice of storing zygotes for several years until they decide to have the child.

As for the prisoners, Khaizaran said that as long as the couple is legally married, the only obstacle is the prison administration. He said the success rate in artificial insemination is 35 percent, adding that childbearing relies first and last on the will of God. Khaizaran said that a woman may try every two or three months.

As for accuracy in storing and using the samples, Khaizaran said that the center is very careful when taking and when using the samples, requesting that two witnesses besides the couple and the technician be

present to monitor the entire process. He concluded by assuring that the clinic maintains contact and coordination with Islamic departments to guarantee that the services it offers agree with Islamic law.

Rantisi

Hamas spokesman Abdul-Aziz Rantisi said, "I personally encouraged the method when I was imprisoned. Many women have been deprived of their husbands and must not be deprived of having children. Also, having children is important to the psyche of the prisoners."

Rantisi sees that the Palestinians have a political obligation to reproduce. "Unlike the west that practices family planning, we encourage having children for political reasons."

Regarding the option of arranging regular meetings for couples, said Rantisi, "That is possible and I encouraged that option when I was in prison. Everybody realizes that husband and wife need each other and that imprisonment for a long time causes great suffering for both of them. There is no conflict between fighting to enable couples to meet and fighting to allow artificial insemination." Rantisi assured that the method is acceptable as long as it agrees with Islam.

Betawi

The president of the Scientists of Palestine Foundation, Sheikh Hamed Al-Betawi, said that this method of having children is new to Palestine, made necessary by uncontrollable circumstances. He said that the method agrees with Islam as long as it is advertised, so that friends, relatives and neighbors are not shocked to see the women suddenly pregnant while her husband is away.

Betawi noted that the Virgin Mary, the model of purity and decency, was not spared the sharp tongues of evil people. He called for applying care when conducting the process, suggesting using organizations such as the International Red Cross to transport semen samples and also suggesting complete documentation of the entire process. Betawi called for continuing to fight for the release of prisoners, especially those with lengthy sentences.

Badawi

Ammar Badawi, mufti of the Toulkarem District, agreed that using modern technology to have children is acceptable in Islam as long as care is exercised to ensure that the semen and the egg come from husband and wife and as long as the process is advertised, especially to the family of the wife, to avoid damage by evil-doers.

Badawi concentrated on the matter of transporting semen from men in prison, calling for employing official institutions to conduct the process without allowing the prison administration to interfere. He opposed the possibility of 'distant marriage' and then having children, citing the psychological and physical damage to the girl.

As for a woman wishing to have a child using her dead husband's semen, Badawi opposed sternly, explaining that the marriage contract is void when one of the parties dies.

Conclusion

Although having children by way of technology has gained the approval of Islamic law and experts in the field, society may not be quite as understanding. The matter is expected to raise controversy, and only time will tell what the reaction will be.

[< Previous](#)

[Next >](#)

[Search For An Article](#)

Contact Us

POB 982 Kfar Sava Tel 972-9-7604719 Fax 972-3-7255730	email: imra@netvision.net.il	IMRA is now also on Twitter http://twitter.com/IMRA_UPDATES
--	--	---



ملحق (4)

شهادات ميلاد الأطفال المنجيين عبر النطف المهربة

١٦

دولة فلسطين وزارة الداخلية		تنليغ عن مولود حي (نسخة وزارة الداخلية)
-------------------------------	--	--

رقم هوية المولود: 4 3 5 4 2 0 3 4 4

تفاصيل المولود

1. اسم المولود: <u>محمّد</u>	2. اسم العائلة: <u>المنجي</u>
3. الجنس: <u>ذكر</u>	4. تاريخ الميلاد: <u>25</u> الشهر: <u>05</u> سنة: <u>2017</u>
5. مكان الولادة: <u>مستشفى</u>	6. اسم المستشفى: <u>مستشفى</u>
7. فصيلة الدم: <u>B</u>	8. وزن المولود (كيلوغرامات): <u>3.1</u>
9. مدة الحمل (الأسابيع): <u>38</u>	10. حالة الولادة: <u>طبيعية</u>
11. نوع الولادة: <u>أولاد</u>	12. رقم الهوية: <u>435420344</u>

تفاصيل الوالدين

13. اسم الأب: <u>محمّد</u>	14. اسم الأم: <u>فاطمة</u>
15. رقم هوية الأب: <u>435420344</u>	16. رقم هوية الأم: <u>435420344</u>
17. تاريخ الميلاد (باليوم والشهر والسنة): <u>25/05/2017</u>	18. تاريخ الميلاد (باليوم والشهر والسنة): <u>25/05/2017</u>
19. مكان ولادة الأب: <u>مستشفى</u>	20. مكان ولادة الأم: <u>مستشفى</u>
21. الجنسية: <u>فلسطينية</u>	22. الجنسية: <u>فلسطينية</u>
23. التوقيع: <u>محمّد</u>	24. التوقيع: <u>فاطمة</u>
25. الختم: <u>محمّد</u>	26. الختم: <u>فاطمة</u>

تفاصيل أخرى

27. تاريخ إصدار: <u>25/05/2017</u>	28. تاريخ انتهاء الصلاحية: <u>25/05/2017</u>
29. تاريخ الميلاد: <u>25/05/2017</u>	30. تاريخ الميلاد: <u>25/05/2017</u>
31. تاريخ الميلاد: <u>25/05/2017</u>	32. تاريخ الميلاد: <u>25/05/2017</u>
33. تاريخ الميلاد: <u>25/05/2017</u>	34. تاريخ الميلاد: <u>25/05/2017</u>
35. تاريخ الميلاد: <u>25/05/2017</u>	36. تاريخ الميلاد: <u>25/05/2017</u>

ختم المستشفى

ختم الوزارة الداخلية

يجب تسجيل المولود خلال أسبوعين من الولادة (مواضع) في حالة التأخير عن تقديم طابع تولد، فالحول المتأخرة بالـ 11 يوم فالحول يتم تسجيله وتسجيله على المولود حسب رسوم المولود المذكورة

السلطة الفلسطينية

تبلغ عن مولود حي



النسخة الأحوال المدنية

رقم الهوية
43295628-2

1. تفاصيل عن المولود

1. اسم العائلة والمحمولة	أبو زيد
2. تاريخ الميلاد (يوم/شهر/سنة)	24/10/2014
3. الجنس	أنثى
4. مكان الولادة (اسم المدينة والبلد)	المستشفى العربي الوطني
5. تاريخ الميلاد	2014 10 24
6. اسم المولود	عيسى عيسى
7. رقم التسجيل	0599066894
8. تاريخ الزواج	21/10/1976
9. اسم عائلة والد	عيسى عيسى
10. هذا تاريخ الأم	21/10/1976
11. عدد الولادات (الأم)	4
12. تاريخ الزواج الحالي	4-4
13. من تاريخ سابق	-
14. من مجموع الولادات	3-3
15. رقم الهوية	43295628-2
16. ملاحظات طبية	ختم المستشفى
17. توقيع الوالد	توقيع الوالد
18. توقيع مقدم التبليغ	توقيع مقدم التبليغ
19. تاريخ	16-4-2014
20. واسم الشارع لادارة	تاريخ 24-4-2014
21. سجل التبليغ بسجل السكان	ختم صوفاة الولادات

1. إن هذه الاستمارة معدة أيضا لاستخدامها في إثبات الإحصاء المركزية

2. يجب تسجيل التبليغ قبل 7-10 16-10 بموجب هوية الوالدين

3. يجب أن يشمل التوام اسم هذا المولود دون أن يشمل للعدد المولود الحالي

4. المسؤول عن المؤسسة التي حصلت فيها الولادة أو والد المولود أو القابلة والذين قاموا بالتبليغ

5. في حالة التأخير عن تقديم اشعار الولادة للأحوال المدنية خلال 11 يوم فشا فوق تحصل رسوم تأخير على العاملة حسب الرسوم المقررة لذلك

٥٥٥ م

		دولة فلسطين وزارة الداخلية
تبليغ عن مولود حي (نسخة وزارة الداخلية)		
رقم هوية المولود: 4 3 5 4 0 7 4 1 5		
تفاصيل المولود		
1. تاريخ الميلاد: 01/10/2017		
2. اسم العائلة: <u>عبدالله</u>		
3. الجنس: 1. ذكر 2. أنثى 3. غير محدد		
4. تاريخ الميلاد: 03/10/2017		
5. مكان الولادة: 1. مستشفى 2. بيت 3. غير ذلك		
6. اسم المستشفى: <u>مستشفى</u>		
7. فصيلة الدم: <u>B+</u>		
8. وزن المولود (بالكيلوجرام): <u>3.1</u>		
9. مدة الحمل بالأسابيع: <u>38</u>		
10. حالة الولادة: 1. طبيعية 2. قصرية		
11. نوع الولادة: 1. قبل 2. أثناء 3. بعد		
تفاصيل الوالدين		
12. رقم الهوية: <u>9011525103</u>		
13. الاسم الرباعي: <u>أحمد محمد عبد الله</u>		
14. تاريخ الميلاد (متى وأين): <u>19/7/61</u>		
15. دولة الميلاد: <u>فلسطين</u>		
16. مكان ولادة والد المولود: <u>فلسطين</u>		
17. الشحنة: <u>الأسرة</u>		
18. الجنسية: <u>فلسطين</u>		
19. المستوى التعليمي: <u>المتوسط</u>		
20. المهنة الحالية: <u>معلم</u>		
21. عنوان الوالدين: <u>الشارع</u>		
تفاصيل أخرى		
22. تاريخ عقد الزواج: <u>08/08/2017</u>		
23. تاريخ الزواج الفعلي: <u>08/08/2017</u>		
24. هذا زوج الأم: 1. لا 2. نعم		
25. هذا زوج الأب: 1. لا 2. نعم		
26. تلقى الأم الرعاية خلال الحمل الحالي: 1. نعم 2. لا		
27. عدد مرات تلقي الرعاية خلال الحمل الحالي: <u>18</u>		
28. جهة تلقي الرعاية: <u>الأم</u>		
29. توقيع والد: <u>أحمد محمد عبد الله</u>		
ختم المستشفى		
30. رقم هوية المولود: 4 3 5 4 0 7 4 1 5		
31. تاريخ تحرير التبليغ: <u>19/10/2017</u>		
ملاحظات الملاحظة		
32. الاسم الرباعي: <u>أحمد محمد عبد الله</u>		
33. صلة القرابة للمولود: <u>ابن</u>		
ختم وزارة الداخلية		
34. تاريخ استلام التبليغ: <u>19/10/2017</u>		
35. تاريخ تسجيل الرخصة بسجل السكان: <u>19/10/2017</u>		

يجب تسجيل المولود خلال أسبوعه الأولى من الولادة (دون سن 11 يوم) في حالة التأخر عن تقديم التبليغ للوزارة المختصة خلال 11 يوم فكل من يتم تسجيله يتبعه غرامة مالية حسب النصوص المقررة لعام 2017

دولة فلسطين
وزارة الداخلية

رقم هوية المولود: 434706651

تفاصيل المولود:

1. اسم المولود: محمد عبد الله
2. اسم الأب: عبد الله
3. تاريخ الميلاد: 04/09/2019
4. تاريخ الميلاد: 04/09/2019
5. مكان الولادة: الخليل
6. اسم المستشفى: مستشفى الخليل
7. فصيلة الدم: B+
8. وزن المولود (بالكغرامات): 3.230
9. مدة الحمل بالأسابيع: 37
10. حالة الولادة: طبيعية
11. نوع الولادة: طبيعية
12. رقم الهوية: 904657491
13. الاسم الثلاثي: محمد عبد الله
14. تاريخ الميلاد (بالأبجد والشمس والسنة): 1979 01 03
15. توثيق الميلاد: مستشفى الخليل
16. مكان الولادة: الخليل
17. تسمية: الاسم
18. تسمية: الاسم
19. التسميات العائلية: الاسم
20. الشهادة الحالية: مستشفى الخليل
21. عنوان الوالدين: مستشفى الخليل
22. تاريخ عقد الزواج: 08/09/2019
23. تاريخ الزواج الفعلي: 09/09/2019
24. هذا الزواج الأول: أول
25. عدد الأولاد: 4
26. تاريخ الزواج الثاني: 09/09/2019
27. تاريخ الزواج الثاني: 09/09/2019
28. تاريخ الزواج الثاني: 09/09/2019
29. تاريخ الزواج الثاني: 09/09/2019
30. رقم هوية المولود: 434706651
31. تاريخ تحرير التوقيع: 09/09/2019
32. الاسم الرباعي: محمد عبد الله
33. صلة القرابة للمولود: أب
34. تاريخ تسجيل الواقعة: 09/09/2019
35. تاريخ تسجيل الواقعة: 09/09/2019

ختم مديرية الداخلية

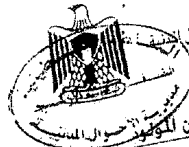
ختم مديرية الداخلية

السلطة الفلس

تبلغ عن مولود حي

رقم الهوية

43085416-6



النسخة الاحوال المدنية

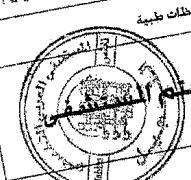
6. الدين	الاسلام
7. مركز صحي	مركز صحي
8. سناعة الولادة	11:00 Am
9. وزن المولود (بالغرامات)	3,800 gm
10. جنس المولود	ذكر
11. تاريخ الميلاد	15/08/2012

1. اسم العائلة والمحمولة	عيسى بن
2. اسم المولود	عيسى بن
3. جنس	ذكر
4. مكان الولادة (اسم المدينة والبلد)	المستشفى العام
5. تاريخ الميلاد	15/08/2012
6. عنوان المولود	مكة المكرمة
7. رقم الهوية	43085416-6
8. تاريخ الزواج	15/08/2012
9. اسم المولود	عيسى بن
10. رقم المولود	43085416-6
11. اسم المولود	عيسى بن
12. اسم المولود	عيسى بن
13. اسم المولود	عيسى بن
14. تاريخ الميلاد	15/08/2012
15. مكان الولادة	المستشفى العام
16. الحالة المدنية	متزوج
17. الجنسية	سعودية
18. مكان ولادة والد المولود	السعودية
19. المولود الحالي	متزوج
20. عدد سنوات الدراسة	11

21. تاريخ الزواج	15/08/2012
22. اسم عائلة والد المولود	عيسى بن
23. هذا زواج المولود	نعم
24. عدد الولادات السابقة (4)	3
25. تاريخ الزواج الحالي	15/08/2012
26. من زواج سابق	نعم
27. مجموع الولادات السابقة	2

رقم الهوية

43085416-6



ملاحظات طبية

توقيع الوالد	عيسى بن
توقيع مقدم التبليغ	عيسى بن
تاريخ	15/08/2012
ختم موظف الولادات	عيسى بن

هذا التبليغ معدة ايضا لاستعمال دائرة الاحصاء المركزية .
يشمل التبليغ التوام الذي ولد قبل هذا المولود دون ان يشمل العدد المولود الحالي .
ل عن المؤسسة التي حصلت فيها الولادة او والد المولود او الطبيب او القابلة والذين قاموا بالتوليد .
التأخير عن تقديم اشعار الولادة للاحوال المدنية خلال 11 يوم فما فوق حصل رسوم تأخير على المعاملة حسب الرسوم المقررة لذلك .

ملحق (5)

الاستبانة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا / برنامج دراسات المرأة

حضرة السيدة المحترمة

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول " الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإتجاب زوجات الأسرى عبر النطف المهربة: دراسة حالة شمال الضفة الغربية " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج دراسات المرأة، لذلك أعدت أداة الدراسة لتشمل على قسمين: القسم الأول وتشمل المعلومات الشخصية عن المستجيبة والقسم الثاني تشمل على فقرات الإستبانة. وقد وقع عليك الاختيار لتكوني ضمن عينة الدراسة (زوجات الأسرى المحكوم على أزواجهن بالمؤبد مدى الحياة، راجياً منك الإجابة على فقراتها بدقة وموضوعية لخدمة أغراض البحث العلمي فقط.

أمام الخيار الذي يناسبك، نرجو من حضرتك قراءة كل فقرة بدقة وأن تضعي إشارة (x) في المربع المخصص لذلك. وأود أن أذكر حضرتك بأنه لا توجد إجابات صحيحة وإجابات خاطئة، فأني إجابة تعتبر صحيحة طالما أنها تعبر عن رأيك بصدق، حاولي الإجابة على جميع المواقف ولا تتركي أيًا منها ... ولكم جزيل الشكر والتقدير.

شاكراً لك حسن تعاونك

الباحثة وسيلة طعمة

البيانات الشخصية

- (1) العمر للزوجة () أقل من 30 () من 30-40 () أكثر من 40 سنوات
- (2) منطقة السكن () قرية () مدينة () مخيم
- (3) المسكن () ملك () إيجار
- (4) مكان السكن () مستقل () مع أهلي () مع أهل زوجي
- (5) عدد الأولاد () بدون () واحد () اثنان () ثلاثة أو أكثر
- (6) مقدار الحكم بالمؤبدات () مؤبد واحد () اثنان () ثلاثة فأكثر
- (7) مخصصات الأسير () تتقاضاها كاملاً () تتقاسمه مع أهل الأسير () يتقاضاه أهل الأسير بالكامل
- (8) الدخل الشهري للأسرة غير مخصصات الأسرى () أقل من 1500 شيقل () أكثر من 1500 شيقل () لا يوجد
- (9) عدد سنوات التي قضيتها مع الزوج قبل الاعتقال () 5 سنوات فأقل () بين 5-10 سنوات () أكثر من 10 سنوات

10) عملية الزراعة

- () قمت بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل
- () لم أقم بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي لمعتقل
- () أرغب بالقيام بعملية زراعة نطفة مهربة من زوجي المعتقل

11) الحالة الصحية

- () أعاني من مرض يعيق الانجاب
- () لا أعاني من أي مرض يعيق الانجاب
- () لا أعلم

12) العمل

- () لا أعمل
- () أعمل

13) الدرجة العلمية

- () توجيهي فأقل
- () دبلوم
- () بكالوريوس فأكثر

#	العبارات	درجة الموافقة				
		موافقة بشدة	موافقة	محايدة	معارضة	معارضة بشدة
1	تشعر المرأة بتقدير المجتمع واحترامه من خلال الإنجاب عبر النطف المهربة.					
2	أشعر بقيمة الحياة بعدما أنجبت عن طريق النطف المهربة.					
3	اعتقد أن الأسرة الفلسطينية تقدر الإنجاب عبر النطف المهربة.					
4	البيئة المجتمعية تتقبل عملية الإنجاب عبر النطف المهربة.					
5	يتقبل المجتمع الطفل الذي ينجب من خلال النطف المهربة.					

#	العبارات	درجة الموافقة				
		موافقة بشدة	موافقة	محايدة	معارضة	معارضة بشدة
6	تشعر المرأة بالاستقرار في حياتها بعد إنجاب طفل عن طريق النطف المهرية					
7	تشعر المرأة بالتحدي والقوة من فكرة زراعة نطفة مهربية.					
8	أرى أن المرأة تتعرض للكثير من النقد في الحياة الاجتماعية بعد زراعتها للنطف المهرية.					
9	تعيش المرأة التي حملت بطفلها عن طريق النطف المهرية بقلق من المجتمع طوال فترة الحمل.					
10	يفدّر المجتمع المرأة التي تنجب عبر النطف المهرية					
11	يتم التنسيق مع الزوج وعائلة الزوجة على تقبل فكرة حمل المرأة عبر النطف المهرية.					
12	أرى انه من الصعب على المجتمع أن يتفهم وضع المرأة التي تنجب عبر النطف المهرية.					
13	يفرح اهل الزوجة عند نجاح زراعة النطفة المهرية.					
14	تتقيّد المرأة بالعادات والتقاليد قبل اتخاذها قرار زراعة النطفة المهرية					
15	لا تتعارض عملية زرع النطفة مع العادات والتقاليد.					
16	أرى ان مكانة الزوجة التي تنجب عبر نطفة مهربية تزداد عند عائلة اهل الزوج.					
17	اعتقد أن المجتمع ينظر للمرأة الحامل من النطف المهرية نظرة سلبية.					
18	تشعر المرأة بالانتماء لعائلة زوجها بعد زراعتها لنطفة مهربية.					
19	تتقبل عائلة الزوجة ولادة طفل عبر النطف المهرية دون تردد.					

#	العبارات	درجة الموافقة			
		موافقة بشدة	موافقة	محايدة	معارضة بشدة
20	تقدير المرأة يرتفع عند عائلتها بعد زراعة نطفة مهربة				
21	يزداد انتماء المرأة لعائلة الزوج بعد موافقتها على زراعة نطفة مهربة				
22	تشعر المرأة بكيانها الأنثوي بعد ولادتها لطفل من نطفة مهربة.				
23	من حق المرأة قبول أو رفض فكرة زراعة نطفة مهربة.				
24	بعد قبول المرأة لفكرة زراعة نطفة مهربة تفتخر بنفسها وبالطفل القادم.				
25	ترتفع القيمة الاجتماعية للمرأة بعد قبولها لفكرة زراعة نطفة مهربة.				
26	عملية زراعة نطفة مهربة هي تحدي للعادات والتقاليد التي تحكم المرأة.				
27	الشعور بالاستقلالية هو هدف للمرأة بعد عملية الإنجاب من نطفة مهربة.				
28	عملية زراعة نطفة مهربة للمرأة هو عمل وطني.				
29	ترغب المرأة التي تتجب من النطف المهرية أن تشعر بالأمان والأمل.				
30	عملية الإنجاب من نطفة مهربة تجعل المرأة جزءاً من العمل النضالي.				

البعد القانوني

(31) الطفل المنجب عبر النطف المهرية يتم استخراج شهادة ميلاد له بإجراءات قانونية بشكل طبيعي

() نعم () لا () لا أعرف

(32) يتم استلام تبليغ الولادة من المستشفى للطفل المنجب عبر النطف المهرية بشكل سهل

() نعم () لا () لا أعرف

(33) حصول الطفل المنجب من النطف المهرية على هوية لا يتعارض مع النواحي القانونية

() نعم () لا () لا أعرف

(34) الطفل المنجب عبر النطف المهرية يحصل على تأمين صحي

() نعم () لا () لا أعرف

(35) تعترف الدولة الفلسطينية بالطفل المنجب عبر النطف المهرية

() نعم () لا () لا أعرف

(36) يستطيع الطفل المنجب عبر النطف المهرية أن يحصل على جواز سفر فلسطيني دون أي تعقيد

() نعم () لا () لا أعرف

(37) يستطيع الطفل المنجب عبر النطف المهرية أن يسافر خارج البلاد

() نعم () لا () لا أعرف

(38) يمنع الطفل المنجب عبر النطف المهرية من زيارة والده في السجن

() نعم () لا () لا أعرف

39) يسجل الطفل المنجب عبر النطف المهرية على اسم أبيه المعتقل دون أية تعقيدات قانونية فلسطينية

() نعم () لا () لا أعرف

40) يحق للطفل المنجب عبر النطف المهرية التسجيل في المدارس بشكل طبيعي

() نعم () لا () لا أعرف

41) سؤال مفتوح: برأيك ما هو الدافع وراء قبول المرأة للإنجاب عبر النطف المهرية من زوجها المعتقل؟

ملحق (6)

أسئلة المقابلات مع زوجات الأسرى اللاتي أنجبن عبر النطف المهربة

البيانات الشخصية

اسم الزوج الأسير _____ اسم الزوجة _____

عمر الأسير عند الزواج _____ عمر الزوجة عند الزواج _____

عدد سنوات الزواج قبل الاعتقال _____

عمر الزوج عندما اعتقل _____ عمر الزوجة عندما اعتقل الزوج _____

سنة الاعتقال _____ مدة الحكم على الزوج _____ كم تبقى من الحكم _____

عمر الزوجة عندما يخرج الزوج من السجن _____

تاريخ زراعة النطفة المهربة _____ المدة المتبقية من الحكم عند زراعة النطفة
المهربة _____

عملية الزراعة: كم مرة قمت بعملية زراعة نطفة مهربة _____ كم مرة نجحت _____

عدد الأولاد: عدد الأولاد قبل زراعة النطفة المهربة _____

البلدة: قرية _____ مدينة _____ مخيم _____

المسكن: ملك _____ ايجار _____

مكان السكن: مستقل _____ مع أهل الزوجة _____ مع أهل الزوج _____

مخصصات الأسير: تتقاضىها لوحده _____ تتقاسمها مع أهل الزوج _____

يتقاضاها أهل الزوج _____

الدخل: هل يوجد دخل ثانوي غير مخصصات الأسير _____

الحالة الصحية: تعاني من أمراض _____

العمل: ربة بيت _____ موظفة _____

الدرجة العملية: توجيهي فأقل _____ دبلوم _____ بكالوريوس فأكثر _____

- 1- وضحى الكيفية التي تكونت بها فكرة زراعة نطفة مهربة لديك؟
- 2- ما موقف أهل الزوج وأهلك وزوجك بالإنجاب من خلال النطفة المهربة؟
- 3- ما مدى الدعم العائلي والمجتمعي التي حصلت عليه قبل الموافقة على زراعة النطفة؟
- 4- قمت بالذهاب للمفتي لأخذ فتوى شرعية، أم اكتفيت بالفتوى العامة؟
- 5- حدثينا عن مشاعرك لحظة انجابك لطفل من زراعة نطفة مهربة؟
- 6- حدثينا عن حياتك قبل وبعد زراعة النطفة المهربة وإنجاب طفل سلباً وإيجاباً؟
- 7- تم تسجيل الطفل وصدار شهادة ميلاد وهوية من الدوائر الرسمية وبالتالي إمكانية الحصول على جواز سفر؟
- 8- هل يسمح للطفل المنجب عبر النطف المهربة من زيارة والده الأسير في السجن؟
- 9- إذا كان لديك أي ملاحظات أخرى تودين الحديث عنها؟

ملحق (7)

اللجنة المحكمة للاستبانة والمقابلات

أ_ الجدول الآتي يوضح اللجنة المحكمة للاستبانة

الاسم	المسمى الوظيفي	الجامعة
د. سائدة عفونة	عميد كلية التربية وإعداد المعلمين	جامعة النجاح الوطنية
د. سماح صالح	رئيسة قسم علم الاجتماع ومنسقة برنامج دراسات المرأة	جامعة النجاح الوطنية
د. سهيل صالحة	رئيس قسم المناهج والتدريس	جامعة النجاح الوطنية
د. فريد أبو ظهير	عضو هيئة تدريس قسم الصحافة الالكترونية واللاكترونية	جامعة النجاح الوطنية
د. فاخر الخليلي	رئيس قسم علم النفس	جامعة النجاح الوطنية
د. أشرف الصايغ	أستاذ مساعد ومحاضر بالإدارة التربوية	جامعة النجاح الوطنية

ب_ الجدول الآتي يوضح المحكمين للمقابلات

الاسم	المسمى الوظيفي	الجامعة
د. فريد أبو ظهير	عضو هيئة تدريس قسم الصحافة الالكترونية واللاكترونية	جامعة النجاح الوطنية
د. أشرف الصايغ	أستاذ مساعد ومحاضر بالإدارة التربوية	جامعة النجاح الوطنية

ملحق (8)

كتاب تسهيل مهمة الباحثة



جامعة
النجاح الوطنية

نابلس

مذكرة
MEMO
11899

من : د. ناصح
إلى : السيدات / السيدات / معاليه
الموضوع : عمل كتيبي تسهيل مهمة باحث

تحية طيبة وبعد
أرجو مودة الطالبة "وسيلة في طعة" رقم كتيبي
باعتبار كتيبي تسهيل مهمة باحث
لعمل مقالات تتعلق بالبحث الكلي الوافق
على توجيهات السيدات كتيبي تسهيل مهمة
الوصول ، وتقبلوا اهتمامي بالبحث
المستفيد من الطالبة
د. ناصح

التوقيع
Signature

11/11/14
التاريخ
Date

ملحق (9)

كتاب الموافقة على تحديد عنوان الأطروحة والمشرف

10/29/2017

Zajel - NNU

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies
Dean's Office



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
مكتب العميد

نموذج تحديد عنوان الأطروحة
والمشرف
(برنامج الماجستير / الدكتوراة)

التاريخ : 2017-10-29

اسم الطالب : وسيلة محمد عيسى طسة
عنوان الطالب : طولكرم
رقم الجوال : 592927777
المعدل التراكمي : 3.8

رقم الطالب : 11558450
اسم البرنامج : ماجستير دراسات المرأة
رقم الهاتف : 92676416
عدد الساعات المعتمدة التي الجزت حتى الآن : 30
عنوان الأطروحة باللغة العربية :

الأبعاد الاجتماعية والقانونية لإجبار زوجات الأسرى عبر النطف المهربة: دراسة حالة شمال الضفة الغربية
عنوان الأطروحة باللغة الانجليزية :

The Social and Legal Dimensions of Prisoners' Wives Giving Birth through Sperm Smuggling: A Case Study in Northern West Bank

اسم المشرف الأول : ناصر الشاعر

اسم المشرف الثاني : لا يوجد

الملف المرفق : تحميل الملف docx.11558450-7

الوضع الدراسي للطالب : ترم

التاريخ : 2017/10/29

1- توصية المشرف -

موافق ؟ - نعم / لا

2- توصية المتمسق - لا متع ان كان لا يتعارض مع انظمة الجامعة

موافق ؟ - نعم / لا

3- توصية رئيس قسم الدراسات العليا -

موافق ؟ - نعم / لا

4- توصية مدقق كلية الدراسات العليا -

موافق ؟ - نعم / لا

5- توصية عميد كلية الدراسات العليا -

موافق ؟ - نعم / لا

الرجوع الى الصفحة السابقة

592927777

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Social and Legal Dimensions of
Prisoners' Wives Giving Birth through
Sperm Smuggling: A Case Study in
Northern West Bank**

**By
Waseela Muhammad Tu'meh**

**Supervised by
Dr. Naseriddin Al Sha'er**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Women Studies in the
Faculty of Graduate Studies, An- Najah National University-
Nablus, Palestine.**

2019

The Social and Legal Dimensions of Prisoners' Wives Giving Birth through Sperm Smuggling: A Case Study in Northern West Bank

By

Waseela Muhammad Tu'meh

Supervised by

Dr. Naseriddin Al Sha'er

Abstract

This study aims at recognizing the legal and social dimensions for pregnancy through smuggled sperms and getting to know the reasons and motivations leading prisoners and their wives to do so. It is based on the quantitative and ethnographic methodology in data collection and analysis through distributing a questionnaire on intentional and organized sampling consisting of (63) wives of life-sentenced prisoners including the northern governorates of the West Bank such as Nablus, Salbit, Jenin, Tubas, Tulkarm and Qalqilya.

Also, the researcher conducts open ended interviews with the intentional sample consisting of 17 prisoners' wives included in this study as well as conducting personal and direct interviews with specialized personnel consisting of 27 specialists.

The importance of this study is represented in the courageous way of proposing the study and how to deal with one of the causes of the Palestinian society and the sensitive status of Palestinian women.

This study concludes that the legal dimension is one of the most important motivations affecting sperm smuggling especially the racist Israeli law implemented on Palestinian prisoners. Also, the recognition of

the Palestinian society of this process and the recognition of the Palestinian state of the legitimacy of the children begot through smuggled sperms. The researcher recommends the necessity of the cooperation of the international efforts especially the Red Cross and Human Rights organizations in the UN with the Palestinian Authority (PA) in order to practice pressure on the Israelis to impose the implementation of the third Geneva agreement tackling the rights of the Palestinian prisoners to meet their wives.